



مشروع تعزيز الديمقراطية في العراق

يضم هذا الملف مجموعة من أوراق الموقف التي أعدها المشاركون والمشاركات في الورشة التدريبية حول إعداد وكتابة أوراق الموقف، التي نظمتها جمعية الأمل العراقية في محافظة السليمانية ضمن مشروع تعزيز الديمقراطية في العراق، وبدعم من منظمة مساعدات الشعب النرويجية (NPA)

كان الهدف الأساسي من الورشة هو إكساب المشاركين مهارات كتابة أوراق الموقف في قضايا حقوق الإنسان وبناء السلام، اعتمادًا على التحليل القائم على الأدلة والبحث الميداني. وخطط في البداية لاختيار أربع أوراق موقف فقط لمواصلة الدعم الفني والنشر، إلا أن جودة الأوراق وتنوع موضوعاتها جعل من الصعب حصر الاختيار بهذا العدد، فتم اعتماد ثلاث عشرة ورقة تناولت قضايا مهمة مثل التلوث البيئي، وأزمة المياه، والنزوح، وتمكين النساء والشباب، والتعليم، والتنمية المستدامة، والذكاء الاصطناعي.

وبهدف تعزيز الأثر العملي لهذه الأوراق، نظمت جمعية الأمل أربع جلسات حوارية في محافظات كركوك، النجف، الأنبار، والسليمانية لمناقشة أبرز القضايا والمقترحات التي وردت فيها مع أصحاب المصلحة وممثلي الجهات الحكومية ومنظمات المجتمع المدني.

يمثل هذا الملف خلاصة جهد مجموعة من الشباب والشابات الذين شاركوا في الورشة، وعكسوا من خلال كتاباتهم رؤيتهم واهتمامهم بقضايا مجتمعاتهم المحلية، مساهمين في دعم الحوار المجتمعي حول حقوق الإنسان والسلام والتنمية في العراق.

فاتن صالح

مديرة مشروع تعزيز الديمقراطية



تفعيل دور الذكاء الاصطناعي كفرصة تنموية لتقليل البطالة الشباب وتعزيز الاستدامة في محافظة كركوك

من اعداد الباحثة: ناززو محمد مصطفى – محافظة كركوك

المقدمة

تواجه محافظة كركوك، كسائر المحافظات العراقية، تحديا متسارعا يتمثل في تضخم بطالة الشباب والخريجين؛ فقد بين مسح قوة العمل لعام 2021 أن نسبة البطالة في صفوف الفئة (15-24) بلغت (35.8 %) على مستوى العراق، بينما سجلت كركوك قفزة حادة من 5.2 % عام 2014 إلى 28.7 % عام 2016 جراء تداعيات الحرب على داعش والنزوح الجماعي، لتبقى المعدلات فوق عتبة 32 % سنة 2024 وفق تقديرات دولية حديثة. [12]

الأمر الذي لا يهدد الاستقرار الاقتصادي فحسب بل يخلف أيضا تبعات اجتماعية وأمنية مباشرة أبرزها تزايد الهجرة، ضعف المشاركة المجتمعية، وانجذاب بعض الفئات إلى أنشطة غير قانونية أو متطرفة.

حيث ان توقف تمويل مشروعات البنية التحتية بعد تعليق حصة «البتر ودولار» عام 2014، تاركا 510 مشروعا استراتيجيا وخدميًا غير مكتمل في كركوك وما حولها؛ ومع الاعتماد المزمن على قطاع النفط ووظائف الدولة المشبعة وغياب نموكاف للقطاع الخاص، تعمقت فجوة العرض والطلب في سوق العمل وأشعلت احتجاجات الخريجين. في المقابل تظهر تحليلات مراكز الأبحاث أن دمج الذكاء الاصطناعي يمكن أن يرفع الإنتاجية ما بين 0.5 و3.4 نقطة مئوية سنويا.

وتعتبر محافظة كركوك، إحدى أهم المحافظات العراقية من الناحية الاقتصادية والاستراتيجية، تحديات تنموية معقدة تتطلب حلولاً مبتكرة وشاملة. فبينما تحتضن المحافظة احتياطات نفطية ضخمة تقدر بأكثر من 35 مليار برميل [1]، وتمتلك إمكانيات اقتصادية هائلة، إلا أنها تواجه معدلات بطالة مرتفعة نسبيا وتحديات في تحقيق التنمية المستدامة الشاملة.

في هذا السياق، يبرز الذكاء الاصطناعي كتقنية ثورية قادرة على إحداث تحول جذري في المشهد الاقتصادي والتنموي للمحافظة. فوفقاً للدراسات الحديثة، يمكن للذكاء الاصطناعي أن يساعد في تحقيق 79% من أهداف التنمية المستدامة [2]، كما يمكنه خلق فرص عمل جديدة تقدر بـ 170 مليون وظيفة عالمياً بحلول عام 2030 [3].

تتميز محافظة كركوك بموقعها الاستراتيجي وتنوعها الثقافي والعربي، حيث يتعايش فيها الكرد والعرب والتركمان والأقليات الدينية المختلفة [4]. هذا التنوع، رغم كونه مصدر ثراء ثقافي، يطرح تحديات إضافية في مجال التنمية المتوازنة وتوفير فرص العمل العادلة لجميع المكونات. وبحسب الإحصائيات الرسمية، بلغ معدل البطالة في كركوك 6.3% في عام 2017، وهو من أدنى المعدلات في العراق [5]، إلا أن هذا الرقم لا يعكس التحديات الحقيقية المتمثلة في البطالة المقنعة والحاجة إلى تنويع الاقتصاد المحلي.

إن الاعتماد المفرط على القطاع النفطي، رغم أهميته الاقتصادية، يجعل المحافظة عرضة للتقلبات في أسعار النفط العالمية ويحد من إمكانيات التنمية المستدامة طويلة المدى. لذلك، تصبح الحاجة ملحة لاستكشاف بدائل اقتصادية مبتكرة تعتمد على التكنولوجيا المتقدمة، وفي مقدمتها الذكاء الاصطناعي.



يعتمد العديد من البلدان على الذكاء الاصطناعي لتحسين الأداء الاقتصادي، وزيادة الإنتاجية، وتوفير فرص عمل جديدة، وخاصة في القطاعات غير التقليدية التي يمكن أن تكون مناسبة للشباب. وإذا ما تم استغلال الذكاء الاصطناعي بشكل صحيح في كركوك، يمكن أن يكون له دور حاسم في تقليل البطالة وتعزيز التنمية المستدامة في المحافظة. [6]

وقد أولت الأمم المتحدة هذا الجانب اهتمامًا واضحًا في أجندة أهداف التنمية المستدامة (SDGs)، فركزت على الهدف 4 المتعلق بالتعليم الجيد عبر تأهيل الشباب بمهارات العصر الرقمي، وعلى الهدف 8 الذي يدعم العمل اللائق ويسهم في نمو الاقتصاد، وعلى الهدف 9 الذي يعزز الصناعة والابتكار والبنية التحتية، إضافة إلى الهدف 17 الذي يشجع عقد الشراكات لتحقيق بقية الأهداف.

على الرغم من أن أهداف التنمية المستدامة في نسختها الأصلية الصادرة في أيلول 2015 لا تتضمن أي ذكر صريح لكلمة «الذكاء الاصطناعي»، واكتفت بالإشارة إلى «انتشار تكنولوجيا المعلومات والاتصالات» كوسيلة لتسريع التقدم وردم الفجوة الرقمية، فقد بدأت الأمم المتحدة منذ عام 2021 تربط الذكاء الاصطناعي بجدول 2030 بوضوح أكبر إذ جاءت توصية اليونسكو لأخلاقيات الذكاء الاصطناعي عام 2021 لتؤكد ضرورة توظيفه في خدمة حقوق الإنسان والاستدامة، وتبعتها قرار الجمعية العامة A/RES/78/265 الصادر في 21 آذار 2024 داعيًا إلى اغتنام فرص أنظمة الذكاء الاصطناعي الآمنة والموثوقة لتحقيق التنمية المستدامة، ثم وصف الأمين العام للأمم المتحدة في كلمته عن أولويات 2024 الذكاء الاصطناعي التوليدي بأنه «أهم أداة محتملة لبناء اقتصادات شاملة وخضراء»

وكما أن قمة (القمة العالمية للذكاء الاصطناعي) التي نظمتها الأمم المتحدة بالتعاون مع (ITU) و(UNESCO)، حيث أكدت في دوراتها (2021-2024) على أهمية الذكاء الاصطناعي في تحقيق التشغيل العادل وإغلاق فجوة المهارات في الدول النامية.

وبدأت مؤسسات مثل وزارة التعليم العالي ووزارة الاتصالات ومجلس الوزراء بإدماج الذكاء الاصطناعي في مشاريعها، لا سيما في التعليم والخدمات الحكومية. وزارة التعليم العالي بدأت تدعم إنشاء كليات وبرامج متخصصة بالذكاء الاصطناعي، مثل برنامج جامعة التكنولوجيا بالتعاون مع الوزارة وموافقتها على تأسيس برامج جديدة للتخصص في هذا المجال.

وزارة الاتصالات تحرز تقدماً في تطوير البنية الرقمية، وتوقع مذكرات تفاهم مع جهات إقليمية لتعزيز خدماتها التقنية، كما تبنت تنظيم جهة تشريعات متعلقة بالإعلام والذكاء الاصطناعي إصدار تراخيص مبدئية لتقنيات الجيل الخامس يعزز هذه الرؤية أيضاً. مجلس الوزراء أظهر إرادة سياسية واضحة عبر إشرافه على إنشاء مراكز الذكاء الاصطناعي والتعليم، ومتابعة تنفيذ مشاريع مثل "كلية التميز والذكاء الاصطناعي" بجامعة بغداد ضمن خطة العام الأكاديمي 2025-2026.

القول إن الأطروحة «سابقة لأوانها» غير دقيق؛ فالمنطقة بدأت التنفيذ فعلاً: السعودية تبنت الاستراتيجية الوطنية للبيانات والذكاء الاصطناعي بهدف جذب استثمارات كبيرة وتخريج كوادر متخصصة، وتدير مسارات تدريب عملية عبر أكاديمية سدايا [13] في الإمارات، تأسست جامعة محمد بن زايد للذكاء الاصطناعي كرافعة لتوطين البحث والمهارات، وتعمل الاستراتيجية الوطنية للذكاء الاصطناعي 2031 على تعميم الاستخدام الحكومي والاقتصادي للتقنيات الذكية [14][15]. مصر نفذت مبادرة Future Work is Digital لتأهيل 250 ألف شاب وشابة للوظائف الرقمية المطلوبة في السوق [16]. وفي المغرب وتونس، يقود مركز Ai Movement بجامعة محمد السادس مبادرات تطبيقية مرتبطة بالاستدامة والابتكار، وتُنشر حلول ذكية في الزراعة وإدارة المياه عبر برامج FAO مثل WaPOR وأداة IREY، إلى جانب شركات ناشئة تستخدم الذكاء الاصطناعي والطائرات المسيّرة لمواجهة الجفاف وتحسين الإنتاجية [17][18]

علمان بان يمكن ربط تقنيات الذكاء الاصطناعي بأهداف الاستدامة؛ ففي الهدف الثالث المتعلق بالصحة تعمل خوارزميات تشخيص الأشعة على تحسين دقة الكشف المبكر وتسريع تطوير اللقاحات، وفي الهدف الرابع الخاص بالتعليم توفر منصات التعلم المدعومة بالذكاء الاصطناعي مسارات



تعليمية شخصية للأطفال في الدول النامية، بينما تسهم الأهداف الثاني والثالث عشر المرتبطة بالمناخ والزراعة في استخدام نماذج تتنبأ بالطقس الشديد وطائرات مسيرة تراقب صحة المحاصيل وتقلل الهدر.

تهدف هذه الورقة إلى تقديم رؤية شاملة حول كيفية تفعيل دور الذكاء الاصطناعي كأداة فعالة لتقليل البطالة وتعزيز التنمية المستدامة في محافظة كركوك. سنستكشف الفرص الهائلة التي يوفرها الذكاء الاصطناعي في خلق وظائف جديدة، وتحسين الكفاءة الاقتصادية، ودعم أهداف التنمية المستدامة، مع عدم إغفال التحديات والمخاطر المحتملة التي قد تواجه هذا التوجه.

كما ستناقش الورقة تجارب الناجحة لدول المجاورة وذات طبيعة مختلفة الثقافات وكذلك الحجج المؤيدة والمعارضة لتطبيق تقنيات الذكاء الاصطناعي في السياق المحلي لكركوك، مع مراعاة الخصوصيات الثقافية والاجتماعية والاقتصادية للمحافظة. وستختتم بتقديم توصيات عملية وقابلة للتطبيق لصناع القرار والمخططين التنمويين في المحافظة.

وجهات نظر داعمة: أهمية دور الذكاء الاصطناعي في الحد من البطالة

بحسب تقرير المنتدى الاقتصادي العالمي % 75 Future of Jobs Report 2023 من الشركات ستعتمد تقنيات الذكاء الاصطناعي بحلول عام 2027، مما يفتح آفاقاً واسعة لطلب الكفاءات الرقمية وتعلم الآلة.

وأشار التقرير إلى أن نحو 23 % من الوظائف ستشهد تغييرات جوهرية في المهام خلال السنوات الخمس المقبلة، ما يتيح إعادة تصميم الأدوار وتوفير فرص تدريب جديدة للشباب.

بحسب تقرير منظمة العمل الدولية: International Labour Organization الذكاء الاصطناعي التوليدي يعزز المهام بدل استبدالها "Generative AI likely to augment rather than destroy jobs"، فيبقى على الوظائف القائمة مع إضافة قدرات إنتاجية جديدة.

كما وجدت دراسة مشتركة بين ILO و NASK أن 1 من كل 4 وظائف معرض للتأثر بالجيل الجديد من الذكاء الاصطناعي، لكن الجزء الأكبر منها يتعلق بتحول المهام لا القضاء على الأدوار.

بحسب تقرير ماكينزي The economic potential of generative AI: يُقدَّر أن الذكاء الاصطناعي التوليدي يمكن أن يضيف ما بين 2.6 و 4.4 تريليون دولار سنوياً للاقتصاد العالمي عبر 63 حالة استخدام، ما يولّد موارد تمويلية لبرامج التدريب وإطلاق شركات ناشئة.

كما تشير المقالات المصاحبة إلى أن هذه القفزة الإنتاجية تغذي استثمارات جديدة في البيانات والسحابة وشركات التكنولوجيا، مما يخلق وظائف في هذه القطاعات

بحسب تقرير منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية % 27 OECD Employment Outlook 2023 من الوظائف في دول OECD معرضة لخطر عالي من الأتمتة، مما يؤكد ضرورة إعادة تأهيل القوى العاملة وسد فجوات المهارات OECD. وأكد تقرير وكالة رويترز Reuters أن هذه النسبة تمثل نحو ربع القوة العاملة، مما يستدعي استراتيجيات حماية وتنمية مهارات جديدة للشباب.

بحسب تقرير المنتدى الاقتصادي العالمي: Future of Jobs Report 2025 يخطط 85 % من أصحاب العمل لإعطاء الأولوية لتطوير مهارات الموظفين حتى عام 2030، مع توقع 70 % منهم توظيف أصحاب مهارات جديدة.



وتشير مصادر أخرى إلى أن 59 % من العمال سيحتاجون إلى إعادة تأهيل أو اكتساب مهارات جديدة خلال العقد القادم لضمان توافهم مع متطلبات سوق العمل المتحول [19].

يلعب الذكاء الاصطناعي دوراً محورياً في تحقيق أهداف التنمية المستدامة، من خلال مساهمته في تحقيق 134 هدفاً فرعياً من أصل 169 ضمن الأهداف السبعة عشر المعتمدة عالمياً [9][21]. وفي سياق محافظة كركوك، يمكن لهذه التقنية أن تسهم في دفع عدة مسارات تنموية حيوية.

في مجال الطاقة النظيفة والمستدامة (الهدف السابع)، يمكن للذكاء الاصطناعي أن يحسن من كفاءة استخدام الطاقة في المنشآت النفطية والصناعية، ويساعد في تطوير مصادر الطاقة المتجددة مثل الطاقة الشمسية وطاقة الرياح. كركوك تتمتع بإمكانات كبيرة في مجال الطاقة الشمسية بفضل المناخ المشمس، والذكاء الاصطناعي يمكنه تحسين كفاءة الألواح الشمسية وإدارة شبكات الطاقة الذكية.

في مجال المدن والمجتمعات المستدامة (الهدف الحادي عشر)، يمكن للذكاء الاصطناعي أن يساهم في تطوير أنظمة النقل الذكية، وإدارة النفايات بكفاءة أكبر، وتحسين التخطيط العمراني. هذه التطبيقات يمكن أن تحسن من جودة الحياة في المحافظة وتجعلها أكثر جاذبية للاستثمار والسكن.

في مجال التعليم الجيد (الهدف الرابع)، يمكن للذكاء الاصطناعي أن يحسن من جودة التعليم من خلال التعلم المخصص والتعليم الإلكتروني التفاعلي. هذا التحسن في التعليم يمكن أن يعد جيلاً جديداً من الشباب المؤهل للعمل في الاقتصاد الرقمي، مما يقلل من معدلات البطالة في المستقبل.

الحجج المضادة: دور الذكاء الاصطناعي على البطالة في كركوك

على الرغم من الفرص الواعدة التي يقدمها الذكاء الاصطناعي، إلا أن هناك تحديات ومخاطر حقيقية يجب أخذها في الاعتبار عند تفعيله في محافظة كركوك، خاصة فيما يتعلق بتأثيره على سوق العمل ومعدلات البطالة.

على الرغم من الفرص الواعدة التي يقدمها الذكاء الاصطناعي، إلا أن هناك تحديات ومخاطر حقيقية يجب أخذها في الاعتبار عند تفعيله في محافظة كركوك، خاصة فيما يتعلق بتأثيره على سوق العمل ومعدلات البطالة.

1. إزاحة الوظائف التقليدية وزيادة البطالة على المدى القصير

وفي المقابل، يُعبر البعض عن رأي مختلف على الجانب الآخر، هناك من يرى أن الذكاء الاصطناعي هو قدرته على أتمتة المهام الروتينية والمتكررة، أولاً، على الجانب الآخر، هناك من يرى أن أبرز المخاوف المرتبطة بالذكاء الاصطناعي هي قدرته على أتمتة المهام الروتينية والمتكررة، الأمر الذي قد يؤدي إلى فقدان عدد كبير من الوظائف التقليدية. تشير بعض التقديرات إلى أن الذكاء الاصطناعي قد يؤثر على 40% من الوظائف عالمياً [10]، وقد يحل محل ما يصل إلى 300 مليون وظيفة بدوام كامل في الولايات المتحدة وأوروبا [8]. في سياق كركوك، حيث لا يزال جزء كبير من القوى العاملة يعتمد على المهارات التقليدية والوظائف الروتينية في قطاعات مثل الإدارة، والخدمات، والصناعة، يمكن أن يؤدي التبني السريع للذكاء الاصطناعي إلى ارتفاع مؤقت في معدلات البطالة.

على سبيل المثال، يمكن للذكاء الاصطناعي أن يؤتمت مهام إدخال البيانات، وخدمة العملاء، وبعض جوانب المحاسبة، مما يقلل الحاجة إلى العمالة البشرية في هذه المجالات. هذا التحدي يتطلب استراتيجيات واضحة لإعادة تأهيل وتدريب القوى العاملة المتأثرة لتمكينها من الانتقال إلى وظائف جديدة تتطلب مهارات مختلفة.



غير أن هذا الرأي لا يراعي التطورات الملموسة التي يتوقع أن تعيد تشكيل هيكله الوظائف في العديد من القطاعات نتيجة التقدم التكنولوجي. فالذكاء الاصطناعي لا يمثل تهديدًا فقط، بل يُعد أيضًا محركًا قويًا لخلق فرص عمل جديدة في مجالات متعددة، وهو ما يمكن أن يُساهم في خفض معدلات البطالة، خصوصًا في محافظة كركوك.

وبحسب تقرير المنتدى الاقتصادي العالمي، من المتوقع أن يُساهم الذكاء الاصطناعي في خلق نحو 170 مليون وظيفة جديدة عالميًا بحلول عام 2030، مقابل اختفاء حوالي 92 مليون وظيفة.

هذا يعني صافي زيادة تقدر بـ 78 مليون وظيفة، مما يعكس الإمكانيات الهائلة لهذه التقنية في دفع عجلة التوظيف والنمو الاقتصادي [11].

في سياق محافظة كركوك، يمكن للذكاء الاصطناعي أن يفتح آفاقاً جديدة في عدة مجالات حيوية. في القطاع النفطي، الذي يشكل العمود الفقري لاقتصاد المحافظة، يمكن لتقنيات الذكاء الاصطناعي أن تخلق وظائف متخصصة في مجالات تحليل البيانات الجيولوجية، والصيانة التنبؤية للمعدات، وتحسين عمليات الاستخراج والتكرير. هذه الوظائف تتطلب مهارات تقنية عالية وتوفر رواتب مجزية، مما يساهم في رفع مستوى المعيشة للعاملين في هذا القطاع.

كما يمكن للذكاء الاصطناعي أن يحفز نمو قطاعات جديدة في المحافظة، مثل تطوير البرمجيات والتطبيقات الذكية، وخدمات تحليل البيانات، والأمن السيبراني. هذه القطاعات لا تتطلب استثمارات ضخمة في البنية التحتية الثقيلة، مما يجعلها مناسبة للشباب المتعلم والمبدع في المحافظة. وبحسب الدراسات، يمكن أن تصل نسبة الوظائف الجديدة المرتبطة بالذكاء الاصطناعي إلى 20-50 مليون وظيفة بحلول عام 2030 في قطاعات الرعاية الصحية والصيدلة وحدها [7].

في القطاع الزراعي، الذي يمتلك إمكانيات كبيرة في كركوك بفضل الأراضي الخصبة والموارد المائية، يمكن للذكاء الاصطناعي أن يحدث نقلة نوعية. تقنيات الزراعة الذكية المدعومة بالذكاء الاصطناعي يمكنها تحسين إدارة المياه، وتحسين جودة المحاصيل، والتنبؤ بالآفات والأمراض، مما يزيد من الإنتاجية ويقلل من التكاليف. هذا التطوير يمكن أن يخلق فرص عمل جديدة للمهندسين الزراعيين، وخبراء تحليل البيانات الزراعية، وفنيي الأنظمة الذكية.

في القطاع الصحي يمكن أن يخلق فرص عمل للمهندسين الطبيين، وخبراء تحليل البيانات الصحية، وفنيي الأنظمة الطبية الذكية. كما يمكن أن يجذب الاستثمارات في مجال التكنولوجيا الطبية، مما يحفز نمو قطاع صناعي جديد في المحافظة.

في قطاع الخدمات الحكومية، يمكن للذكاء الاصطناعي أن يحسن من كفاءة تقديم الخدمات للمواطنين، مما يقلل من البيروقراطية ويسرع من إنجاز المعاملات. هذا التحسن في الخدمات الحكومية يمكن أن يحفز الاستثمار الخاص ويشجع على إقامة مشاريع جديدة، مما يخلق المزيد من فرص العمل في القطاع الخاص.

ثانياً، يتطلب تفعيل الذكاء الاصطناعي بنية تحتية رقمية قوية، ومهارات تقنية متقدمة، ووصولاً واسعاً إلى الإنترنت. في محافظة كركوك، قد تكون هناك فجوة رقمية بين المناطق الحضرية والريفية، وبين الفئات الاجتماعية المختلفة. هذا التفاوت في الوصول إلى التكنولوجيا والتعليم يمكن أن يؤدي إلى تفاقم عدم المساواة، حيث تستفيد فئة قليلة من الفرص التي يوفرها الذكاء الاصطناعي، بينما تتخلف الفئات الأخرى.

غير أن هذا التخوف من الفجوة الرقمية قد يتضاءل في ظل التوجهات التقنية العالمية، حيث تعمل شركات مثل Starlink و Project Kuiper و SpaceSail على توسيع خدمات الإنترنت الفضائي إلى دول ومناطق نائية حول العالم، بما في ذلك البيئات الريفية محدودة البنية التحتية.



كما تسعى الولايات المتحدة إلى تبني نهج "محايد تقنيًا" يتيح استخدام الأقمار الصناعية لتوصيل الإنترنت في المناطق الريفية، مما يقلل من الاعتماد على شبكات الألياف الأرضية المكلفة، ويسرع من وتيرة الوصول الرقمي الشامل [20].

ثالثاً، وهناك بعض آراء بان للاستفادة الكاملة من إمكانيات الذكاء الاصطناعي، تحتاج محافظة كركوك إلى تطوير بنية تحتية تعليمية وتدريبية متطورة قادرة على إعداد القوى العاملة للمستقبل. هذا يشمل تحديث المناهج الدراسية في المدارس والجامعات، وتوفير برامج تدريب مهني متخصصة في مجالات الذكاء الاصطناعي وعلوم البيانات، وتشجيع التعلم مدى الحياة.

قد تواجه المحافظة تحديات في توفير الكوادر التعليمية المؤهلة، والمعدات التقنية اللازمة، والتمويل الكافي لدعم هذه البرامج. بدون استثمار كافٍ في التعليم والتدريب، قد لا تتمكن القوى العاملة المحلية من اكتساب المهارات اللازمة للوظائف الجديدة التي يخلقها الذكاء الاصطناعي، مما يزيد من مشكلة البطالة الهيكلية.

غير أن هذا الرأي يقلل من قدرة محافظة كركوك على استثمار ما هو متاح لديها فعلياً لبدء بناء القدرات في مجال الذكاء الاصطناعي دون الحاجة إلى انتظار بنية تعليمية متكاملة أو تمويل خارجي ضخم.

فالجامعات في كركوك، مثل جامعة كركوك وكلية علوم الحاسوب، تمتلك طاقات بشرية ومبادرات شبابية بدأت فعلياً في تنظيم ورش تدريبية مجانية حول المهارات الرقمية والذكاء الاصطناعي. وقد شهدت المحافظة تجارب ناجحة لمبادرات تدريبية بالشراكة مع منظمات مجتمع مدني، مثل مراكز التنمية المحلية والمبادرات الطلابية التطوعية، التي استهدفت تطوير مهارات الشباب والموظفين باستخدام أدوات مفتوحة المصدر ومنصات تعليم إلكتروني عالمية.

هذا يشير إلى أن كركوك ليست نقطة انطلاق من الصفر، بل لديها أساسات يمكن البناء عليها وتوسيعها تدريجياً. المطلوب هو قرار استراتيجي بدعم هذه المبادرات وتوسيع نطاقها، وليس تأجيلها بحجة غياب البنية المتكاملة. فتمكين الكفاءات المحلية من التعلم الذاتي والتدريب المستمر هو استثمار منخفض الكلفة وعالي العائد، ويشكل خطوة عملية نحو تقليل البطالة وبناء اقتصاد رقمي تنافسي في المحافظة.

رابعاً، يثير استخدام الذكاء الاصطناعي العديد من التحديات الأخلاقية والاجتماعية، مثل قضايا الخصوصية، والتحيز في الخوارزميات، والمسؤولية عن الأخطاء. في مجتمع متنوع مثل كركوك، حيث توجد حساسيات ثقافية واجتماعية، يجب التعامل مع هذه القضايا بحذر شديد.

على سبيل المثال، يمكن أن تؤدي أنظمة الذكاء الاصطناعي المستخدمة في التوظيف إلى تحيزات غير مقصودة ضد مجموعات معينة بناءً على البيانات التاريخية. كما أن جمع وتحليل كميات كبيرة من البيانات الشخصية يثير مخاوف بشأن الخصوصية والأمن السيبراني، مما يتطلب وضع أطر قانونية وتنظيمية صارمة لحماية حقوق الأفراد.

ونرى أن إثارة التحديات الأخلاقية والاجتماعية لا ينبغي أن تُستخدم كذريعة لتأجيل تبني الذكاء الاصطناعي، بل كدافع لتوجيهه بشكل مسؤول. فالدول والمجتمعات التي سبقتنا في هذا المجال لم تكن خالية من التعددية الثقافية أو الهواجس المجتمعية، لكنها اختارت أن تطور أطراً قانونية وأخلاقية بالتوازي مع تطبيقات الذكاء الاصطناعي، لا بعدها.

وفي كركوك، يمكن تحويل هذا التنوع الاجتماعي إلى قوة دافعة لصياغة سياسات ذكاء اصطناعي محلية تراعي خصوصيات المحافظة، من خلال إشراك ممثلين من مختلف المكونات في تصميم السياسات التقنية. كما يمكن الاستفادة من الأطر الدولية القائمة، مثل "مبادئ الذكاء الاصطناعي الموثوق" الصادرة عن اليونسكو والاتحاد الأوروبي، لتبني حلول تقنية تتسم بالعدالة والشفافية.



أما التحيز في الخوارزميات، فهو ليس عيباً في التقنية بقدر ما هو انعكاس للبيانات المستخدمة. وعليه، فإن تطوير قواعد بيانات محلية شاملة، تراعي التعدد الثقافي واللغوي في كركوك، سيقبل من احتمالات التحيز ويجعل الأنظمة أكثر تمثيلاً للواقع المحلي.

وباختصار، الحل ليس في تجنب الذكاء الاصطناعي، بل في تصميمه وتنظيمه بما يخدم مجتمع كركوك بكل مكوناته، ويضمن الحماية دون التضحية بالتقدم.

الخاتمة

يمثل تفعيل دور الذكاء الاصطناعي في محافظة كركوك فرصة تنمية استراتيجية لتقليل البطالة وتعزيز الاستدامة. فبينما يوفر الذكاء الاصطناعي إمكانيات هائلة لخلق فرص عمل جديدة، وتحسين الكفاءة الاقتصادية، ودعم أهداف التنمية المستدامة، وتنويع الاقتصاد المحلي، وتعزيز الابتكار، وتحسين الخدمات الصحية والاجتماعية، إلا أنه يطرح في الوقت نفسه تحديات كبيرة تتعلق بإزاحة الوظائف التقليدية، وتفاقم الفجوة الرقمية، والتحديات الأخلاقية والاجتماعية، والحاجة إلى بنية تحتية تعليمية وتدريبية متطورة، وتحديات الأمن السيبراني، والتحديات السياسية والإدارية. إن النجاح في تسخير إمكانيات الذكاء الاصطناعي في كركوك يتطلب نهجاً متوازناً وشاملاً يجمع بين الاستفادة من الفرص ومعالجة التحديات. يجب أن تكون هناك رؤية واضحة واستراتيجية وطنية ومحلية تضمن أن يكون الذكاء الاصطناعي محركاً للتنمية الشاملة والمستدامة، وليس سبباً في تفاقم المشكلات القائمة. هذا يتطلب تعاوناً وثيقاً بين الحكومة المحلية، والقطاع الخاص، والمؤسسات الأكاديمية، والمجتمع المدني، لضمان أن تكون كركوك رائدة في تبني الذكاء الاصطناعي بطريقة مسؤولة ومستدامة.

إن الاستثمار في رأس المال البشري، وتطوير المهارات الرقمية، وبناء بنية تحتية تكنولوجية قوية، ووضع أطر قانونية وأخلاقية سليمة، هي ركائز أساسية لتحقيق أقصى استفادة من الذكاء الاصطناعي في كركوك. فالمستقبل لا يكمن في تجنب الذكاء الاصطناعي، بل في فهمه، وتطويره، وتسخيره لخدمة أهداف التنمية البشرية والاقتصادية والاجتماعية للمحافظة، بما يضمن مستقبلاً أفضل لجميع سكانها.

التوصيات الى إدارة محافظة كركوك

لتحقيق أقصى استفادة من إمكانيات الذكاء الاصطناعي في تقليل البطالة وتعزيز الاستدامة في محافظة كركوك، مع التصدي للتحديات القائمة، ينبغي أن تركز المحافظة على تعزيز دورها في التخطيط المحلي، وتنسيق الجهود مع الشركاء، وتقديم خدمات تنمية فعالة للمواطنين. وبناءً على ذلك، نوصي بما يلي:

اولاً: إطلاق مبادرة "العمل الحر والخدمات المصغرة"

تعاون المحافظة مع وزارة الشباب والرياضة، ومراكز التدريب المهني، والقطاع الخاص، والمنظمات غير الحكومية، لإطلاق مبادرة لتمكين الشباب من العمل الحر والخدمات المصغرة عبر الإنترنت. تهدف هذه الشراكة إلى تدريب الشباب على استخدام أدوات الذكاء الاصطناعي لزيادة إنتاجيتهم وتقديم خدمات رقمية عالية الجودة للعملاء حول العالم.

هذا التعاون يركز على بناء القدرات المحلية من خلال ورش عمل متخصصة، وتوفير الدعم الفني اللازم، مما يخلق فرص دخل مستدامة للشباب ويقلل من الاعتماد على الوظائف التقليدية في القطاعين العام والخاص.

ثانياً: إنشاء منصة توظيف ذكية مدعومة بالذكاء الاصطناعي



تعاون المحافظة مع وزارة العمل والشؤون الاجتماعية، والجامعات والكليات التقنية، وغرفة التجارة والصناعة، لإنشاء منصة توظيف ذكية تستخدم الذكاء الاصطناعي. تهدف هذه الشراكة إلى مطابقة مهارات الباحثين عن عمل بشكل دقيق مع متطلبات الوظائف الشاغرة. تقوم المنصة بتحليل السير الذاتية باستخدام تقنيات متقدمة لتحديد المهارات الفعلية، وتقديم توصيات تدريبية للباحثين عن عمل لسد الفجوات في مهاراتهم.

هذا التعاون يساهم في تبسيط عملية التوظيف، وزيادة كفاءة سوق العمل، وتقليل معدلات البطالة، بالإضافة إلى توفير بيانات دقيقة تساعد في اتخاذ قرارات تخطيطية مستقبلية.

ثالثاً: إطلاق برنامج "التدريب المهني المعزز بالذكاء الاصطناعي"

تعاون المحافظة مع وزارة التعليم العالي والبحث العلمي، ووزارة العمل والشؤون الاجتماعية، والمراكز التدريبية المهنية، والشركات التكنولوجية المتخصصة. يهدف هذا التعاون إلى تصميم وتنفيذ برامج تدريب مهني تستخدم أدوات الذكاء الاصطناعي لتوفير تجارب تعليمية مخصصة وفعالة. هذه الشراكة ستتمكن من:

1. تخصيص المسارات التعليمية لتناسب قدرات كل متدرب.
2. استخدام بيانات محاكاة افتراضية آمنة لممارسة المهارات المعقدة.
3. تقديم تقييم فوري للأداء لتصحيح الأخطاء.

هذا المشروع يساهم في سد الفجوة بين مخرجات التعليم واحتياجات سوق العمل، مما يقلل من البطالة ويضمن تزويد الشباب بالمهارات الحديثة التي يتزايد الطلب عليها.

رابعاً: حاضنة أعمال رقمية بالتعاون مع جهات متعددة

تعاون المحافظة مع وزارة الشباب والرياضة، والجامعات المحلية، والقطاع الخاص، والمنظمات الدولية المتخصصة، لإنشاء حاضنة أعمال رقمية لدعم الشباب. تهدف هذه الحاضنة إلى توفير بيئة متكاملة لرواد الأعمال، بدءاً من تدريبهم على كيفية استخدام أدوات الذكاء الاصطناعي في التسويق وتحليل البيانات وخدمة العملاء، وصولاً إلى ربط مشاريعهم بشبكة من المستثمرين.

هذا التعاون يضمن دمج الخبرات الحكومية والأكاديمية والتجارية، مما يسرع من نمو الشركات الناشئة، ويحول الأفكار المبتكرة إلى مشاريع ناجحة، ويخلق فرص عمل جديدة ومستدامة للشباب في كركوك.

خامساً: تطوير نظام ذكي للخدمات البلدية بالتعاون مع جهات متعددة

تعاون المحافظة مع وزارة الإعمار والإسكان والبلديات، والجامعات الهندسية، والشركات المتخصصة في التكنولوجيا، لتبني نظام ذكي لتحسين الخدمات البلدية والتخطيط الحضري. يهدف هذا التعاون إلى استخدام الذكاء الاصطناعي في مجالات مثل إدارة النفايات الذكية عبر أجهزة استشعار، مراقبة البنية التحتية باستخدام الطائرات بدون طيار، والتخطيط العمراني بناءً على تحليل البيانات.

هذه الشراكة ستساهم في خلق وظائف جديدة في مجالات تكنولوجيا المعلومات، وإدارة البيانات، وصيانة الأنظمة الذكية، مما يقلل من البطالة ويحسن من جودة الحياة في كركوك.



سادسا: الزراعة الدقيقة بالذكاء الاصطناعي

تعاون المحافظة مع وزارة الزراعة والموارد المائية، والجامعات المتخصصة في الهندسة الزراعية، والشركات الناشئة في مجال التكنولوجيا، لتنفيذ مشروع الزراعة الدقيقة. يهدف المشروع إلى تمكين المزارعين من استخدام تقنيات الذكاء الاصطناعي لتحليل صور الأقمار الصناعية وتطوير أنظمة ري ذكية. هذا التعاون يساهم في تقليل استهلاك المياه والأسمدة، وزيادة إنتاجية المحاصيل، مما يعزز الأمن الغذائي ويخلق وظائف جديدة في قطاع التكنولوجيا الزراعية.

المصادر:

- [1] مركز الروابط للدراسات الاستراتيجية والسياسية. (تاريخ غير متوفر). كركوك قوة اقتصادية حضارية عراقية متميزة. <https://rawabetcenter.com>
- [2] مجلة اتجاهات الأثر الاجتماعي - العدد 17 "الذكاء الاصطناعي في خدمة التنمية المستدامة" بقلم عبير العبيد. المصدر: https://innovationhub.social/articles/impact17_01
- [3] ماكس زان. (12 يوليو 2025) AI could create these new jobs despite gloomy forecasts, experts say. ABC News. [https://abcnews.go.com/Business/ai-create-new-\(2025-july-12\)-jobs-despite-gloomy-forecasts-experts/story?id=123607557](https://abcnews.go.com/Business/ai-create-new-(2025-july-12)-jobs-despite-gloomy-forecasts-experts/story?id=123607557)
- [4] الجزيرة.نت. (9 نوفمبر 2024). كركوك على مفترق طرق التعداد السكاني... هل/ <https://www.aljazeera.net/politics/2024/11/9/هل>
- [5] الداعي نيوز. (2 سبتمبر 2021). التخطيط: نسبة البطالة في العراق 13.8% والانتبار تصدر المحافظات بعدد العاطلين. تم الاسترداد من <https://www.aldaaenews.com/AR/Details/12652>
- [6] تيل ليوبولد. (30 أبريل 2025). AI jobs and International Workers' Day. المنتدى الاقتصادي العالمي. <https://www.weforum.org/stories/2025/04/ai-jobs-international-workers-day/>
- [7] Innopharma Education (روبرت فاريل). The Impact of AI on Job Roles, Workforce, and Employment: What You Need to Know. Innopharma Education. <https://www.innopharmaeducation.com/blog/the-impact-of-ai-on-job-roles-workforce-and-employment-what-you-need-to-know>
- [8] إلينغود، ك.، سانغفي، س.، داندونا، ج. س.، مادغافكار، أ.، تشوي، م.، وايت، و.، وهاسيبي، ب. (2023، 26 يوليو). Generative AI and the future of work in America. <https://www.mckinsey.com/mgi/our-research/generative-ai-and-the-future-of-work-in-america>
- [9] Vinuesa, R., Azizpour, H., Leite, I., Balaam, M., Dignum, V., Domisch, S., Felländer, A., Langhans, S. D., Tegmark, M., & Fuso Nerini, F. (2020). The role of artificial intelligence in achieving the Sustainable Development Goals. Nature Communications, 11(1), 233. <https://doi.org/10.1038/s41467-019-14108-y>
- [10] CNBC. (2025، 4 أبريل). AI could affect 40% of jobs, widen inequality between nations: UN. <https://www.cnbc.com/2025/04/04/ai-could-affect-40percent-of-jobs-widen-inequality-between-nations-un.html>
- [11] المنتدى الاقتصادي العالمي. (2025). تقرير مستقبل الوظائف 2025. The Future of Jobs Report 2025. <https://www.weforum.org/publications/the-future-of-jobs-report-2025>
- [12] جدول هيئة الإحصاء العراقية: «معدلات البطالة والنشاط الاقتصادي للأعمار (15-24) للسنوات 2014 و2016»، حيث تظهر كركوك: 5.2% في 2014 و28.7% في 2016. cosit.gov.iq
- [13] Saudi Data & Artificial Intelligence (SDAIA). (2020). National Strategy for Data & AI: Realizing our best tomorrow. Authority https://wp.oecd.ai/app/uploads/2021/12/Saudi_Arabia_National_Strategy_for_Data_and_AI_2020.pdf
- [14] جامعة محمد بن زايد للذكاء الاصطناعي (MBZUAI). عن الجامعة. <https://mbzuai.ac.ae/about/>
- [15] حكومة الإمارات العربية المتحدة. (يوليو 2021). الاستراتيجية الوطنية للذكاء الاصطناعي 2031. تم الاسترداد من <https://ai.gov.ae/wp-content/uploads/2021/07/UAE-National-Strategy-for-Artificial-Intelligence-2031.pdf>
- [16] هيئة تنمية صناعة تكنولوجيا المعلومات (ITIDA). (n.d.). Future Work is Digital. وهي جهة حكومية مصرية <https://itida.gov.eg/English/Programs/future-work-is-digital/Pages/default.aspx>

اهمية وجود استراتيجية طويلة الأمد من قبل الحكومة المحلية للحفاظ على المياه الجوفية في كركوك

اعداد الباحث: دامون صديق احمد – محافظة كركوك

المقدمة:

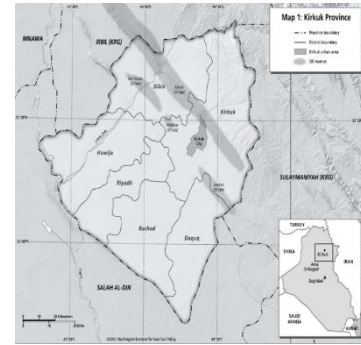
تشهد محافظة كركوك أزمة مائية متعددة الأبعاد تهدد استدامة الحياة والتنمية فيها. انخفاض منسوب المياه الجوفية، وتلوثها، والاستنزاف الجائر، كلها عوامل تفاقم خطر تحول المحافظة إلى منطقة قاحلة. تُظهر البيانات أن منسوب المياه الجوفية انخفض بمعدل 17 متراً مقارنة بعام 2003¹، بينما تلوثت مصادرها بسبب الممارسات البشرية غير المسؤولة. هذه الأزمة ليست بيئية فحسب، بل هي تهديد للأمن الغذائي والصحي، وقد تؤدي إلى نزوح آلاف السكان إذا استمر الوضع على هذا المنوال.

وتتعدد أسباب هذه الأزمة، حيث تساهم ظاهرة التصحر الناتجة عن تغير المناخ والعوامل البشرية، بالإضافة إلى تلوث البيئة والمياه، في تفاقم المشكلة. فعندما تتعرض مصادر المياه السطحية للتلوث أو الجفاف، يضطر السكان إلى الاعتماد بشكل مفرط على المياه الجوفية، مما يؤدي إلى استنزافها. كما يزيد عدم وجود مياه ري كافية من اعتماد السكان على المياه الجوفية للاستخدامات المنزلية والزراعية. وقد أعلنت مديرية الموارد المائية في كركوك عن انخفاض منسوب المياه الجوفية بسبب الاستهلاك المفرط والحفر العشوائي غير المرخص².

ومع النمو السكاني والتطور الاقتصادي، من المتوقع أن تتفاقم هذه التحديات، حيث تشير التقديرات إلى أن نصف سكان العراق قد يعانون من نقص المياه بحلول عام 2060، في حين أن تغير المناخ يهدد نحو 92% من الأراضي الزراعية في البلاد³.

تفاقم هذه الأزمة التي تهدد استدامة الحياة للأجيال القادمة لها اسباب وعوامل مختلفة، هذه الأسباب أدت إلى تلوث وجفاف المياه عامة وكذلك الجوفية التي لجأ إليها السكان وتم استهلاك مخزونها بشكل مفرط، منها أسباب طبيعية وبشرية.

خارطة مستوى العمق المحتاج للوصول الى المياه الجوفية (2015)



التغير المناخي في العراق وتأثيره على شح المياه وموقع المحافظة

¹ مقابلة مع مستشار رئيس الوزراء لشؤون الموارد المائية

² موقع روداو <https://www.rudawarabia.net/arabic/middleeast/iraq/12022025>

صنّف العراق خامس أكثر البلدان تأثراً بتغير المناخ⁴، إذ يتأثر بارتفاع درجات الحرارة، وقلة هطول الأمطار وتناقصها، وتفاقم الجفاف ونُدرة المياه، وتكرار العواصف الرملية والترابية، والفيضانات. ومما يزيد الطين بلة، أن سياسات المياه في الدول المجاورة قد قلصت مصادر المياه الحيوية، في حين أن النمو السكاني السريع، والتوسع العمراني، والاستخدام غير الكفؤ للمياه في القطاعين الزراعي والصناعي يدفعان الطلب على المزيد من المياه. وبدون الاستعداد والتخطيط، من المرجح أن يكون حجم التغير البيئي مدمراً، وقد يُجبر العراقيين على الانتقال من أجل البقاء.

من الأسباب الطبيعية التي أدت إلى تقلص نسبة المياه بمرور الزمن هو قلة مناسيب المياه للنهر، فمثلاً نهر الزاب الصغير تعتمد على الذوبان الثلجي من جبال زاغروس في العراق وإيران (70% منه مصدره من داخل حدود العراق) وأيضاً على الأمطار، مما يجعله ذا تدفق موسمي يرتفع بين فبراير ومايو وينخفض من يوليو إلى أكتوبر. لكن المشكلة تكمن في مناخنا إذ شتائنا قصير ولا يكفي لتكوين كتل جليدية كافية وصيفنا طويل وحار وهذا يتسبب بعدم تغذية النهر بالمستوى المطلوب وثم تتبخّر بسبب حرارة الصيف.

كما من المتوقع أن ينخفض متوسط هطول الأمطار السنوي في العراق بنسبة 9% بحلول عام 2050⁵، في حين من المتوقع أن تزداد شدته مما يؤدي إلى فترات جفاف مطولة تتخللها أحداث هطول أمطار غزيرة. وتزيد غزارة هطول الأمطار وتراجع الغطاء النباتي من خطر الفيضانات.

وأيضاً ترتفع درجات الحرارة في البلاد بمعدل أسرع بسبع مرات من المتوسط العالمي. لذا مع الأخذ بعين الاعتبار هذه التغيرات المناخية كان يجب على الحكومة أن تجد حلولاً مستدامة للتصرف وفقاً للوضع الراهن وليس إجراءات غير مدروسة الذي في الكثير من الأحيان كانت هذه الممارسات الإدارية سبباً لإساءة الوضع.

بحيرة كبيرة تحت الأرض تتعرض للتلوث:

الطمر الصحي الغير مرخص في المحافظة، يوجد طمر صحي ثانوي بثلاث مناطق في كركوك توزع في جنوب وشرق وغرب المدينة وعصارة هذه النفايات تعتبر الملوث الأكبر المياه الجوفية وتصبح غير صالحة للاستخدام البشري، حيث ان المياه الجوفية في كركوك عبارة عن بحيرة كبيرة تحت الارض فيؤثر تلوثها في منطقة على جميع المناطق. واليوم، يوفر واحد فقط من بين طبقات المياه الجوفية الأربعة في كركوك مياهها صالحة للاستهلاك البشري.

تأثير المخلفات النفطية على المياه الجوفية:

مخلفات الشركات النفطية تهدد مباشرة لتلوث المياه في كركوك وأيضاً استهلاكها وهذه العوامل تجبر السكان على اللجوء الى المياه الجوفية للحصول على مياه صالحة للاستخدام. تستخدم صناعة النفط كميات كبيرة من المياه كأداة للاستكشاف والرفع والحقن. لكل برميل نفط مستخرج، يحقن حوالي برميلين من الماء في مكمن النفط للحفاظ على الضغط وعدم حصول زلزال. تضخ هذه المياه (مجاناً) من الزاب الصغير، وتصفى وتزال الأكسجين منها قبل حقنها بواسطة مضخات عالية الطاقة في 22 بئر حقن. ثم تستخدمها شركة نفط الشمال وتزود بها شركات نفط أخرى. بمجرد حقنها، تصبح المياه غير صالحة للاستخدام لأغراض أخرى، حيث ان الحرارة والضغط يجعلانها أكثر ملوحة بأربعة أضعاف من مياه البحر.

في حين يعتبر حقن المياه رخيصاً وفعالاً، إلا ان الإفراط الشديد في الضخ في الثمانيات والتسعينيات تسبب في تسريبات ضارة للمياه وزيادة في تلامس النفط مع الماء، مما أدى إلى انخفاض جودة النفط الخام وإغلاق بعض آبار النفط، مما أدى إلى حفر آبار جديدة. إن عائدات النفط مهمة للغاية لمستقبل العراق، ولكن يجب بذل الجهود لجعل إنتاج النفط أكثر قبولاً وأقل ضرراً بالبيئة.

⁴ IOM IRAQ, MIGRATION, ENVIRONMENT, AND CLIMATE CHANGE IN IRAQ

⁵ UNICEF, CLIMATE LANDSCAPE ANALYSIS FOR CHILDREN AND YOUNG PEOPLE IN IRAQ



مؤخراً تم الاتفاق مع شركة بريتيش بتروليوم لتعود الشركة بشراكة جديدة مع الحكومة العراقية لتطوير أربعة حقول رئيسية، بهدف زيادة الإنتاج إلى حوالي نصف مليون برميل يوميا، ووقف حرق الغاز المصاحب لتحويله إلى طاقة كهربائية. الجيد في الاتفاقية هو استغلال الغاز المهدر وزيادة إنتاج النفط باستخدام تقنيات حديثة، لكن السوء هو الحاجة إلى كميات كبيرة من المياه دون ضمان استدامتها، واعتماد الطاقة التقليدية رغم الوعود العالمية بالتحول إلى الطاقة النظيفة. كما أن العقد يتبع نموذج "المشاركة في الأرباح"، مما يعني أن الشركة ستستفيد ماليا دون تحمل مخاطر الاستثمار الكاملة.

الهجرة المناخية في العراق:

الهجرة المناخية حقيقة واقعة بالفعل في العراق، ففي نهاية عام ٢٠٢١، سجلت المنظمة الدولية للهجرة نزوح ما يقرب من ٢٠ ألف شخص بسبب ندرة المياه (في ١٠ محافظات فقط من أصل ١٩ محافظة عراقية)، وارتفاع ملوحة المياه، وسوء جودة المياه في جميع أنحاء العراق. بينما وجدت دراسة أجراها المجلس النرويجي للاجئين عام ٢٠٢١ أنه في المناطق المتضررة من الجفاف، اضطرت أسرة واحدة من كل ١٥ أسرة إلى الهجرة بحثاً عن عمل. ومع تفاقم التغيرات البيئية، من المرجح أن يزداد النزوح بشكل كبير⁶.

الافراط في استهلاك المياه الجوفية تضع 25 الفا من السكان تحت تهديد النزوح مستقبلا:

الحكومة المحلية في كركوك تحاول حل مشكلة جفاف المياه بطرق غير مستدامة حيث تقوم بحفر ابار في القرى والمناطق التي تعاني من الجفاف لأغراض الاستخدام المنزلي. على سبيل المثال ناحية شوان التي يعيش حوالي 25,000 نسمة فيها و76 قرية تابعة لها.

تشتهر المنطقة التي يقع بها هذه الناحية بنقاوة وجودة المياه الجوفية، والذي يعتمد عليه سكان المنطقة باستثناء بعض القرى التي تعتمد على مياه النهر، بحيث ان هناك ابار تابعة للحكومة تحفره هيئة مياه شوان في القرى والأماكن السكنية تستخدم كمياه شرب والاستخدام المنزلي وتم وضع العدادات عليه مؤخراً، وبالنسبة للزراعة فكل مزارع لديه بئر الخاص عند أراضيهم ويستخدمه للزراعة. وعند حلول الصيف تجف العديد من الآبار ويضطر الناس إلى نقل المياه بالشاحنات.

وعلى الجهة الأخرى يقدر عدد الابار الخاصة بالمزارعين في هذه المنطقة التي تسمى بـ(بان صالبي) بأكثر من ألف بئر تعمل يوميا وتسحب اعداد هائلة من المياه العذبة لسقي المزروعات دون خطط حكومية لتزويد هذه المناطق بقنوات ري للحفاظ على المياه الجوفية، فاذا جفت هذه الابار مستقبلا دون وجود حلول مستدامة سيتسبب بنزوح الاف السكان بسبب عدم وجود الموارد المائية.

التوسع العشوائي والخلافات السياسية:

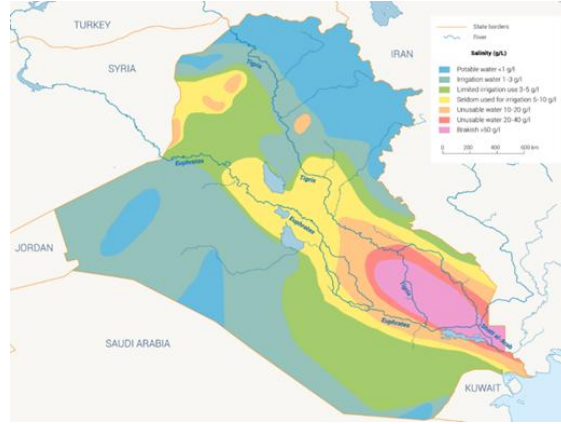
في السنوات الأخيرة شهدت مركز مدينة كركوك توسعات عشوائية باتجاه أطرافها وهذا أدى الى تجاوزات على الأراضي الزراعية وقنوات المياه، وبالتالي سبب هذه التجاوزات بتقليص الموارد المائية ولجوء أكثر الى الابار الجوفية.

تأثير سياسات النظام السابق على معالجة شحة المياه:

⁶ /OM IRAQ, MIGRATION, ENVIRONMENT, AND CLIMATE CHANGE IN IRAQ

كانت الانهار والسدود والقنوات ومحطات معالجة المياه أهدافا عسكرية في الماضي؛ حيث حولت موارد المياه او قطعت، ودمرت شبكات إمدادات المياه. وقد أدى ذلك إلى معاناة إنسانية واسعة النطاق ونزوح قسري للسكان، فعلى سبيل المثال عند محاولة النظام السابق لتغيير ديمغرافية محافظة كركوك لجأ الى

جودة المياه الجوفية في العراق



المساس بالبيئة ففي قرية مثل بركاني في دبس قام النظام بتفجير الينابيع والذي كان يشتهر بها القرية، وبالتالي اضطر سكان القرية الى حفر الابار، لكن هذه الابار لم تعد مفيدة بعد الان بسبب تلوثها ويضطر اهل القرية الى عبور مسافات طويلة لجلب مياه صالحة للاستخدام، بعد ان عجزت الحكومة بتزويدهم بشبكة من المياه مع تصفيتها من نهر الزاب الصغير الذي يبعد عنهم اقل من الكيلومتر الواحد.

الحجج المضادة والرد عليها:

1- لا توجد ازمة مياه في كركوك، والبيانات مبالغ فيها

البيانات الصادرة عن جهات رسمية مثل مديرية الموارد المائية في كركوك ووزارة الموارد المائية العراقية، تظهر انخفاضا واضحا في منسوب المياه، كما أعلن مستشار رئيس الوزراء لشؤون الموارد المائية خلال ندوة جرت في كركوك عن نزول مستوى منسوب المياه الجوفية في كركوك بمعدل 17 مترا كمعدل مقارنة بسنة 2003.

وتشير بيانات وزارة الموارد المائية إلى أن كمية المياه المتاحة في العراق قد انخفضت إلى معدل 800 متر مكعب للفرد، وهي أقل من الحد المطلوب، ومن المتوقع أن تنخفض إلى 500 متر مكعب بحلول عام 2035، وهو ما يعتبر تحت خط الفقر المائي بعد أن كان المتاح سابقا 1500 متر مكعب⁷. كما يتفاقم تلوث المياه الجوفية بسبب ارتفاع تركيز المعادن، مما يجعلها غير صالحة للشرب ويتسبب في مشاكل صحية للسكان. وفي بعض القرى، مثل قرية توبزوا، أدت سوء جودة المياه إلى تدهور الزراعة بشكل كامل

2- الحكومة تتعامل مع الازمة عبر حفر الابار وتوصيل المياه

⁷ <https://www.rudawarabia.net/arabic/middleeast/iraq/12022025> موقع روداو



الحلول المؤقتة (مثل حفر الآبار) تزيد الاستنزاف الجائر ولا تعالج جذور المشكلة، وغياب الاستراتيجية الطويلة الأمد (مثل إعادة تأهيل مشروع ري كركوك أو معالجة التلوث) يفاقم الأزمة، على سبيل المثال في عام 2024، تم ردم أحواض تربية السمك في قضاء داقوق جنوب المحافظة للحفاظ على المياه الجوفية، لكن في نفس العام، تم حفر آبار في نهر خاص بمركز المدينة لإنعاش جزء منه لأغراض ترفيهية باستخدام المياه الجوفية. وعند تغيير الحكومة المحلية، ألغى المشروع بسبب مخاطره على منسوب المياه الجوفية، إلا أن عادت الإدارة الجديدة بعد اسبوعين لتعلن عن انشاء مشروع جديد لإنشاء مناطق خضراء على أطراف النهر يتم ريهها عبر الابار. وهذا يبرز عدم وجود خطة واضحة في التعامل مع الموارد المائية، مما يدعو إلى الحاجة الملحة لاستراتيجية مستدامة تضمن الحفاظ على المياه للأجيال القادمة.

3- المشكلة سببها المواطنون عبر الحفر العشوائي والإسراف في الاستهلاك

صحيح أن الحفر العشوائي مشكلة، لكن غياب البدائل (مثل شبكات ري فعالة أو مصادر مياه نظيفة) يدفع السكان لهذا الحل. الحكومة لم توفر بدائل مستدامة أو حملات توعوية لترشيد الاستهلاك. يعتبر المواطنون المؤسسات الحكومية غير فعالة، وتفتقر إلى القدرات البشرية والمادية اللازمة لإدارة موارد المياه، وهذا أحد اهم الأسباب الذي دفع بهم الى استهلاك الموارد المائية بدون تخطيط لسد حاجاتهم البشرية. من القرى التي تعاني الامرين قرية توبزوا في قضاء داقوق حيث لم تعد تصلها مياه المشروع وابارها ملوثة وغير صالحة للاستخدام البشري وتسبب الامراض وأيضا فشلت الزراعة في القرية بسببها العام الماضي، احتياجات قرية صغيرة يمكن معالجتها بخزان ماء للشرب وتمديداتها بشبكات توزيع مياه، لكن لم يكن هناك استجابة من قبل الحكومة المحلية لطلبات اهل القرية الذي اظهروا انهم لما اعتمدوا على الابار لو لم يكونوا مجبورين دون حلول أخرى

4- التغير المناخي هو السبب الوحيد، ولا دخل للحكومة

التغير المناخي عامل مساهم، لكن سوء الإدارة يفاقم الأزمة، فمثلا مشروع ري كركوك الذي اطلق عام 1983، وهو من اضخم مشاريع الري في العراق، حيث روى في البداية 87,500 هكتار، وحاليا الجزء الذي تم اكماله بزمان النظام السابق يعاني من مشاكل أساسية كبيرة، التخسف الموجود في قناني المياه، وعدم قيام الحكومة بتبطين والادامة للمشروع، اذ وصل الامر عند الفلاحين لترك قناة المياه واللجوء الى المياه الجوفية و حفر ابار غير مرخصة، من ما سبب باستهلاك المياه الجوفية بنسبة كبيرة جدا ورفع تكلفة الإنتاج الزراعي، من ما تسبب بتضخم أسعار الموارد الغذائية في عموم البلاد وفي كركوك تحديدا.

وقام بعض الفلاحين من قرى المنبع والذي يقصد بالقرى القريبة من المنبع بالتجاوز على قناة مياه المشروع واستهلاك نسب المياه أكثر من حصصهم المرخصة، مما سبب بجفاف المياه في القناة قبل وصولها الى القرى البعيدة عن الأنهر (قرى المصب). وادى هذه التجاوزات للاستخدام المفرط للمياه الذي سبب بتملح التربة في قرى المنبع و زيادة مخاطر تصحر الأراضي في هذه المنطقة.

توصيات الى إدارة محافظة كركوك:

- القيام بقياسات فصلية لمستويات المياه الجوفية في الابار المحفورة في المنطقة من قبل شعبة حفر الابار وإجراء عمليات الضخ التجريبي على عدة آبار بإشراف مباشر من لجان من وزارة الموارد المائية ومديرية حفر الابار للمياه الجوفية في أماكن متفرقة من المنطقة ليتسنى حساب معامل الخزن والناقلية المائية على مستوى المحافظة، لاسيما أن المحافظة شهدت في الفترة الاخيرة حفر عدد كبير من الابار من قبل الاهالي ولم تقم مديرية حفر الابار في محافظة كركوك بجمع أية معلومات تتعلق بها.



- تطبيق استخدام الوسائل الحديثة في الزراعة والري، وانتخاب الأصناف الملائمة من المحاصيل الزراعية بهدف تحقيق أعلى إنتاج مع أقل استهلاك للموارد المائية وذلك من خلال ما تقوم به وزارة الزراعة من تطبيق الوسائل الحديثة في الري التي تقلل من هدر كميات كبيرة من المياه الجوفية وتمنع تدهور التربة وتملحها.
- تعاون المحافظة مع الصندوق الاجتماعي للتنمية لتمويل مشاريع مستدامة، كما تم الاستفادة منها سابقاً في قرية الشميط لتوزيع شبكات المياه على سكان القرية، فمن الممكن نقل هذه التجربة إلى القرى الأخرى لإيقاف استهلاك المياه الجوفية أو وضع خزانات مياه للقرى والمناطق التي تفتقر لمياه شرب نظيفة. وأيضاً الاستفادة من الصندوق نفسه لإدامة مشروع ري كركوك وإصلاح التخسفات الموجودة فيه التي تسبب هدر منسوبه.
- التزام الحكومة المحلية بتوسعة المدينة بطرق مستدامة وحسب التخطيط الاستراتيجي لوزارة التخطيط
- الحد من الحفر العشوائي للإبار واتباع الأسلوب العلمي في عمليات الحفر للحفاظ على الثروة المائية واستغلالها بالأسلوب الأمثل وذلك ما يمكن إن تقوم بها إدارة محافظة كركوك ضمن المشاريع الخدمية، إقامة مشاريع لتحلية مياه الابار المالحة وتحسن نوعية خواصها، واستغلالها للأغراض المختلفة.

كفاح طالبات ذوي الإعاقة في جامعة كركوك: بأثبات الإعاقة في مسارات الوصول لا في العقول

اعداد الباحثة: رسل احمد جاسم – محافظة كركوك

المقدمة:

تواجه النساء في مختلف المجتمعات اشكالا متعددة من التمييز والإقصاء، سواء داخل الأسرة أو في الفضاءات العامة أو المؤسسات، وتتضاعف هذه التحديات عندما تتقاطع هويات النساء مع عوامل إضافية كالفقر أو العرق أو الإعاقة⁸. وتشكل النساء ذوات الإعاقة إحدى أكثر الفئات عرضة للتهميش والانتهاك، إذ غالبا ما يواجهن مزيجا من الإقصاء الاجتماعي، وضعف الحماية القانونية، ومحدودية الوصول إلى الخدمات الأساسية، ولا سيما في مجالات التعليم والعمل والرعاية الصحية.

وبحسب نتائج المسح الوطني للإعاقة في العراق الصادر عن الجهاز المركزي للإحصاء، بلغ عدد النساء ذوات الإعاقة نحو (580,342) امرأة، أي ما يقارب 4.5% من مجموع السكان⁹، وهو رقم يعكس حجم التحدي ولكنه لم يترجم بعد إلى مستوى موازي من الاهتمام والتخطيط. فرغم ان التقديرات العامة تشير إلى ان مجموع الأشخاص ذوي الإعاقة في العراق يتجاوز اربعة ملايين – اي ما نسبته نحو 11% من السكان¹⁰ – ما زال حضور قضايا النساء ذوات الإعاقة ضعيفا في الأجندات الوطنية.

ان غياب السياسات الشاملة والبيئات الداعمة لذوات الإعاقة يسهم في تعميق العزلة التي يعيشنها، ويجعل تجاربهن اليومية – بما في ذلك التعليم – محفوفة بسلسلة من الحواجز الجسدية والنفسية والاجتماعية. وتشير تقارير الأمم المتحدة (مثل تقرير لجنة الأمم المتحدة الاقتصادية والاجتماعية لغرب اسيا الإسكوا حول "الإعاقة بين الواقع والطموح"، 2019)، الى ان النساء ذوات الإعاقة في المناطق العربية يواجهن معدلات أدنى من التعليم والعمل مقارنة بالرجال ذوي الإعاقة¹¹، كما توثق منظمات المجتمع المدني العراقية ضعف توفر الخدمات التعليمية الدامجة وندرة الكوادر المؤهلة للتعامل مع الاحتياجات هذه الفئة. تكشف بيانات المسح العنقودي متعدد المؤشرات في العراق (MICS 2018) عن ان نسبة النساء اللواتي يتراوح اعمارهن بين (18-49) عاما، واللاتي حصلن على تعليم أقل من المرحلة الابتدائية كأعلى مستوى تعليمي، بلغت 51% بين النساء اللواتي يعانين من صعوبات وظيفية كبيرة على الأقل¹²، و39% بين النساء اللواتي يعانين من بعض الصعوبات، مقارنة بـ 34% فقط بين النساء اللواتي لا يعانين من أي صعوبات. ويتجلى ذلك في فجوة قدرها 17 نقطة مئوية بين النساء ذوات الصعوبات الكبيرة والنساء غير المعاقات، وخمس نقاط مئوية بين اللواتي يعانين من بعض الصعوبات والنساء اللواتي لا يعانين من صعوبات. هذه المؤشرات تعكس بوضوح ضعف الخدمات التعليمية الدامجة وندرة الترتيبات التيسيرية المتاحة، كما توثقها أيضا تقارير منظمات المجتمع المدني العراقية، والتي تؤكد محدودية الكوادر المؤهلة للتعامل مع احتياجات الطالبات ذوات الإعاقة.

وتتجلى هذه الإشكالات بوضوح في التعليم الجامعي، حيث لا تزال المؤسسات التعليمية بعيدة عن تحقيق معايير الشمول والإنصاف، خصوصا في محافظات ذات تنوع اجتماعي مثل كركوك. فالتطالبات ذوات الإعاقة في جامعة كركوك، يواجهن صعوبات ملموسة في الوصول إلى القاعات الدراسية

⁸ <https://www.un.org/ar/observances/day-of-persons-with-disabilities/background>

⁹ <https://cosit.gov.iq/ar/2018-08-29-07-56-45>

¹⁰ <http://cosit.gov.iq/documents/welfare/reports/%D8%AA%D9%82%D8%B1%D9%8A%D8%B1%20%D8%A7%D8%AD%D8%B5%D8%A7%D8%A1%D8%A7%D8%AA%20%D8%B0%D9%88%D9%8A%20%D8%A7%D9%84%D8%A7%D8%B9%D8%A7%D9%82%D8%A9%20%D9%88%D8%A7%D9%84%D8%A7%D8%AD%D8%AA%D9%8A%D8%A7%D8%AC%D8%A7%D8%AA%20%D8%A7%D9%84%D8%AE%D8%A7%D8%B5%D8%A9%20%202020.pdf>

¹¹ https://www.unescwa.org/sites/default/files/pubs/pdf/disability-arab-region-2023-english.pdf?utm_source=

¹² https://www.disabilitydatainitiative.org/twentycountry_brief/iq/



والمرافق الصحية بسبب نقص البنى التحتية الميسرة، وندرة الوسائل التعليمية المتكيفة مع احتياجاتهن، فضلا عن محدودية الوعي الجامعي بمسألة الإعاقة كحق إنساني أصيل لا كعيب اجتماعي.

في ظل هذا الواقع، لا يعود التعليم الجامعي بالنسبة لهن مساحةً للتمكين وتطوير الذات، بل يتحول إلى تجربة قاسية مليئة بالتحديات والإقصاء. فالعقبات لا تقتصر على غياب المصاعد أو ضيق الممرات، وإنما تتجسد أيضا في الاستبعاد الرمزي الذي يجعل من الحق في التعليم امتيازًا مشروطًا بـ "المعايير الجسدية" السائدة. وهذا التمييز البنيوي والثقافي يشكل انتهاكا يتعارض مع المبادئ الأساسية لحقوق الإنسان، ويؤسس لواقع تمييزي مركب غالبا ما يتغاضى عنه تحت مبررات تقنية أو إدارية.

وتأتي هذه التحديات رغم أن العراق قد صدق على اتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة (CRPD) في عام 2007¹³ وأقر القانون رقم 38 لسنة 2013 الخاص برعاية ذوي الإعاقة والاحتياجات الخاصة¹⁴، واللذان نصا بوضوح على ضمان الحق في التعليم وإقرار الترتيبات التيسيرية المعقولة لتمكين الأشخاص ذوي الإعاقة من التمتع الكامل بحقوقهم. هذا الواقع يثير تساؤلات جدية حول مستوى التزام المؤسسات الجامعية – محليا ووطنيا – بترجمة هذه الالتزامات الدولية والوطنية إلى سياسات عملية وإجراءات ملموسة، بما يكفل للنساء ذوات الإعاقة حقهن في التعليم على قدم المساواة مع أقرانهن.

التشريعات والتوجيهات القانونية:

لقد التزم العراق، شأنه شأن كثير من الدول، بإطار قانوني واضح يضمن للأشخاص ذوي الإعاقة حقوقهم الأساسية، وفي مقدمتها الحق في التعليم العالي. فمنذ تصديقه على اتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة عام 2007، أعلن العراق بواجبه التزامه في توفير بيئة تعليمية دامجة، تراعي احتياجات هذه الفئة وتمنحها فرصا متكافئة في التعلم والاندماج.

وعلى الصعيد الوطني، جاء قانون هيئة رعاية ذوي الإعاقة والاحتياجات الخاصة رقم (38) لسنة 2013، والمعدل بالقانون رقم (11) لسنة 2024¹⁵، ليؤكد هذا الالتزام، حيث نص على ضرورة دمج الطلبة ذوي الإعاقة في الجامعات وتوفير الترتيبات التيسيرية التي تضمن لهم فرصة عادلة للوصول إلى القاعات الدراسية ووسائل التعليم، وفق توصيات الاتفاقية الدولية (CRPD)¹⁶.

ولم تتوقف الجهود عند حدود التشريع، بل صدرت أيضا توجيهات تنفيذية، كان لها إثر في ترسيخ فلسفة التعليم الدامج. من أبرزها تعميم رئاسة مجلس الوزراء رقم (38832) لسنة 2020 الذي تبنى فلسفة "التصميم الشامل"، داعيا الجامعات إلى تهيئة مداخل مناسبة ومصاعد مخصصة، ومرافق مجهزة تضمن وصول الطلبة ذوي الإعاقة إلى القاعات والفضاءات الجامعية بكرامة واستقلالية.

¹³ الأمم المتحدة، اتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة (CRPD)، نيويورك، 2006: صادق عليها العراق عام 2007.
¹⁴ جمهورية العراق، قانون رقم 38 لسنة 2013 الخاص برعاية ذوي الإعاقة والاحتياجات الخاصة، الجريدة الرسمية للعراق، بغداد.

¹⁵ التعديل الأول – قانون رقم 11 لسنة 2024. <https://moj.gov.iq/view.8198/>

¹⁶ https://www.hi.org/sn_uploads/document/The-Recent-Disability-Legislation-in-Iraq---The-first-amendment-of-law-38-No.11-of-2024.pdf

¹⁷ رئاسة مجلس الوزراء العراقية، التعميم رقم (38832) لسنة 2020 بشأن اعتماد فلسفة التصميم الشامل في المؤسسات الدولة.



كما أصدرت وزارة التعليم العالي والبحث العلمي عام 2019 تعليمات خاصة بتسهيل وصول الطلبة، لا سيما مستخدمي الكراسي المتحركة، أو من لديهم إعاقات حركية في الأطراف السفلية، من خلال تخصيص قاعات دراسية في الطوابق الأرضية، وتركيب مصاعد¹⁸، وتهيئة المرافق الجامعية بطريقة تضمن تنقلهم بسهولة داخل الحرم الجامعي (وزارة التعليم العالي¹⁹، 2019).

في إطار تعزيز فرص المشاركة الأكاديمية على مستوى الدراسات العليا، اتخذت وزارة التعليم العالي والبحث العلمي خطوات إضافية، من بينها قرارها الصادر في 26 أيلول 2023 بإعفاء الطلبة المكفوفين وذوي الاحتياجات الخاصة من الأجور الدراسية في الدراسة المسائية وهو ما يعكس اعترافاً رسمياً بضرورة تخفيف الأعباء المالية عن هذه الفئة، كما تنص المادة (15/2) من قانون رعاية ذوي الإعاقة والاحتياجات الخاصة رقم (38) لسنة 2013 على التزام وزارة التعليم العالي بتخصيص مقعد دراسي واحد في كل اختصاص للدراسات العليا للأشخاص ذوي الإعاقة.

غير أن استعراض هذه النصوص يقودنا إلى ملاحظات أساسية: رغم وضوح التشريعات والتوجيهات، فإن معاناة الطلبة ذوي الإعاقة تكشف عن فجوة مؤلمة بين النص والتطبيق. كثيراً ما يظل "الحق" الذي اقرته القوانين حقاً معلقاً امام عراقيل البنية التحتية غير المهيأة، أو نقص المصاعد، أو ضعف الوعي المجتمعي داخل الحرم الجامعي. هنا تتحول القوانين والقرارات إلى وعود غير مكتملة، ويظل الطالب أو الطالبة في مواجهة شعور قاس بالعزلة والتهميش، ليس لأن الحق غير معترف به، بل لأن الطريق إليه ما زال محفوفاً بالحوازر.

وجهات النظر الداعمة:

في جامعة كركوك، تواجه الإدارات الجامعية تحديات متعددة عند محاولة تطبيق توصيات تهيئة بيئة تعليمية دامجة للطلّابات ذوات الإعاقة. من أبرز هذه التحديات محدودية الموارد المالية، إذ تشير بعض الجامعات إلى أن الميزانيات الحالية لا تكفي لتغطية تكاليف تعديل المباني أو توفير الوسائل التعليمية الداعمة، فالميزانيات المخصصة للتعليم في العراق ظلت محدودة على نحو مستمر؛ بحسب بيانات يونيسيف²⁰، فإن نسبة الإنفاق العام على التعليم لا تتجاوز 5.7% من الموازنة الحكومية، ما يجعل الأولويات مطالب بحقوق أساسية ضمن بيئة تمهيدية ضاغطة. ما يجعل التنفيذ الكامل لهذه التوصيات صعباً. وقد يشير تقرير يونيسيف²¹ حول تمويل قطاع التعليم في العراق 2021 إلى أن الجامعات العراقية تواجه قيود مالي واضح في تنفيذ برامج الدمج للطلّابات ذوات الإعاقة، إذ يظهر التقرير النفقات التشغيلية التي تشمل رواتب الأكاديميين والصيانة، تشكل الجزء الأكبر من الانفاق الحكومي على التعليم، مما يحد من القدرة على الاستثمار في تحسين البنية التحتية وتكليف المرافق لتلبية احتياجات ذوي الإعاقة.

بالإضافة إلى ذلك، يرى بعض المسؤولين أن بعض التوصيات القانونية قد تفسر على أنها غير ملزمة بالتنفيذ بشكل إلزامي، ما يسمح بتأجيل تطبيقها وفق الظروف الإدارية والمالية. ويضيفون إلى ذلك تحديات قدم الأبنية الجامعية وتصميمها التقليدية، إذ تشير إدارات بعض الجامعات إلى أن المباني القديمة قد لا تسمح بتركيب المصاعد أو المنحدرات أو تعديل القاعات بما يلي احتياجات الطالّابات، ما يشكل عقبة تقنية ومالية معاً. وقد لاحظ تقرير اليونسكو²² العالمي لرصد التعليم (UNESCO, 2016) أن العديد من الجامعات في الشرق الأوسط تواجه تحديات مشابهة تتعلق بالبنية التحتية، وهو ما يتطلب حلولاً تدريجية ومدروسة.

كما يستشهد بوجود نقص في أنظمة المتابعة والرقابة داخل المؤسسات الجامعية، حيث أشار تقرير منظمة الأمم المتحدة (يونسيف، 2017) إلى أن غياب البيانات المراقبة والتقييم الوطنية والمنهجية في قطاع التعليم يجعل من الصعب فهم الفجوات في المساواة التي يتم سدها وتلك التي لا تزال بحاجة

¹⁸ <https://asdmag.org/archives/16531>

¹⁹ <https://mohestr.gov.iq/en/post/higher-education-special-needs-elevators>

²⁰ <https://www.unicef.org/iraq/ar/%D8%A7%D9%84%D8%AA%D8%B9%D9%84%D9%8A%D9%85/%D9%85%D8%A7%D8%B0%D8%A7-%D9%86%D9%81%D8%B9%D9%84>

²¹ https://www.unicef.org/iraq/media/3291/file/Policy%20Brief%20-%20Iraq%20SSFR%20Education.pdf?utm_source=

²² https://unesdoc.unesco.org/ark:/48223/pf0000245752_ara

الى العمل. أوضح تقرير البنك الدولي لعام 2024 بأن سنوات النزاع قد اضعفت الوظائف المؤسسية والفعالية والحوكمة في العراق. وهذا ما قد يؤدي إلى تنفيذ جزئي أو متأخر للالتزامات، وليس بسبب نقص الإرادة. وهذه المبررات تأخذ أبعاداً إضافية حين تطرح ضمن سياق الظروف الوطنية المعقدة، ما يجعل دعم ملف الدمج للتعليم الجامعي لشريحة ذوي الإعاقة أقل أولوية، في ظل الحاجة لمعالجة أزمات أوسع وإعادة بناء البنية التحتية التعليمية المتضررة.

من المبررات الأخرى التي تستخدم لتفسير التأخير هو عدد الطالبات ذوات الإعاقة، الذي يعتبر قليلاً نسبياً مقارنة بالعدد الكلي للطالبات، ما يجعل بعض الإدارات ترى أن تخصيص الموارد أو تعديل البنية التحتية قد لا يكون أولوية قصوى. رغم هذه المبررات، توفر هذه الرؤى فهماً للسياق المؤسسي والبيئي الذي تعمل فيه الإدارات الجامعية، وتوضح العقبات العملية التي تواجهها عند محاولة تلبية الاحتياجات الخاصة بالطالبات ذوات الإعاقة، وهو ما يمثل نقطة انطلاق لتصميم حلول عملية واستراتيجية دمج تدريجية ومستدامة.

الحجج المضادة

أولاً: الإصرار على أن القيود المالية ليست السبب الوحيد في تأخر الدمج

يشير بعض المسؤولين إلى أن التحديات المالية تمثل عقبة أمام تنفيذ برامج الدمج للطالبات ذوات الإعاقة، إلا أن الخبراء يشددون على أن الإرادة السياسية والتخطيط المؤسسي يمكن أن يخفف من أثر هذه القيود. وفقاً لتقرير اليونيسف عن التعليم في العراق²³ 2024، فإن تخصيص الميزانية للإنفاق التعليمي، رغم محدوديته، يمكن توجيهه لتحسين بيئة الدمج وتوفير الدعم للطلاب ذوي الإعاقة دون انتظار زيادة التمويل الكلي (UNICEF Iraq, 2024). تشير التجارب الدولية، مثل مبادرات التعليم الجامعي في المملكة المتحدة، إلى أن الجامعات القديمة يمكن تعديل بنيتها التحتية تدريجياً بميزانيات محدودة إذا ترافق ذلك مع خطط استراتيجية واضحة، مثل تركيب مصاعد وتسهيل الوصول للقاعات الدراسية. وهذا يبين أن الجامعات العراقية يمكنها تحقيق خطوات ملموسة نحو الدمج حتى ضمن الإمكانيات المتاحة.

ثانياً: قدم الأبنية الجامعية

تستشهد بعض الإدارات بقدم الأبنية الجامعية كعائق لتطبيق الدمج، معتبرة أن المباني القديمة لا تسمح بإدخال تعديلات ملائمة. ومع ذلك، تظهر التجارب العالمية أن التكيف ممكن حتى مع الأبنية التاريخية. على سبيل المثال، قامت جامعتي كامبريدج وأوكسفورد بتطوير مرافقها لتكون أكثر شمولية مع الحفاظ على الطابع المعماري، من خلال تركيب مصاعد ومنحدرات وإنشاء ممرات ملائمة للطلاب ذوي الإعاقة. كما أوضحت تقارير اليونسكو عن التعليم الجامعي الدامج²⁴ 2020 أن معيار نجاح الدمج هو الإرادة المؤسسية والتخطيط المدروس، وليس قدم البنية أو محدودية الموارد (UNESCO, 2020). وبذلك فإن قدم المباني في الجامعات العراقية لا يعد مبرراً كافياً لتأخير إجراءات الدمج إذا توافر التخطيط السليم.

ثالثاً: غياب آليات الرقابة

تستخدم بعض الجامعات غياب الرقابة الذاتية أو أدوات متابعة فعالة لتبرير التأخير، غير أن التقييمات الدولية توضح أن هذا لا يلغي إمكانية التقدم. فقد أوضح تقرير البنك الدولي²⁵ 2024 أن ضعف أنظمة الرقابة والتقييم في العراق يعكس آثار النزاعات السابقة على الحوكمة، لكنه يضيف أن إدخال

²³ https://www.unicef.org/iraq/media/3286/file/%20Iraq%20SSFR%20Education.pdf?utm_source=

²⁴ <https://unesdoc.unesco.org/ark:/48223/pf0000375262>

²⁵ https://documents1.worldbank.org/curated/en/099091824091030738/pdf/P171165-cfac2b5e-6448-4093-a5a5-2591a8024209.pdf?utm_source=



مؤشرات أداء واضحة ولو بسيطة يمكن أن يحسن التنفيذ ويضمن دمج الطلاب ذوي الإعاقة (World Bank, 2024) تدعم هذه الفكرة التجارب في دول عربية مثل الأردن وتونس، حيث أن تطوير لجان متابعة محلية ومؤشرات أداء واضحة ساهم في زيادة دمج الطلاب ذوي الإعاقة حتى ضمن الميزانيات المحدودة. الجامعات العراقية قادرة على تبني اليات متابعة تدريجية تعزز من جودة الدمج.

رابعاً: عدد الطالبات ذوات الإعاقة

تشير بعض الإدارات إلى أن قلة عدد الطالبات ذوات الإعاقة يجعل تهيئة المرافق أولوية أقل، لكن الاتفاقيات الدولية، مثل اتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة (CRPD)، تؤكد أن حقوق الطالبات لا تقاس بعددهن، بل بالالتزام بالمساواة وعدم التمييز. تدعم تجارب دولية هذا المبدأ، حيث نجحت مؤسسات تعليمية في كندا وأستراليا في إدخال تعديلات صغيرة لكنها فعالة لدمج عدد محدود من الطلاب ذوي الإعاقة، ما أتاح لهم بيئة تعليمية دامجة ورفع جودة تجربة التعلم لكل الطلاب. قلة العدد في الجامعات العراقية لا يجب تتخذ ذريعة، بل دافعا لإيجاد حلول واقعية تضمن العدالة والمساواة.

التوصيات:

لضمان وصول الطالبات ذوات الإعاقة في جامعة كركوك إلى التعليم بشكل آمن وعادل، توصي الورقة بتطبيق إلزامي ومباشر لاشتراطات "التصميم الشامل" داخل الحرم الجامعي، وذلك من خلال:

- تهيئة مسارات آمنة ومجهزة داخل الجامعة تبدأ من بوابات الدخول إلى القاعات والمرافق الأساسية (مثل المرافق الصحية وقاعات الدراسة)، وفق ما نص عليه قانون هيئة رعاية ذوي الإعاقة رقم (38) لسنة 2013 وتعديلاته، وتعليمات وزارة التعليم العالي.
- تخصيص لجنة فنية دائمة في الجامعة تضم ممثلين من الطالبات ذوات الإعاقة، ومهندسين، وممثل عن وزارة التعليم العالي، لمتابعة خطط تهيئة البنية التحتية وتحديد الأولويات بشكل تشاركي.
- تنفيذ برامج تدريب وتوعية دورية لأعضاء هيئة التدريس والطلبة، بما يساهم في ترسيخ ثقافة جامعية دامجة قائمة على المساواة وعدم التمييز، ويعزز من قدرة الكوادر الأكاديمية على استخدام أساليب تعليمية مرنة تراعي التنوع والاختلاف.
- تزويد المكاتب الجامعية والمراكز الأكاديمية بوسائل تعليمية مساندة وتقنية مساعدة حديثة، مثل البرامج الناطقة، والكتب الصوتية يضمن تكافؤ الفرص في الوصول الى المعرفة، وذلك انسجاماً مع مبادئ "التصميم الشامل" وتوجيهات وزارة التعليم العالي في مجال التعليم الدامج.

الخاتمة:

ما تطرحه هذه الورقة لا يعد مطلباً خاصاً أو استثناء، بل تأكيداً على حق أساسي لطالبات من ذوي الإعاقة في الوصول المتكافئ والأمن إلى بيئة تعليمية عادلة، تحفظ لهن كرامتهن وتعزز استقلاليتهم. إن استمرار الإهمال والتغافل تحت ذرائع مالية أو هندسية لا يغيث حجم الانتهاك، بل يعمقه ويعيد إنتاجه داخل مؤسسة يفترض أنها حاضنة للمعرفة والمساواة.

التمييز الذي تواجهه هؤلاء الطالبات ليس فردياً، بل هيكلياً ومركباً، ويتطلب تحركاً حقيقياً من الجامعات، والوزارات، ومنظمات المجتمع المدني على حد سواء. القوانين موجودة، والتوجيهات صريحة، والقدرات التقنية متاحة، لكن ما ينقص هو الإرادة والالتزام الفعلي.

من هنا، تدعو الباحثة إلى انتقال المؤسسات من موقع التبرير إلى موقع الفعل، ومن خطاب النوايا إلى واقع التطبيق. فمن يقصي النساء من ذوي الإعاقة عن التعليم اليوم، يقصي مستقبله عن العدالة غداً. التهيئة ليست منة، بل واجب والوصول ليس مطلباً هامشياً، بل حجر الأساس في بناء بيئة جامعية تحترم الإنسان كما هو، لا كما يفترض أن يكون.

المصادر:



<https://cosit.gov.iq/ar/2018-08-29-07-56-45> (2)

<http://cosit.gov.iq/documents/welfare/reports/%D8%AA%D9%82%D8%B1%D9%8A%D8%B1%20%D8%A7%D8%AD%D8%B5%D8%A7%D8%A1%D8%A7%D8%AA%20%D8%B0%D9%88%D9%8A%20%D8%A7%D9%84%D8%A7%D8%B9%D8%A7%D9%82%D8%A9%20%D9%88%D8%A7%D9%84%D8%A7%D8%AD%D8%AA%D9%8A%D8%A7%D8%AC%D8%A7%D8%AA%20%D8%A7%D9%84%D8%AE%D8%A7%D8%B5%D8%A9%20%202020.pdf> (3)

https://www.unescwa.org/sites/default/files/pubs/pdf/disability-arab-region-2023-english.pdf?utm_source (4)

https://www.disabilitydatainitiative.org/twentycountry_brief/iq (5)

الأمم المتحدة، اتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة (CRPD) ، نيويورك، 2006: صادق عليها العراق عام 2007. (6)

جمهورية العراق، قانون رقم 38 لسنة 2013 الخاص برعاية ذوي الإعاقة والاحتياجات الخاصة، الجريدة الرسمية للعراق، بغداد. (7)

التعديل الأول – قانون رقم 11 لسنة 2024. <https://moj.gov.iq/view.8198/2024> (8)

https://www.hi.org/sn_uploads/document/The-Recent-Disability-Legislation-in-Iraq---The-first-amendment-of-law-38-No.11-of-2024.pdf (9)

رئاسة مجلس الوزراء العراقية، التعميم رقم (38832) لسنة 2020 بشأن اعتماد فلسفة التصميم الشامل في المؤسسات الدولة. (10)

<https://asdmag.org/archives/16531> (11)

<https://mohehr.gov.iq/en/post/higher-education-special-needs-elevators> (12)

<https://www.unicef.org/iraq/ar/%D8%A7%D9%84%D8%AA%D8%B9%D9%84%D9%8A%D9%85/%D9%85%D8%A7%D8%B0%D8%A7-%D9%86%D9%81%D8%B9%D9%84> (13)

[=https://www.unicef.org/iraq/media/3291/file/Policy%20Brief%20-%20Iraq%20SSFR%20Education.pdf?utm_source](https://www.unicef.org/iraq/media/3291/file/Policy%20Brief%20-%20Iraq%20SSFR%20Education.pdf?utm_source) (14)

https://unesdoc.unesco.org/ark:/48223/pf0000245752_ara (15)

https://www.unicef.org/iraq/media/3286/file/%20Iraq%20SSFR%20Education.pdf?utm_source (16)

<https://unesdoc.unesco.org/ark:/48223/pf0000375262> (17)

[=https://documents1.worldbank.org/curated/en/099091824091030738/pdf/P171165-cfac2b5e-6448-4093-a5a5-2591a8024209.pdf?utm_source](https://documents1.worldbank.org/curated/en/099091824091030738/pdf/P171165-cfac2b5e-6448-4093-a5a5-2591a8024209.pdf?utm_source) (18)

زدواجية اللغة وتأثيرها على عدالة التعليم في كوكوك: تحدّي لحقوق الإنسان والهوية الثقافية

اعداد الباحثة: آمنة جبار صالح - محافظة كوكوك

المقدمة

اللغة ليست مجرد أداة للتواصل، بل هي جوهر الهوية، والانتماء، وموآة تعكس ثقافة الإنسان وتجربته ومشاعره. في محافظة كوكوك، حيث تتعايش المكونات الدينية والقومية جنباً إلى جنب منذ قرون، يجد أبناء الأقليات أنفسهم اليوم أمام واقع تعليمي لا ينصفهم، بل يقصّهم تدريجياً. فالطالب المُرَكَماني أو الكردي أو السرياني، حين يجبر على أداء امتحاناته بلغة لا تعبر عنه ولا تشبهه، لا يختبر علمه فقط، بل يُختبر تحمّله للتمييز والإهمال والضغط النفسي. إن القضية التي نطرحها ليست مجرد مسألة أكاديمية، بل هي انتهاك مستمر لحق أساسي من حقوق الإنسان، وهو الحق في تعليم عادل ودامج يحترم التعدد اللغوي والثقافي. تخيل أن يطلب منك التعبير عن أحلامك وطموحاتك بلغة لا تفهمها، أو أن يقاس فهمك لمادة دراسية من خلال مفردات غريبة عنك... أليست هذه صورة واضحة من صور الإقصاء والظلم؟

الواقع في كوكوك اليوم ليس نتيجة نقص في قدرات الطلبة، بل نتاج غياب الاعتراف الرسمي بالتنوع اللغوي داخل قاعات الامتحان، ما يخلق حاجزاً نفسياً ومعرفياً بين الطلبة ونظام التعليم. من هذا المنطلق، نعيد تسليط الضوء على هذه الأزمة اللغوية، ونؤكد على ضرورة تحقيق العدالة التعليمية التي تكفل حق الجميع في التعلم بلغتهم الأم، لضمان تعليم يليق بكل مكونات مجتمعنا المتنوع

الخلفية

تعد كوكوك مدينة متعددة القوميات والثقافات، تضم العرب والمُرَكَمان والأكراد والكلدان والسريان وغيرهم. ورغم هذا التنوع، ما تزال اللغة العربية تُستخدم كلغة وحيدة في الامتحانات الرسمية، مما يُقصي آلاف الطلبة من أبناء الأقليات ويُعرضهم لظلم تربوي لا ذنب لهم فيه. هذا الواقع يخالف المادة (4) من الدستور العراقي التي تضمن حق التعليم باللغة الأم. وقد أظهرت الوقائع الميدانية انخفاض نسب النجاح بين طلبة الأقليات، ولارتفاع مستوى الشكاوى والشعور بالتهميش، مما يهدد مستقبلهم ويُضعف ثقتهم بالنظام التعليمي.

استمرار هذا الإقصاء اللغوي لا يهدد فقط حق الفرد في التعليم، بل يعرض النسيج الاجتماعي في المدينة للخطر. والحل يبدأ بتفعيل النصوص الدستورية التي تضمن العدالة اللغوية لجميع مكونات المجتمع، وخاصة في المناطق المتعددة مثل كوكوك

وجهات النظر الداعمة

تشكل اللغة الأم جوهر هوية الإنسان وكرامته، فهي أكثر من مجرد وسيلة للتواصل؛ إنها الرابط العميق بين الفرد وثقافته وانتمائه. حرمان الطلبة من أداء امتحاناتهم بلغتهم الأم لا يقل عن انتهاك لحقوقهم، إذ يُشعرهم بالإقصاء داخل وطنهم، ويضعف انتماءهم له. وهذا الحق ليس فقط حقاً إنسانياً معترفاً به دولياً عبر اتفاقيات مثل اتفاقية حقوق الطفل والعهد الدولي للحقوق الاقتصادية والاجتماعية، بل هو أيضاً حق دستوري مكفول في المادة (4) من الدستور العراقي، التي تكفل للأقليات تعليم أبنائهم بلغاتهم الأصلية كالمرَكَمانية والسريانية. لذلك، توفير التعليم والامتحانات بلغات الأقليات هو واجب دستوري لا خيار إدري.

إن العدالة التعليمية لا تتحقق إلا بإزالة الحواجز اللغوية التي تحول دون تقييم المستوى الحقيقي للطلبة. فاللغة التي لا يفهمها الطالب تصبح عقبة تحول دون التعبير عن معرفته، مما ينتج ظلماً ممنهجاً لأبناء الأقليات. في المقابل، الاعتراف بالتنوع اللغوي داخل النظام التعليمي يعزز شعور الطالب بالمواطنة والانتماء الحقيقي، ويسهم في بناء مجتمع متماسك يعترف بتعدديته الثقافية.

تثبت التجارب الدولية في دول مثل كندا وسويسرا والهند أن التعليم متعدد اللغات ليس فقط ممكناً بل ناجح، حيث تعتمد كندا نظاماً ثنائي اللغة في بعض المقاطعات، مما رفع معدلات التحصيل والنجاح. وفي سويسرا، يُدرس التعليم بلُغتين وطنيتين مع احترام التنوع الثقافي، ما ساعد على تعزيز



الوحدة الاجتماعية. أما في الهند، فتُدرّس المراحل الابتدائية بلغات الأم مع إدخال تدريجي للغات الرسمية، مما حسن نتائج التعليم ودمج المجتمعات المتنوعة.

تؤكد بيانات منظمة اليونسكو أن تعليم الطلبة بلغاتهم الأم في المراحل الأولى يزيد من فرص النجاح الأكاديمي بنسبة تصل إلى 60% ويقلل من التسرب المدرسي. كما تظهر دراسات محلية في العراق أن طلبة الأقليات الذين يؤدون الامتحانات فقط باللغة العربية لديهم معدلات نجاح أقل بنحو 25-30% مقارنة بمن يسمح لهم بالامتحان بلغاتهم الأم، مما يبرز التأثير السلبي للتمييز اللغوي في نظام التعليم. من الناحية الإدارية، فإن تطبيق التعليم بلغات متعددة ليس أمراً مستحيلاً، إذ يمكن تجاوز التحديات عبر تدريب الكوادر التعليمية، تطوير مناهج متعددة اللغات، وتخصيص لجان امتحانية للغات المختلفة، مما يمثل استثماراً في العدالة والإنصاف، لا عبئاً إدارياً.

وجهات النظر الأخرى والمعالجات المقترحة

في النقاش الدائر حول اعتماد اللغة العربية كلغة وحيدة في الامتحانات الرسمية في كوكوك، تطرح آراء تدعو إلى الحفاظ على هذا الوضع بحجة تعزيز الوحدة الوطنية وتحسين الكفاءة التعليمية. إلا أنه من الضروري إعادة النظر في هذه الآراء بموضوعية، ومقرنتها بحقوق الطلبة ومبادئ العدالة. يعتقد البعض أن توحيد اللغة في التعليم يعزز الهوية الوطنية والانتماء، ولكن الواقع يُثبت أن الاحترام الحقيقي للتنوع اللغوي والثقافي هو ما يعزز الانتماء ويشعر الطلبة من الأقليات بأنهم جزء لا يتجزأ من وطنهم. في المقابل، فرض لغة واحدة قد يولد شعوراً بالإقصاء والانزلال. يرى آخرون أن إتقان اللغة العربية واجب وطني يجب فرضه على الجميع، غير أن إجبار الطلبة على أداء الامتحانات بلغة لا يتقنونها دون تقديم الدعم الكافي يشكل إقصاءاً تربوياً، إذ من حقهم أن يتعلموا اللغة الرسمية تدريجياً، مع ضمان قدرتهم على التقييم العادل بلغتهم الأم. يقال أحياناً إن تعدد اللغات في الامتحانات يعرقل العملية التعليمية ويزيد الأعباء الإدارية، لكن الواقع أن العدالة لا يجوز التضحية بها بحجة هذه التحديات. هناك نماذج ناجحة في دول متعددة اللغات أثبتت إمكانية تجاوز هذه الصعوبات بالتخطيط السليم والموارد المناسبة. تثار أيضاً مخاوف من أن تعدد اللغات قد يقلل فرص القبول الجامعي والتوظيف، ولكن السماح للطلبة بالتعبير بلغتهم الأم يمكنهم من إظهار قدراتهم الحقيقية، ويزيد من فرص نجاحهم. ويجب أن يكون تعلم اللغة الرسمية عملية تدريجية مبنية على الثقة والمعرفة، لا إجباراً فورياً يؤدي إلى تهميش الموهوبين.

يذكر أحياناً أن هناك أولويات أخرى أهم من قضايا اللغة في التعليم، لكن العدالة التعليمية هي أساس بناء مجتمع مستقر ومتماسك. إهمال حقوق

المصدر	التأثير / الملاحظة	الفائدة التعليمية	التجربة التطبيقية	السياسة / النظام التعليمي	البلد / المنظمة
StatCan 2021	دعم التعددية اللغوية دون الإخلال بالمعايير التعليمية الوطنية	رفع التحصيل الدراسي وتحسين معدلات النجاح	برامج الاندماج بالفرنسية للأطفال غير الناطقين بها كلغة أم	نظام التعليم الثنائي اللغة في بعض المقاطعات	كندا
Clausius Press 2023	تجربة نموذجية للتعايش اللغوي متعدد المكونات	تعزيز الفهم الثقافي والهوية وتعزيز الوحدة الاجتماعية	تعليم الطلاب بلغاتهم الأم مع برامج لغات وطنية أخرى	التعليم بأربع لغات وطنية	سويسرا
France24 2025	يقلل الفجوات التعليمية بين المكونات المتنوعة	تحسين القراءة والفهم الأكاديمي، وتعزيز دمج المجتمعات	استخدام لغة الأم في التعليم الابتدائي مع تدريج لغات الدولة	تعليم المراحل الابتدائية بلغات الأم مع إدخال تدريجي للغات الرسمية	الهند
UNESCO 2023	يضمن شمولية التعليم وجودته	زيادة فرص النجاح الأكاديمي وتقليل التسرب المدرسي	برامج تعليمية تعتمد على لغة الأم للأطفال	التعليم بلغات الأم في المراحل الأولى	اليونسكو

الأقليات في التعليم قد يؤدي إلى تفاقم الأزمات الاجتماعية ويضعف الوحدة الوطنية على المدى البعيد.



من هذا المنطلق، يصبح واضحاً أن استمرار فرض اللغة العربية فقط في الامتحانات الرسمية في كوكوك يشكل تمييزاً ممنهجاً يتعارض مع المادة (4) من الدستور العراقي التي تكفل حق التعليم بلغات الأقليات. لذا، فإن الحل الحقيقي يكمن في تفعيل هذه النصوص الدستورية، وتبني سياسات تعليمية تراعي التنوع اللغوي والثقافي، لضمان العدالة والتكافؤ في الفرص لكل الطلبة في المدينة.

إن بناء نظام تعليمي يحتضن التنوع ليس رفاهية، بل ضرورة لتحقيق الاستقرار الاجتماعي والتنمية المستدامة. وعلى الجهات المعنية تحمل المسؤولية السياسية والفرية لضمان حق الطلبة في التعليم والتقييم بلغاتهم الأم، ليصبح التعليم أداة حقيقية للانندماج لا مصدراً للتمييز خاتمة: نحو تعليم عادل يعزز المواطنة ويحترم التعدد

إن معالجة قضية ردواجية اللغة في كوكوك ليست مسألة إدارية عابرة، بل تمثل اختباراً حقيقياً لمدى التزام الدولة العراقية بمبادئ العدالة، والمساواة، واحترام التعدد الثقافي. فالتعليم هو البوابة الكبرى نحو التغيير الاجتماعي، وإن لم يكن منصفاً وشاملاً، فإن نتائجه لن تكون سوى إنتاج مزيد من الفوارق والإقصاء. لا يمكن لمجتمع يسعى إلى السلام والاستقرار أن يتجاهل أصوات آلاف الطلبة الذين يطالبون بحقوقهم في التعلم بلغاتهم. لذلك، فإن كسر حاجز التمييز اللغوي هو خطوة أولى نحو عراق أكثر عدلاً، يحترم تنوعه، ويصون كرامة كل مكوناته.

التوصيات

استناداً إلى المادة (4) من الدستور العراقي، وبهدف ضمان العدالة وتكافؤ الفرص التعليمية لجميع المكونات في كوكوك، نرفع التوصيات الآتية:

1. ضمان تطبيق المادة (4) من الدستور بما يكفل للأقليات حق التعليم بلغاتهم الأم ضمن السياسات التعليمية الرسمية.
2. إتاحة أداء الامتحانات الجامعية بلغات المكونات (الكردية، المُرْكانية، السريانية وغيرها) إلى جانب اللغة العربية.
3. إعداد مناهج ومقررات ثنائية أو متعددة اللغات تعكس التنوع الثقافي وتعزز الشمولية التعليمية.
4. تنفيذ برامج تدريبية لأعضاء الهيئات التدريسية لتمكينهم من إدارة الصفوف متعددة اللغات بكفاءة.
5. اعتماد الترجمة الأكاديمية الرسمية في الأسئلة الامتحانية والمقررات الدراسية لضمان وضوح المحتوى ودقة التقييم.
6. تشكيل لجنة خاصة بالتعدد اللغوي في كوكوك تضم ممثلين عن الوزارة والجامعات والمجتمع المحلي لمتابعة التنفيذ.
7. إشراك منظمات المجتمع المدني والنقابات الأكاديمية في الرقابة والتقييم لضمان احترام مبادئ التنوع اللغوي.
8. تعزيز قيم التعددية والاحترام المتبادل عبر المناهج الجامعية والأنشطة الطلابية لترسيخ الانتماء المشترك بين الطلبة

المصادر:

1. المادة 4 من الدستور العراقي (2005) يمكن الاطلاع على نص المادة الرابعة التي تتحدث عن اللغات وحقوق الأقليات في الموقع الرسمي: <https://www.constitutionalreview.org/iraqi-constitution-2005>
2. تقرير بعثة الأمم المتحدة لمساعدة العراق (يونامي) حول التنوع والحقوق اللغوية في كوكوك - 2022 تقرير مفصل عن الوضع اللغوي وحقوق الأقليات: https://uniraq.org/index.php?option=com_k2&view=item&id=1234:report-on-linguistic-rights-in-kirkuk-2022
3. دراسة International Crisis Group: "كوكوك بعد 2017: تولد هش وهوية متزعزعة عليها" تحليل عميق لقضايا التنوع في كوكوك <https://www.crisisgroup.org/middle-east-north-africa/gulf-and-arabian-peninsula/iraq/259-kirkuk-after-2017-fragile-balance-and-contested-identity>
4. مبادرات ومنظمات حقوق الإنسان المحلية في العراق
5. موقع منظمة Human Rights Watch الخاص بالعراق: <https://www.hrw.org/middle-east/n-africa/ira>
6. تقرير اليونيسف عن التعليم وحقوق الأطفال في العراق
7. تقرير وزارة التعليم العالي العراقية (لمتابعة التعليم والسياسات الرسمية) <https://www.unicef.org/iraq/reports/education-rights-children-iraq>
8. <https://www.mohesr.gov.iq/>

إشراك النساء الريفيات غير المتعلّقات في سوق العمل

إعداد الباحثة: نور عبد محل – محافظة الانبار

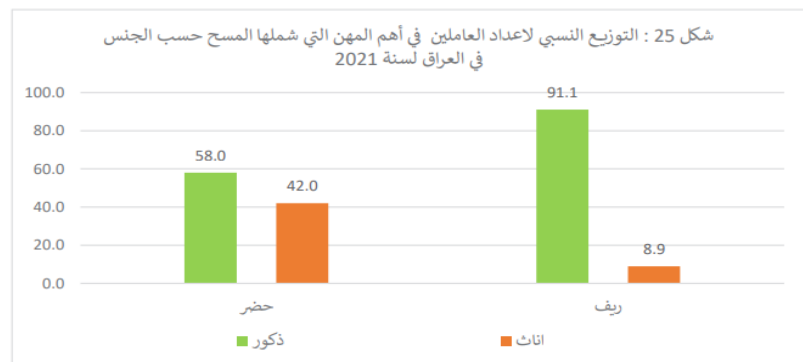
المقدمة والسياق:

في السنوات الأخيرة، أصبحت قضية إدماج النساء الريفيات اللواتي يجبرن على عدم الالتحاق بالتعليم في سوق العمل أمراً مهماً، خاصة في الدول النامية مثل العراق. حيث تواجه المناطق الريفية مشاكل متعددة مثل الفقر ونقص التعليم وضعف البنى التحتية وعادات اجتماعية تقيدهن. وتظهر تقارير منظمة العمل الدولية أن النساء في الريف العراقي يواجهن صعوبات كثيرة التي تمنعهن من الانضمام إلى سوق العمل، ومن هذه الصعوبات نقص فرص العمل الجيدة وضعف الوصول إلى الموارد الإنتاجية، على الرغم من أنهن ناشطات في الأعمال الزراعية بدون أجر. كما تشير بيانات وزارة التخطيط العراقية إلى أن نسبة مشاركة النساء في سوق العمل في المناطق الريفية أقل بكثير مقارنة بالمناطق الحضرية، حيث تقتصر معظم النساء على الأعمال المنزلية أو الزراعية التي لا تعترف بها الدولة ولا تحصل على أي دعم (وزارة التخطيط العراقية).

تواجه النساء في القرى بالعراق نوعين من الإهمال بسبب الفجوة بين الجنسين من ناحية، والفروقات بين الحياة في الريف والمدن من ناحية أخرى. رغم أن عدد النساء غير المتعلّقات كبير في هذه المناطق، إلا أن فرص عملهن تظل قليلة وغالباً دون أجر أو في وظائف غير رسمية. هذا يحرمهن من حقوقهن الاقتصادية والاجتماعية الأساسية مثل الحماية القانونية والتأمين الصحي والتقاعد.

لقد أدت الحروب والنزوح وتدهور البنية التحتية، لا سيما بعد عام 2014، إلى تفاقم الصعوبات الاقتصادية في المناطق الريفية، مما أثر سلباً على فرص التعليم والعمل للنساء وزاد من معدلات الفقر والبطالة بينهن فقد تعرضت مساحات واسعة من الأراضي الزراعية إلى التدمير أو الإهمال إضافة إلى تفكك أنظمة الري والصرف. ووفقاً لتقرير صادر عن منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة (FAO, 2018)، فإن أكثر من 40% من الأراضي الزراعية في المناطق المتأثرة بالنزاع أصبحت غير صالحة للزراعة بسبب التلوث الحربي أو انعدام الصيانة. علاوة على ذلك، فإن العادات والتقاليد المجتمعية تقيد حركة النساء وتمنعهن من المشاركة في العمل خارج المنزل، حيث يُعتبر العمل خارج البيت في بعض القرى انتقاصاً لكرامة المرأة الأسرية.

وضحت نتائج المسح الوطني لسوق العمل في العراق أن نسبة النساء العاملات 42.0 % للإناث في الحضر بينما في الريف 8.9% والشكل ادناه يوضح ذلك.





شكل رقم (1)، مسح سوق العمل للقطاع الخاص في العراق لعام 2021 (مديرية إحصاءات السكان والقوى العاملة).

ايضا توضح دراسة من المركز الوطني للإحصاء (2022) أن نسبة النساء المشاركات في سوق العمل في الأرياف لا تتعدى 12%، ويعمل معظمهن في الزراعة التقليدية أو الحرف اليدوية من دون مساعدة من الحكومة أو تدريب مهني. ويعتبر ضعف وصول النساء إلى الموارد الإنتاجية مثل الأراضي والقروض والمشاريع الصغيرة من أكبر العقبات التي تمنع تمكينهن اقتصادياً، بالإضافة إلى قلة المبادرات التي تستهدف النساء في المناطق الريفية بشكل خاص ضمن الخطط الوطنية للتمكين.

تشير هذه المعلومات إلى الضرورة الملحة لتطبيق سياسات ناجحة تضمن إشراك النساء الريفيات غير المتعلقات في سوق العمل، مما يساعد على تحقيق المساواة وتعزيز النمو الاقتصادي المستدام. وتفترض هذه الورقة أن تمكين النساء في المناطق الريفية عن طريق استراتيجيات مدروسة للإدماج يعد أمراً أساسياً ليس فقط من أجل تحسين قدراتهن الاقتصادية، بل أيضاً لضمان المساواة الاجتماعية وتعزيز الهياكل المجتمعية في الأرياف العراقية.

- وجهات نظر داعمة

تختلف الآراء حول مسألة إدماج النساء في العمل في العراق. بعض الناس يؤيدون هذا الأمر على أنه مهم من الناحية التنموية والاجتماعية، بينما يعارضه آخرون بناءً على اعتبارات ثقافية أو اقتصادية. تؤكد مجموعة من المنظمات الدولية والمحلية، مثل برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ومنظمة الهجرة الدولية، على مدى أهمية دعم مشاركة النساء في العمل لتحقيق التنمية المستدامة وتقليل الفقر. حيث إن عمل النساء يساعدهن في دعم أسرهن ويخفف من الأعباء عن الرجال، دون أن يخرجن على الأدوار التقليدية. وقد أظهرت تقارير من هذه المنظمات أن إدخال النساء في برامج تمكين اقتصادي يساهم بشكل مباشر في زيادة دخل الأسر، ويقلل من مستوى الفقر، ويخفض نسبة البطالة، ويحسن من مستوى معيشة المجتمع. كما ينادي بعض الباحثين في العراق، مثل الدكتور حيدر حمود في دراسة نشرت عام 2021 في مجلة التنمية الريفية العراقية، بضرورة أن تعتمد الدولة استراتيجيات لدعم النساء الريفيات من خلال التدريب والتوظيف وتوفير التمويل، لأن النساء في الأرياف يمثلن موارد مهمة مهمة يمكن أن تساهم في تحقيق إنتاج أكبر.

خلال زيارات ميدانية واجتماعات حقيقية مع نساء يعملن في مصانع الطابوق في النهروان، كان من الواضح مدى الظلم الذي يوجهه كل يوم. هؤلاء النساء يملكن مهارات العمل بأيدٍ متعبة ومتشققة نتيجة العمل بالطين، لكنهن محرومات من أبسط حقوقهن مثل التأمين الصحي، أو الرواتب المناسبة، أو حتى الحماية من الاستغلال. العديد منهن يجهلن القراءة والكتابة، لكنهن يعرفن جيداً ماذا يعني العودة إلى المنزل ببدن متعب ومحافظ شبه فارغة. هذه الحقيقة المؤلمة تدفعنا إلى التفكير: لماذا لا تُعتبر هذه الأيدي العاملة جزءاً من سوق العمل الرسمي؟ ولماذا تُترك بعيداً عن عملية التنمية؟ (جريدة طريق الشعب).

تشير منظمة العمل الدولية في تقريرها لعام 2023 إلى أن تعزيز دور النساء، خاصة في المناطق المهمشة، ليس فقط مطلب أخلاقي ولكنه أيضاً خطوة استراتيجية لتقليل الفقر وتعزيز الإنتاج المحلي (ILO, 2023). كما توضح الباحثة نجلاء الربيعي في دراستها حول المرأة في الريف أن مشاركة النساء في العمل تؤدي إلى تأثير إيجابي مباشر على الأسرة، من خلال تحسين حالة الأطفال الصحية والتعليمية، وزيادة قدرة الأسرة على التكيف اقتصادياً (الربيعي، 2021).

بالإضافة إلى ذلك، أبدى بعض المسؤولين في العراق تأييدهم لهذه الأفكار، حيث كررت لجنة المرأة والأسرة والطفل عدة مرات أهمية تخصيص ميزانيات لدعم مشاريع النساء في الأرياف، وربطهن بمبادرات ريادة الأعمال الصغيرة. وتم الحديث عن هذا الموضوع في خطة التنمية الوطنية للعراق من 2023 إلى 2027 تحت قسم "تعزيز الفرص الاقتصادية للنساء". إن منح فرص عمل مناسبة، حتى لو كانت تبدو صغيرة، يمكن أن يكون بمثابة بداية جديدة



للمرأة في الريف. بداية جعلها تدرك قيمتها كإنسانة، لا مجرد عاملة تُستغل أو ربة منزل تُهمل. وقد نحتاج اليوم أكثر من أي زمن مضى إلى إعادة تصميم السياسات المحلية لتشمل صوت النساء في الريف ومشاكلهم. لأن هؤلاء النساء لا يتطلعن إلى الشفقة، بل إلى شراكة وفرصة حقيقية ليكون لهن دور في مستقبل العراق الاقتصادي والاجتماعي.

الحجج المضادة:

في المقابل، تظهر وجهات نظر محافظة تعارض دخول النساء إلى سوق العمل، خاصة في المناطق الريفية. يعتقد بعض القادة القبليين والدينيين أن عمل المرأة في الريف يمكن أن يؤثر سلبًا على الأدوار الاجتماعية التقليدية ويؤثر على تماسك الأسرة، ويعتبرونه تجاوزًا على القيم المحلية. كما يُقال إن النساء الريفيات لا يحتجن إلى العمل حيث يعتمدن على الرجال المعيلين، أو أن مسؤولياتهن في المنزل والزراعة كافية ولا تحتاج إلى مزيد من الضغوط.

أولاً، يعتبر البعض، بما في ذلك ممثلون من المؤتمر السنوي لعلماء الدين في النجف (2022)، أن "الأولوية تكون للواجبات المنزلية ورعاية الأسرة"، وأن عمل النساء الريفيات في الخارج يتعارض مع واجباتهن التقليدية ويؤثر سلبًا على استقرار الأسرة. وتدعي هذه الرؤية أن المرأة يجب أن تركز وقتها بالكامل لأطفالها.

لكن هذا الرأي يتجاهل التغييرات الواقعية التي حدثت في الأدوار الأسرية، حيث تتحمل العديد من النساء مسؤوليات الإعالة بسبب فقدان الأزواج أو البطالة أو الهجرة، ومن ثم أصبح من الضروري أن يساهمن اقتصاديًا بدلاً من أن يكون ذلك خيارًا. وإن الأسر في الريف العراقي عادة تعيش كعوائل ممتدة أي مجموعة أسر، حيث تقوم بقية النساء مثلاً بالام والجدة في الأسرة برعاية الأطفال وايضا توفير دور رعاية للأطفال.

ثانياً، تكشف وزارة العمل العراقية في تقريرها السنوي (2023) أن "سوق العمل مزدحم ولا يستطيع استيعاب مزيد من الأعداد"، وتُفضل التوظيف للرجال. لكن هذا التحليل لا يأخذ بعين الاعتبار نوع الأعمال التي يمكن أن تقوم بها النساء بأنفسهن إذا تم تزويدهن بالمهارات المناسبة، خاصة في القطاعات غير الرسمية والمشاريع الصغيرة المدرة للدخل، وهذه القطاعات لا تعتمد على الوظائف التقليدية بل على المبادرة الفردية مثل صناعة الخبز والمخللات ومنتجات الألبان والاطعمة أو الخياطة والتطريز وصناعة المنظفات أو تربية المواشي أو كوافير منزلي بسيط.

ثالثاً، تشير بعض الدراسات إلى أن ارتفاع كلفة برامج التدريب وتوفير الحماية اللازمة يجعل من الصعب دعم برامج لتقوية النساء في المناطق الريفية، كما أشار المركز العراقي للدراسات الاقتصادية في عام 2021. على الرغم من أن هذه النفقات قد تبدو عالية، إلا أنها تعتبر استثماراً طويلاً الأمد لأن تمكين النساء يؤثر بشكل إيجابي على الصحة والتعليم واستقرار المجتمع، وهو ما تدعمه دراسة من البنك الدولي عام 2020 التي تبين أن تعزيز دور النساء في الريف يرفع الناتج المحلي ويقلل من معدلات الفقر.

رابعاً، هناك مخاوف من أن "العمل قد يعرض النساء لمخاطر أمنية"، خاصة في المناطق الريفية النائية، كما ذكر المجلس الأعلى للأمن الوطني في عام 2022. لكن هنالك حلولاً عملية مثل توفير بيئات عمل آمنة في القرى نفسها أو إنشاء تعاونيات نسائية محلية، بدلاً من منع النساء من الحصول على فرص العمل تماماً.

خامساً، يشير مجلس العشائر العراقية في عام 2021 إلى أن "رفض المجتمع المحلي" عمل النساء يعتبر عائقاً رئيسياً، حيث ما زالت التقاليد تعتبر خروج المرأة للعمل خارج المنزل انتهاكاً. ومع ذلك أن هذا القلق مبرر، ويدرك أهمية القضية الثقافية، لكن التغيير في المجتمع لا يحدث بشكل سريع، بل



يتطلب حملات توعية بشكل تدريجي ونماذج ناجحة من النساء تساهم في قبول المجتمع، كما أظهرت تجربة مبادرة "نساء الأنبار المنتجات" في 2022 التي دعمتها منظمات محلية.

ومع ذلك، فإن هذه الأفكار، رغم أنها تبدو قوية في بعض المجتمعات، تقلل من إمكانية التنمية المستدامة ولا تتماشى مع التغيرات الجارية. فالكثير من النساء في الأرياف أصبحن المعيلات الرئيسيات لعائلاتهن، إما بسبب وفاة الأزواج أو الهجرة أو فقدان الرجال بسبب الصراعات. كما أن مهام النساء لم تعد محصورة في القيام بالأعمال المنزلية، بل أصبحت تشمل دوراً في عملية الإنتاج المحلي، مما يستدعي الاعتراف بهن كعاملات رسميات يستحقن التدريب والحماية القانونية. بالإضافة إلى ذلك، فإن المخاوف المتعلقة بالثقافة المحلية يمكن حلها من خلال أفكار تأخذ بعين الاعتبار الخصوصيات المجتمعية، مثل إنشاء مشاريع خاصة بالنساء أو توفير فرص عمل مرنة في بيئات آمنة. وتظهر التجارب الناجحة في مناطق مثل الأردن أو تونس، أن من الممكن تحقيق توازن بين احترام الثقافة وزيادة فرص العمل للنساء.

الجهات التي تُقدّم لها التوصيات في قضية إشراك النساء الريفيات غير المتعلّقات في سوق العمل:

-الجهات الحكومية:

وزارة العمل والشؤون الاجتماعية (للتوظيف وبرامج التدريب).

وزارة الزراعة (لتمكين النساء في المشاريع الزراعية الصغيرة).

وزارة التربية والتعليم (لبرامج محو الامية).

-صناع القرار والبرلمان:

لجان المرأة والأسرة

لجان التنمية والاقتصاد

مجالس المحافظات الريفية

-المؤسسات الدينية والعشائرية:

علماء الدين ومجالس العشائر، لإقناع المجتمع الريفي بأهمية إشراك النساء الريفيات وتخفيف حدة الاعتراضات الثقافية.

-المنظمات الدولية والمحلية والقطاع الخاص:

منظمة العمل الدولية.(ILO)

برنامج الأمم المتحدة الإنمائي.(UNDP)

البنك الدولي (لدعم التمويل والمشاريع الصغيرة.



الجمعيات النسوية العراقية.

منظمات حقوق الانسان.

أصحاب المشاريع الزراعية والصناعية الصغيرة والمتوسطة.

التوصيات والحلول لإشراك النساء الريفيات غير المتعلّقات في سوق العمل

- توفير برامج التعليم والتدريب المهني:

أحد أكبر التحديات التي تواجه النساء في الأرياف لدخول سوق العمل هو قلة المهارات الأساسية. لذلك، يُنصح بإنشاء مراكز مجتمعية لتعليم القراءة والكتابة، بالإضافة إلى تدريبات مهنية بسيطة تتماشى مع احتياجات السوق المحلي، مثل الخياطة، وتحضير الأطعمة في المنزل، وتربية الطيور والمواشي. كمثال، تمكنت "جمعية سيدات الأردن" في محافظة الطفيلة من بدء مبادرات لتدريب النساء على مشاريع صغيرة في المنزل، مما ساعد العديد منهن على الحصول على دخل مستقر رغم عدم استكمال تعليمهن.

- دعم المشاريع الصغيرة والمتناهية الصغر:

من الضروري إشراك النساء في الأرياف اللواتي لم يتلقين تعليمًا في سوق العمل لأن مشاركتهن تساعد على استقرار الأسر. يجب أن توفر الحكومة أو المنظمات الدولية تمويلًا ودعمًا فنيًا للنساء لبدء مشاريع بسيطة في مجتمعاتهن. يمكن تقديم قروض منخفضة الفائدة أو منح صغيرة، مع تقديم متابعة وتدريب بشكل مستمر. في تونس، قامت بعض الجمعيات النسائية بتطبيق نموذج "قرى الإنتاج"، حيث أُقيمت ورش صغيرة تديرها نساء غير متعلّقات لإنتاج الزيوت والحرف التقليدية، مما ساعد في تحسين دخلهن وتعزيز مكانتهن في السوق المحلي.

- تهيئة بيئة عمل مرنة ومحلية:

بما أن النساء في المناطق الريفية يواجهن تحديات اجتماعية وحاجة للبقاء بالقرب من أسرهن، يمكن أن يتم إنشاء أماكن عمل مرنة تأخذ في الاعتبار عاداتهن وثقافتهن، مثل إقامة ورش عمل منزلية أو وحدات إنتاج داخل القرى. وحققت "جمعية نهوض المرأة" في صعيد مصر نجاحًا ملحوظًا في إشراك النساء في إنتاج الغذاء المحلي من خلال إعداد مطابخ مركزية حيث يمكنهن العمل بنظام نوبات داخل قراهن دون الحاجة إلى السفر إلى المدن.

- تغيير الصورة النمطية عبر حملات توعية مجتمعية:

يجب أن تترافق جهود تمكين المرأة اقتصاديًا مع حملات توعية ثقافية هدفها تغيير النظرة السلبية تجاه عمل المرأة، خاصة في المجتمعات التقليدية. فعلى سبيل المثال، قامت الجهات النسائية في لبنان بعرض قصص نجاح نساء ريفيات لم يتلقين تعليمًا على التلفزيون المحلي ومنصات التواصل الاجتماعي، مما ساعد في تجاوز حاجز الخوف الاجتماعي، وأدى إلى خلق بيئة داعمة للنساء اللاتي يعملن.

- إشراك الرجال والقيادات الدينية والمحلية في الحل:

لنجاح دمج النساء غير المتعلّقات في سوق العمل، يتطلب الأمر تأييد ودعم من المجتمع المحيط، وخاصة الرجال. لذا، يُفضل إجراء ندوات توعية للرجال والقادة المحليين حول أهمية عمل المرأة في تحسين دخل الأسر وتقليل الفقر، كما حدث في بعض القرى المغربية، حيث تم تدريب الرجال المحليين على تقبل فكرة عمل النساء بمساعدة وسطاء موثوقين.



قائمة المراجع

- منظمة العمل الدولية. النساء والرجال في الاقتصاد غير الرسمي في العراق: صورة إحصائية. جنيف: منظمة العمل الدولية، 2021.
- مسح سوق العمل للقطاع الخاص في العراق لعام 2021 (مديرية إحصاءات السكان والقوى العاملة).
- منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة (الفاو). تأثير النزاعات على الزراعة والأمن الغذائي في العراق. روما: الفاو، 2018.
- البنك الدولي. تقرير العراق حول تغير المناخ والتنمية. واشنطن: البنك الدولي، 2022.
- وزارة التخطيط العراقية. معدلات مشاركة النساء في سوق العمل بين الريف والحضر. بغداد: وزارة التخطيط، 2021.
- وزارة العمل والشؤون الاجتماعية العراقية. التقرير السنوي لسوق العمل في العراق. بغداد: وزارة العمل، 2023.
- وزارة الزراعة العراقية. التحديات الزراعية وشحة المياه في العراق. بغداد: وزارة الزراعة، 2023.
- المركز العراقي للدراسات الاقتصادية. تكاليف برامج التدريب الخاصة بالنساء الريفيات في العراق. بغداد: المركز العراقي للدراسات الاقتصادية، 2021.
- مؤتمر علماء الدين السنوي في النجف. وقائع المؤتمر حول دور المرأة الريفية في المجتمع. النجف: المؤتمر السنوي، 2022.
- مجلس العشائر العراقية. بيان حول التقاليد الريفية وعمل النساء. بغداد: مجلس العشائر، 2021.
- المجلس الأعلى للأمن الوطني. تقرير حول المرأة الريفية والمخاطر الأمنية في العراق. بغداد: المجلس الأعلى للأمن الوطني، 2022.
- "عاملات الطابوق يتنفسن السموم مقابل أجور زهيدة". جريدة طريق الشعب، 15 تشرين الثاني 2022.



عودة النازحين الى مناطقهم الأصلية وأهميته وأثره على التماسك المجتمعي والاستقرار المستقبلي في محافظة الانبار. (النزوح الداخلي)

اعداد الباحث: فؤاد البيلاوي – محافظة الانبار

المقدمة:

شهدت محافظة الأنبار الكثير من موجات النزوح منذ 2004 حيث شهدت العديد من المدن والقرى للتدمير الواسع بسبب الأحداث العسكرية والأمنية مما أدى الى مغادرة اهالي تلك المناطق والمدن واللجوء الى محافظات اخرى أكثر أمناً لهم وفق بيانات منظمات دولية منها UNHCR/ IOM حتى 31 ديسمبر 2024 بلغ عدد النازحين من محافظة الانبار داخل العراق حوالي 1,551,77 شخصاً ما يعادل 31.5% من جمالي النازحين البالغ نحو 4,927,890 شخصاً

رغم تحسن الأوضاع الأمنية في المحافظة، لا تزال هنالك فئات واسعة من العائدين من مخيمات النزوح خصوصاً مخيم (الجدعة) يواجهون صعوبات وتحديات تحول دون عودتهم الى مناطقهم ومدنهم الأصلية. بسبب تدمير المنازل وانعدام الخدمات الأساسية والمخاوف من بعض الجهات المسلحة التي تعمل خارج سلطة الدولة والنزاعات العشوائية.

استمرار تلك التحديات أسفرت عن بقاء الكثير من العائدين في حالة نزوح داخلي طويل الأمد. مما يساعد على خلق صعوبات وتحديات اجتماعية لها أثر كبير على المجتمع المحلي في زيادة الفقر والبطالة وصعوبة الحصول على فرص العمل وزيادة في التوترات المجتمعية.

أن استمرار النزوح الداخلي وغياب الحلول المستدامة من قبل الجهات المعنية له تأثير على الوضع الإنساني. ويمثل تهديد حقيقي على التماسك الاجتماعي في المستقبل وعدم الاستقرار المستدام في المحافظة. لذلك نؤيد ان أي مبادرة او مساهم مجتمعية او حكومية تهدف الى اعادة العائدين الى مناطق سكنهم الأصلية وجبر الضرر الحاصل على المجتمع المحلي وتحقيق العدالة وبناء الثقة بين المجتمع المحلي والعائدين والدولة مما يساعد في تحقيق التماسك المجتمعي والاستقرار المستدام في المحافظة.

استمرار النزوح الداخلي وتهديد الأمن المجتمعي.

استمرار النزوح الداخلي وعدم السماح للعائدين من العودة الى مناطق سكنهم الأصلية يسبب مشاكل عديدة لها تأثير في المستقبل على النسيج المجتمعي يؤدي الى عدم التماسك بين المجتمع المحلي والعائدين مما يؤثر سلباً في الحصول على الخدمات الأساسية وفرص العمل كما تسهم هذه الحالة في ضعف إعادة الأعمار والتعافي وعدم الشعور بالانتماء بالمواطنة بالدولة وتزيد من مشاكل عدم الاستقرار المجتمعي في المستقبل سيؤدي الى عدم التماسك بين المجتمع المحلي والعائدين. مما يؤثر سلباً في الحصول على الخدمات الأساسية وفرص العمل.

حسب تقارير منظمة الهجرة الدولية (IOM) أشارت في تقرير لها حول العراق ان أكثر من (1,000,000) مليون عراقي لا يزالون يعانون النزوح الداخلي.

https://crisisresponse.iom.int/sites/g/files/tmzbd1481/files/appeal/pdf/Iraq_Crisis_Response_Plan_2025_summary.pdf

هنالك وجهات نظر مختلفة تجاه عودة النازحين:



- ترى. الجهات الحكومية ان تدمير المنازل والبي التحتية يعيق عمليات العودة. لكن: على الجهات الحكومية العمل على تعويض المتضررين وصرف التعويضات الخاصة في اعادة بناء الدور المهدمة بسبب الاحداث العسكرية التي شهدتها المحافظة حيث يعتبر جبر الضرر حق من حقوق الانسان على الجهات المعنية.
 - ترى الجهات الأمنية ان العودة قد تتسبب بفتح نزاعات قديمة او خلافات عشائرية في بعض المناطق الاصلية. لكن عودة النازحين الى مناطق سكنهم الأصلية تعيد بناء الثقة وتزيد من العلاقات الاجتماعية والروابط الأسرية والعشائرية التي تفككت بسبب عمليات الزواج والاحداث العسكرية وتخفف من التوترات على المدى الطويل.
 - صرح بعض المسؤولين من تمكن بعض العائدون من الاندماج في مناطق الزواج الجديدة لهم ويفضلون البقاء والاستقرار فيها من اجل الابتعاد من المشاكل القديمة. لكن في حين أن عدم العودة والبقاء الطويل في مناطق الزواج الجديدة يؤدي الى ذوبان وفقدان الهوية الأصلية والابتعاد عن ثقافتهم ومجتمعهم مما سيساعد على خلق مشاكل في المستقبل. كما حدث مع عائلة ام احمد حيث كانت تسكن العائلة في قضاء الفلوجة وتعيش بين الأهل والصدقاء في احداث داعش الأخيرة نزحت جميع العوائل لكن ام احمد لم تستطيع الزواج بسبب وضع العائلة المادي الضعيف. لذلك قررت البقاء في منزلها بعد انتهاء عمليات التحرير ورجوع العوائل الى منازلهم تم اخراج ام احمد من منزلها بسبب اتهام ابنها الوحيد احمد بالانتماء الى داعش حيث في ذلك الوقت لم يتجاوز عمر احمد 12 عاما لذلك وصمت العائلة بوصمة عوائل داعش. مما دفع العائلة الى السكن خارج قضاء الفلوجة. حيث واجهت العائلة الكثير من المشاكل والاحداث الأمنية والاقتصادية والمجتمعية التي أدت الى تفكك العائلة في المجتمع المضيق التي تعيش فيه بسبب الوصمة المجتمعية لذلك نرى أن رجوع العوائل الى مناطق سكنهم الأصلية يساعد في تعزيز الأمن والتماسك الاجتماعي.
 - ترى الجهات الأمنية ان العودة تهدد الأمن المجتمعي. لكن غياب الشعور بالانتماء قد يجعل بعض النازحين عرضة للتجنيد لدى الجماعات الخارجة عن القانون كذلك مشاكل اجتماعية واقتصادية في مناطق الزواج.
 - بسبب العجز المالي وغياب الخدمات الأساسية ترى الجهات المعنية صعوبة عودة النازحين. لكن رغم ذلك وحسب المعطيات من استقرار أمني ومجتمعي وتقدم في نسبة الاعمار في المحافظة هنالك الكثير من المناطق مهيئة لاستقبال عودة النازحين تدرجهم الى مناطقهم الأصلية لذي على الجهات الحكومية العمل على توفير الخدمات الأساسية التي تعنى بحياة الانسان من أجل العيش بكرامة وأمان.
 - حسب تصريحات القوات الأمنية ان التهديدات الأمنية المستمرة وحسب التقارير والايخار عن وجود تهديدات أمنية تعيق عودة العائدين الى مناطقهم الأصلية بسبب انتشار الألغام والمخلفات الحربية في بعض المناطق الريفية والصحراوية كذلك الخوف من النزاعات العشائرية (الثأر) أو الانتقام من بعض العوائل التي تنتمي لهذه العشائر بسبب انخراط أحد افراد العائلة للجماعات الإرهابية. لكن أن تعميم هذا الخطر على جميع المناطق لا يعكس الواقع بدقة اذ أن الكثير من المناطق أصبحت آمنة بشكل كبير جدا ومهيئة لاستقبال عودة النازحين لمناطقهم الأصلية هكذا تهديدات أمنية تتطلب تعزيز دور الدولة في إزالة هذا الخطر والعمل على تعزيز لغة الحوار والمصالحة بين أبناء المجتمع الواحد.
- كما أشارت تقارير وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي (UNDP) استمرار الزواج الداخلي يضعف من عملية التعافي المجتمعي ويخلق صعوبات وتحديات في الاندماج الاجتماعي خصوصا بين العائدين والمجتمعات المستضيفة .
- <https://www.undp.org/iraq/news/recovery-iraq-rests-displaced-people-returning-home-says-undp-crisis-chief>
- كذلك أشارت تقارير اللجنة الدولية للصليب الأحمر (ICRC) تحدث بها أحد افراد المنظمة حيث أكدت أن الكثير من النازحين يعانون من عدم الحصول على الاوراق الثبوتية لما لها من أهمية في العودة الى مناطقهم الأصلية والحصول على الخدمات الأساسية مما يفاقم من العزلة ويضعف ثقتهم في الدولة.
- لذلك نرى عدم عودة العائدين الى مناطق سكنهم الأصلية سيساهم في



- تهديد الأمن المجتمعي: غياب الشعور بالانتماء قد يجعل بعض النازحين عرضة للتجنيد لدى الجماعات الخارجة عن القانون كذلك مشاكل اجتماعية واقتصادية في مناطق النزوح.
- تفكك مجتمعي: يشير تقرير لمنظمة الهجرة الدولية IOM ان الكثير من النازحين يشعرون بأنهم غير مرحب بهم وانهم فقدوا ارتباطهم بمجتمعاتهم الأصلية مما يؤدي الى حالة العزلة والتمييز والتفكك.
- اعاقا التنمية المحلية: هنالك الكثير من المعوقات التي تهدد التنمية المحلية مثل التهميش والاقصاء كإهمال بعض الفئات كالنساء والشباب والأقليات.

كذلك قلة المشاركة المجتمعية تمثل غياب إشراك افراد العوائل العائدين في اتخاذ القرار مما يسهم ويضعف من استدامة المشاريع التنموية لذلك على الجهات المعنية العمل على تعزيز اللامركزية وتمكين السلطات المحلية كذلك محاربة الفساد وزيادة الشفافية العمل على دعم المبادرات الشبابية والمجتمعية التي تسهم في تعزيز التماسك الاجتماعي.

لكن استمرار عدم عودة العائدين من مخيمات النزوح في محافظة الانبار الى مناطق سكناهم الأصلية تهدد حقيقي مستقبلي في تعزيز التماسك المجتمعي وعدم الاستقرار المستدام في المحافظة. غيابهم عن مناطقهم الأصلية لا يؤثر فقط على حياتهم اليومية بل له انعكاسات اخرى تؤثر سلبا على المجتمع ككل حيث يؤدي الى زيادة في التوترات الأمنية والاجتماعية مما يسبب ضعف في فرص المصالحة المجتمعية والتعافي من الأزمات.

لذلك نؤمن بأن العودة الآمنة والكرامة للعائدين الى مناطق سكناهم الأصلية يعتبر حق من حقوقهم الدستورية التي يكفلها القانون العراقي لذلك يجب على الجهات المعنية والمختصة في هذا الموضوع والمنظمات المجتمع المدني تكون هنالك أولوية في العمل كخلية نحل لحل هكذا مشاكل مجتمعية.

كما نرى ان عدم حل هكذا مشاكل ستؤدي الى خلق جيل جديد يعيش في مناطق ليس لهم جذور فيها مما سيساهم في أنفسهم بالتمييز والتهميش المتعمد وعدم الاستقرار المستقبلي.

الخاتمة والتوصيات:

إن عدم معالجة قضية عودة العائدين لمناطق سكناهم الأصلية في الانبار لا تعتبر مجرد مسألة إسكان او تقديم خدمات بل هي ابعد من ذلك حيث تعتبر قضية جوهرية بتعزيز التماسك الاجتماعي وللاستقرار على المدى البعيد حيث تجاهل وعدم الاهتمام في هكذا مواضيع سيؤدي الى خلق أزمات جديدة وتهديدات للتعيش السلمي المحلي، حيث العمل في استثمار حلول العادلة والدائمة من شأنه أن يعيد الثقة والأمل لسكان المحافظة.

- زيادة الدعم الحكومي والدولي لتلبية احتياجات النازحين وتحسين الخدمات الأساسية (الغذاء، الماء، الصحة، التعليم، والسكن).
- أهمية تعزيز الأمن المحلي عبر تحسين والتنسيق بين المجتمع والقوات الأمنية ودعم العدالة الانتقالية وتعزيز التماسك الاجتماعي.
- ضرورة العمل والتركيز على بناء السلام الاجتماعي من خلال تنفيذ مشاريع مصالحة مجتمعية، خاصة بين بناء العشائر والمناطق المنكوبة ضمن خطط استراتيجية مدروسة ومطروحة عبر مقترحات أكاديمية.
- إطلاق برامج ومبادرات مصالحة مجتمعية تعزز من الثقة بين ابناء المجتمع والحكومة المحلية في المحافظة عن طريق تنفيذ مبادرات مجتمعية.

بعد ان هدا صوت السلاح ... هل مازالت لرض الانبار تحصد الارواح؟

اعداد الباحث: عبد الرحمن حردان – محافظة الانبار

المقدمة:

خلف النزاع مع تنظيم داعش في العراق تلوًا واسع النطاق ومعقدًا بالمخلفات المتفجرة، وتسبب في نزوح أكثر من ثلاثة ملايين شخص واعداد كبيرة بإصابات بليغه واعاقات جسدية منذ عام 2014 حيث تشكل الذخائر غير المنفجرة خطرًا كبيرًا على الأفراد العائدين إلى مجتمعاتهم، لا سيما في المناطق المتأثرة بتلك النزاعات بشكل كبير حيث تكون المواد المتفجرة مدفونة تحت الأرض أو أنقاض وركام المباني المنهارة الناتجة عن العمليات العسكرية ضد الجماعات المسلحة خلال السنوات الماضية. حيث أصبحت أحد الأزمات التي أدت إلى عرقلة سير عجلة التنمية في المناطق المحررة، إذ خلّفت العديد من المناطق الملوثة بمختلف أنواع الذخائر الحربية غير المنفلقة، نتيجة لفشل في عملية تسليح الذخيرة أو لأسباب أخرى.

ومن ناحية أخرى، تركت تلك العصابات إرثًا مبتكرًا يتمثل في العبوات الناسفة المرتجلة Improvised Explosive Devices IEDs، التي عرضت العديد من المدنيين وعمّال الشركات المنقّذة للمشاريع التنموية للموت، بالإضافة إلى استشهاد عدد كبير من مختلف صنوف القوات الأمنية الماسكة للأرض.

وفي يوليو 2025 أجرت منظمة IMMAP مقابلات مباشرة مع المدنيين المستفيدين من برامج إزالة الألغام الممولة من وزارة الخارجية الأمريكية، والتي نفذت من قبل منظمة مساعدات الشعب النرويجي (NPA) ما بين 2020 و2025. وخلال مناقشة الآثار السلبية الناتجة عن وجود المخاطر في المناطق المحيطة لقضاء رأوه وحديثة، أوضح الأهالي أن عددًا كبيرًا من الفلاحين وأصحاب المعامل المنتشرة في محيط المنطقة لا زالوا غير قادرين على الوصول إلى أراضيهم لكونها تقع ضمن نطاق الخطر، والتي تم عزل أغلبها بالساتر الترابية من قبل القوات الأمنية محاولة لمنع المدنيين من الدخول أو استخدامها حفاظًا على أرواحهم.



Figure 1 لوحة تحذيرية عن وجود العبوات

هناك قصور واضح في إيجاد حلول جذرية للتخلص من هذه العبوة، التي أصبحت عثرة في طريق التقدم العمراني وإعادة بناء وتأهيل البنى التحتية لمحافظة الأنبار بشكل عام، وللמناطق المتضررة بشكل خاص.

حيث لا تزال العديد من مناطق محافظة الأنبار تحمل لوحات تحذيرية تشير إلى وجود مخاطر ألغام، ما يعكس استمرار التهديد في المناطق التي لم تُطهر بالكامل حتى الآن. وعلى الرغم من مرور عدة سنوات على انتهاء الحرب ضد تنظيم داعش، لم يتم الإعلان رسمياً حتى اليوم عن خلو محافظة الأنبار من العبوات الناسفة والمخلفات الحربية بشكل كامل.



Figure 2 مجموعة من العبوات الناسفة المرتجلة والتي تم العثور عليها في الأنبار

خطر العبوات الناسفة والمخلفات الحربية:

إن مشكلة التلوث الأرضي بالمخلفات الحربية والعبوات الناسفة تتطلب جهوداً منسقة لجمع وتحليل البيانات عن هذا التلوث وآثاره، وتعزيز مشاريع إزالة الألغام/العبوات الناسفة، بالإضافة إلى زيادة جلسات التوعية بالمخاطر الناتجة، والتي قد تؤدي إلى قتل المدنيين أو إصابات خطيرة مثل الإعاقة الدائمة على أقل تقدير.

وفقاً لبيانات تقرير Landmine Monitor * 2024، أزالَت السلطات العراقية خلال عام 2023 نحو 14.93 كم² من الأراضي الملوثة بالعبوات الناسفة المبتكرة (IEDs)، وهو ما يُظهر تحدياً كبيراً في جهود إزالة المتفجرات والمخلفات الحربية بعد احتلال العصابات الإجرامية/داعش لعدد من المحافظات، وعلى وجه الخصوص محافظة الأنبار. وتشير البيانات الموثقة لدى دائرة شؤون الألغام والجهات المعنية، إلى أن مساحات واسعة من الأراضي الزراعية والمناطق السكنية المحيطة تم استخدامها لزرع الوسائل المتفجرة المبتكرة كخطوط صدّ ضد تقدم القوات المحررة آنذاك، ولمنع المدنيين العزل من الهرب إلى مناطق أكثر أمناً. الجدول المرفق يمثل مساحات المناطق الملوثة بالمخلفات الحربية والعبوات الناسفة الصادر عن دائرة شؤون الألغام العراقية لعام 2018 (المصدر: وزارة البيئة- دائرة شؤون الألغام- قسم ادارة المعلومات) *. تمثل هذه الأرقام المساحات الملوثة بالعبوات الناسفة والمخلفات الحربية حسب ما تم رصده وتوثيقه من قبل دائرة شؤون الألغام العراقية. حيث تشكل هذه المساحات مناطق واسعة تعيق حركة المدنيين ونشاطهم اليومي.

المحافظة	مفتوح (إزالة الخطر قائم) م ²	مغلق (رفع الخطر منها) م ²	جار العمل م ²	المجموع الكلي م ²
الأنبار	162.866.813 م ²	629.418.017 م ²	5.909.981 م ²	798.194.811 م ²

الآثار السلبية على استمرار وجود الخطر:

إن استمرار وجود هذه المخاطر يحدّ من تنفيذ المشاريع العمرانية لإعادة بناء المناطق المتأثرة خلال فترة النزاع بين 2014 و2017، بالإضافة إلى حرمان السكان من استثمار أراضيهم الزراعية بشكل آمن ومستقر. المزارعون والمستثمرون وأصحاب الأعمال، بالإضافة إلى عناصر القوات الأمنية هم الأكثر عرضة لهذه المخاطر، فعلى سبيل المثال وفي غرب الأنبار، شهدت قرية "الصكرّة" التابعة لقضاء عنه حادثاً مأساوياً، إثر انفجار عبوة ناسفة مرتجلة من نوعي VS، وحسب روايات المدنيين ان الانفجار أسفر عن استشهاد أحد المنتسبين لوزارة الداخلية وقد كانت احتمالية إسعاف الضحية مستحيلة لان العبوة شديدة الخطورة ومصممة خصيصاً لاستهداف الآليات.



Figure 3 عبوة ناسفة مرتجلة نوع vs500 مع مفتاح تشغيلي ضد الرفع

وفي القرية الخسفة تعرضت إحدى الفتيات القاصرات لانفجار إحدى الذخائر (قنبلة عنقودية) مما أدى إلى فقدان إحدى ساقيها وإصابتها بإعاقة دائمة. وفي ناحية الريحانة التابعة إلى قضاء عنه سجلت أكثر من ثلاثة حوادث انفجارات على الشركة المنفذة لطريق الدولي الرابط (رمادي- قائم- سوريا). نتجت عنها استشهاد أحد العاملين في المشروع مع اضرار جسيمة للآليات المستخدمة في انشاء الطريق.

تجدر الإشارة إلى أن العديد من الحوادث الناتجة عن انفجار العبوات الناسفة والمخلفات الحربية في غرب العراق لا يتم توثيقها بشكل رسمي أو إعلامي كامل، وذلك بسبب بعد المناطق المتأثرة وصعوبة وصول وسائل الإعلام والجهات المختصة إليها. ولهذا فإن ما يُذكر في بعض التقارير قد يستند إلى روايات محلية أو شهادات شهود عيان أكثر من اعتماده على بيانات رسمية موثقة. لكن جميع تلك الحوادث مبنية على مصادر محلية من المواطنين المدنيين والمتضررين ومن خلال مقابلات مباشرة مع ذوي الضحايا*.

كما أن هناك العديد من المشاريع الحكومية، التي تعود بالنفع على محافظة الأنبار والمحافظات الأخرى، لا تزل متوقفة بسبب استمرار خطر المواد المتفجرة والمخلفات الحربية. فعلى سبيل المثال، لا يزال المخطط العمراني وتوزيع قطع الأراضي لموظفي الدولة في قضاء رأوه متوقفاً أو غير نافذ، لعدم توفر بيئة آمنة للمباشرة بتنفيذ المشروع.



Figure 4 صورته توضح اثر العبودات الناسفة على المدنيين

الجهود لا توازي حجم الكارثة

وعلى الرغم من المحاولات السابقة لتطهير الأراضي من قبل شركات محلية، مثل "الشركة الوطنية لإزالة الألغام" و"شركة الفهد"، وكذلك منظمات دولية مثل "منظمة مساعدات الشعب النرويجي" ومنظمة هايلو ترست Halo Trust، إلا أن حجم المشكلة يفوق الجهود المبذولة. وبحسب تصريحات منظمة المساعدات النرويجية (NPA)، فهي واحدة من أبرز المنظمات الإنسانية العاملة في مجال إزالة الألغام في العراق، بما في ذلك محافظة الأنبار. وحتى الآن، قامت NPA بإطلاق إجراءات للتطهير شملت مسحاً وتصنيفاً شاملاً وتنفيذاً فعلياً

العمليات المسح الميداني غير التقني (Non-Technical Survey) وإطلاق (Land-release) في مناطق واسعة. وقد أسهمت جهودها في إعادة إطلاق أكثر من 17,840,284 متراً مربعاً من الأراضي الملوثة، بالإضافة إلى إلغاء نحو 29,609,299 متراً مربعاً عبر أنشطة المسح الأولية، مما يدل على تقدم ملموس على الرغم من بقاء مساحات واسعة ملوثة لا تزال تشكل خطراً على السكان والتنمية.

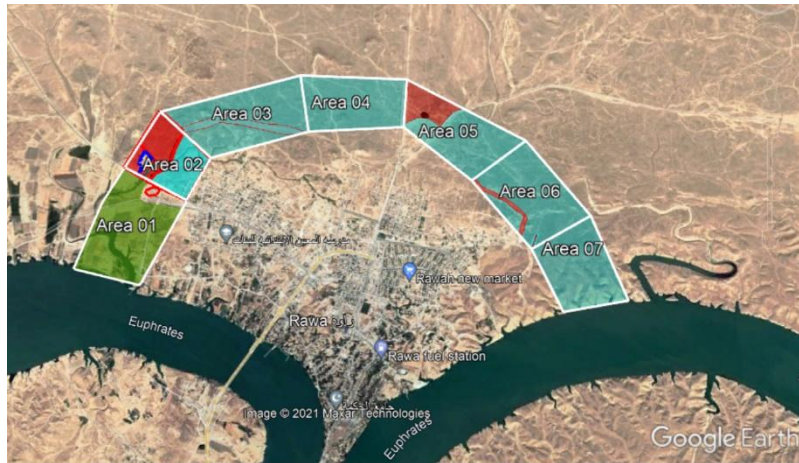


Figure 5 صورته توضح المنطقة المطهرة من قبل منظمة مساعدات الشعب النرويجي الممولة من قبل الخارجية الامريكية



ومن خلال اللقاءات المستمرة والمباشرة مع الأشخاص المتضررين، أصبح من الواضح أن انتشار هذه العبوات بشكل واسع وخطير على مساحات شاسعة من محافظة الأنبار، يزيد من صعوبة استخدام الأراضي بشكل كامل أو حتى جزئي. وحتى استخدام وسائل الارواء الحديثة في صحراء الأنبار بات يواجه تحديات، فضلاً عن تعذر حركة رعاة الأغنام في بعض المناطق نتيجة وجود هذه المخاطر.

الآراء المضادة

رغم وضوح التحديات المرتبطة بإزالة الألغام في محافظة الأنبار، ووجود أدلة دامغة على محدودية فعالية الجهود الحالية، من الضروري تناول بعض الآراء المضادة التي تطرح للدفاع عن الواقع القائم أو لتبرير بطء التقدم في هذا الملف. إن فحص هذه الآراء والرد عليها بشكل تحليلي لا يهدف فقط إلى نقضها، بل إلى توضيح الفجوات البنيوية والمنهجية التي تعيق تحقيق تطهير شامل وفعال. وفيما يلي بعض الحجج المضادة، متبوعة بتحليل موضوعي يكشف حدودها ونقاط ضعفها.

1. جهود إزالة الألغام أحرزت تقدماً ملحوظاً، حيث تم تطهير أكثر من مليون متر مربع في الأنبار، مما يدل على التزام من قبل الجهات المحلية والدولية.

بالتأكيد، جهود إزالة الألغام والمخلفات الحربية أحرزت تقدماً ملموساً. فعلى سبيل المثال، تمكنت منظمة المساعدات النرويجية (NPA) من تطهير نحو 7,686,496 م² من الأراضي الملوثة بالمخلفات العنقودية في عام 2023 وحده، وفقاً للتقرير السنوي للمراجعة الدولية لعمليات إزالة الألغام * و لكن المفارقة هي أن حجم الأراضي المتضررة، خصوصاً من العبوات النافسة المرتجلة (IEDs)، ما زال هائلاً؛ إذ يقدر التلوث على مستوى العراق بـ 434.01 كم² من IEDs وفقاً لما لـ the-monitor.org، وتأتي محافظة الأنبار في مقدمة المناطق المتضررة، حيث بلغت مساحة تلوثها بال IEDs نحو 176.5 كم² في نهاية 2021

يظهر أن الفجوة بين حجم التقدم المحرز في إزالة الألغام والعبوات والواقع الميداني ما زالت كبيرة جداً. فحتى مع عمل منظمات مثل NPA بالإضافة إلى أطر حكومية ودولية، الطريق ما زال طويلاً أمام تطهير كامل يعيد الأمن والاستقرار للسكان والتنمية في المحافظة.

2. تعدد الجهات العاملة (شركات محلية، منظمات دولية) يعكس تنوعاً في الخبرات، ويساهم في تسريع وتيرة التطهير.

في الواقع، غياب التنسيق الوطني الموحد بين هذه الجهات يؤدي إلى تداخل في المهام، وسوء توزيع للموارد، وفقدان الفعالية. وهذا بدلاً من أن يكون عنصر قوة، يتحول إلى مصدر خلل يضعف من أثر الجهود المبذولة.

3. الإمكانيات الهندسية العسكرية تستخدم حالياً في مشاريع حكومية ذات أولوية، نظراً لتقييد الميزانيات، مما يعني أن الجهد الحكومي في إزالة الألغام موجه حسب خطط تنموية ضرورية.

توجيه الإمكانيات نحو مشاريع حكومية ذات أولوية قد يكون مبرراً اقتصادياً، لكنه لا يعوض عن غياب خطة وطنية شاملة لتطهير جميع المناطق المتضررة. المناطق الزراعية، مثلاً، تهمل رغم اعتماد آلاف السكان عليها كمصدر دخل ومعيشة، ما يطيل معاناتهم ويزيد خطر الحوادث. كما أن الجهود العسكرية المؤقتة لا تجرى غالباً وفق المعايير الدولية، ما يضعف موثوقيتها وفعاليتها.

4. محدودية التمويل الدولي حالياً تبرر تراجع نشاط المنظمات العاملة في مجال إزالة الألغام، وهو ظرف خارجي خارج عن إرادة الدولة.



لا شك أن تراجع التمويل يؤثر سلباً، لكن ضعف او غياب الاستراتيجية الحكومية المستقرة لجذب التمويل والشراكات، يعمق المشكلة ويزيد من حدتها. الاعتماد على جهة واحدة ناشطة (منظمة مساعدات الشعب النرويجي) في منطقة بحجم الأنبار مؤشر على ضعف في التخطيط والتمويل المحلي أيضاً، وليس فقط الدولي.

5. الوضع الأمني في المناطق المتضررة، يشير إلى تحسن نسبي، وانخفاض وتيرة الحوادث يعكس نجاحاً جزئياً لجهود إزالة الألغام، مما يدل على فعالية المسح والتطهير.

البيانات المسجلة تناقض هذا الادعاء بشكل واضح. في قضاء عنه تم تسجيل أكثر من (15) حادث انفجار عبوة ناسفة مرتجلة خلال سبع سنوات فقط، أودت بحياة أكثر من (20) شخصا، غالبيتهم من المدنيين ورعاة الأغنام، إضافة إلى (7) من عناصر الجيش العراقي. وفي يونيو 2025، وقع حادث آخر أدى إلى إصابة عنصر من قوى الأمن إصابة بليغة وتدمير جزئي لعجلة حكومية. استمرار الحوادث في نفس الرقعة الجغرافية يدل على أن عمليات التطهير إما كانت جزئية أو لم تُنفذ وفقاً للمعايير الدولية، مما يبقي خطر الألغام والمخلفات الحربية قائماً على السكان المحليين والقوى الأمنية على حد سواء. هذا يقوّض مزاعم التحسن الأمني ويكشف عن عمق الخلل في الاستجابة الحالية.

الخاتمة والتوصيات

رغم وجود جهود قائمة من قبل منظمات دولية وحكومية، إلى جانب بعض الشركات المحلية، إلا أن حجم التلوث ما زال أكبر من الإمكانيات المتاحة. كما أن غياب خطة مركزية شاملة يضعف من فاعلية هذه الجهود ويجعلها أحياناً غير منسقة أو متأخرة عن الاحتياجات الفعلية على الأرض.

ويؤكد سكان المناطق المتأثرة إلى استمرار وقوع حوادث أليمة رغم التحذيرات، غير أن انخفاض عددها لا يعني بالضرورة تراجع الخطر، بل يعكس تجنب الأهالي لتلك المناطق حفاظاً على حياتهم. كما أن هناك حالة من التردد لدى السكان في الإبلاغ عن المخاطر أو الحوادث نتيجة ضعف الاستجابة السابقة لمناشداتهم.

لكن معالجة مخاطر المخلفات الحربية والعبوات الناسفة تتطلب تنسيقاً مشتركاً بين وزارات الدولة ذات العلاقة، حيث تتحمل وزارتي الداخلية والدفاع المسؤولية المباشرة في الاستجابة الميدانية والفنية، بينما تضطلع وزارة البيئة بدور أساسي في وضع السياسات العامة وتكليف الوزارات المعنية وإصدار التراخيص اللازمة للمنظمات للعمل في حقول الألغام. كما أن للمنظمات المجتمع المدني دوراً محورياً في التوعية المجتمعية والإبلاغ.

بناء على ذلك، يمكن صياغة التوصيات على النحو الآتي:

1. تعزيز التنسيق بين وزارتي الداخلية والدفاع في مجال الاستجابة للمخاطر الطارئة، مع اعتماد آلية مشتركة لتبادل المعلومات حول المناطق الملوثة.
2. إشراك وزارة البيئة بشكل فعال في وضع الخطط الوطنية الخاصة بإدارة المخلفات الحربية والعبوات الناسفة، ومنح التراخيص اللازمة للمنظمات الدولية والوطنية للعمل الميداني.
3. توسيع برامج التوعية المجتمعية بالتعاون مع منظمات المجتمع المدني، بهدف تعزيز قدرة الأهالي على تجنب المخاطر والإبلاغ عنها.
4. إيجاد آلية وطنية موحدة لتسجيل الحوادث والإبلاغ عن المواقع الملوثة، بما يضمن دقة البيانات ويسهل اتخاذ القرارات.
5. تطوير القدرات الوطنية من خلال التدريب والتأهيل الفني المستمر للعاملين في هذا المجال.



المصادر:

- 1 الرقم 14.93 كم² يظهر في تقرير Landmine Monitor 2024، إذ يُذكر فيه أن العراق "cleared 14.93 km² of land contaminated with IEDs" خلال عام 2023. Landmine Monitor
- 2 mineactionreview.org
- 3 جدول يوضح المساحات الملوثة وفقا لما تم رصده من قبل دائرة شؤون الألغام العراقية : التحليل المكاني للمناطق الخطرة والملوثة بالمخلفات الحربية في العراق (بين الآثار والحلول المقترحة)) تم اقتباس الجزء الخاص بمحافظّة الأنبار من الجدول المذكور في هذا المصدر.
- 4 يجدر الإشارة إلى أن بعض الحوادث والقصص الواردة في هذه الورقة لا يمكن توثيقها بمصادر مكتوبة أو منشورة، وذلك لأنها وثقت مباشرة من مقابلات شخصية مع سكان محليين أو من خلال شكاوى المواطنين. الغرض من تضمينها هو نقل صورة واقعية عن حجم المعاناة التي يعيشها الأهالي في المناطق المتأثرة، مع التأكيد على أن هذه الشهادات الميدانية تمثل جزءا مهما من توثيق الآثار الإنسانية والاجتماعية للمخلفات الحربية والعبوات الناسفة.



اعادة دمج العائدين من مخيم الهول والجدعة في قضاء القائم اعداد الباحثة: ميراج خلف جبير – محافظة الانبار

المقدمة

قضاء القائم قضاء حدودي صغير على ضفاف الفرات كان مجتمعا نابضا بالحياة، تحكمه روابط العشيرة والقيم والجيرة الصادقة منذ عام 2003، بدأت دوامة الأحداث تحيط به من صراعات مسلحة إلى اضطرابات أمنية وصولاً إلى اجتياح داعش عام 2014.

بعد 2003 بداية التحول مع سقوط النظام السابق دخل قضاء القائم مرحلة من عدم الاستقرار والنزاعات المسلحة، غياب القانون وظهور الجماعات المسلحة أدت إلى تغير في بنية المجتمع فقد كثير من الشباب فرص التعليم والعمل وتزايدت الهجرة والنزوح الداخلي فيما بدأت فقدان الثقة بين الدولة والمواطن.

وبين الاحداث 2014 صدمة داعش والانقسام عندما دخل تنظيم داعش إلى قضاء القائم أصبح القضاء معزولاً عن العراق وفرض التنظيم بالقوة وخلف انقسامات عميقة داخل المجتمع بين ذلك ممن اضطر للتعامل معه تحت التهديد ومن قاومه ومن هرب منه.

هذا الحدث خلق فجوة عميقة في النسيج الاجتماعي وأحدث وصمة تطارد العائدين حتى اليوم خصوصاً من عاشوا في المخيمات أو أجبروا على البقاء تحت حكم داعش.

يمثل الملف العائدين من مخيمات النزوح وخاصة مخيمي الهول في سوريا ومخيم الجدعة في العراق احد ابرز التحديات الانسانية والاجتماعية والامنية في العراق ما بعد النزاع مع تنظيم داعش , فهؤلاء الافراد واغلبهم من النساء والاطفال يواجهون اوضاعاً معقدة تشمل وصمة اجتماعية وظروفاً قاسية ومعيشة صعبة وافتقاراً للفرص الحقيقية للاندماج في مجتمعاتهم الاصلية , اذ غالبيتهم تكون من النساء والأطفال هم عالقون بين وصمة الإرهاب وغياب برامج فعالة لإعادة التأهيل ورفض مجتمعي واسع , والاستجابة الحالية غير كافية مما يجعل الحاجة ملحة لاعتماد نهج شمولي قائم على حقوق الإنسان والعدالة الانتقالية.

مخيم الهول (شرق سوريا) يضم عشرات الالاف من النساء والاطفال من جنسيات متعدد بما فيهم عراقيون , وفقاً لتقرير الامم المتحدة (مكتب الامم المتحدة لتنسيق الشؤون الانسانية – OCHA) ⁽¹⁾ , اضافة الى بيانات من اللجنة الدولية للصليب الاحمر (ICRC) نشر في منتصف 2022 نحو 90% من سكانه النساء والاطفال ويصنف بعضهم على انهم اقرباء عناصر داعش حتى وان لم توجه اليهم اية تهمة رسمية ⁽²⁾ , رغم ان الهول يسمى مخيماً الا انه من الناحية الواقعية سجن بلا قضبان حيث يمنع سكانه من المغادرة الا بترتيب امني معقد بين الادارة الذاتية والحكومة العراقية تحت رقابة استخباراتية مشددة , وتقرير 2023 " الحياة في الهول تتسم بالعنف ونقص الخدمات والانتهاكات المستمرة لحقوق الانسان بما في ذلك اعتقالات تعسفية للأطفال الذكور الذين يتجاوزون عمر 12 سنة .

بعد اتفاقات امنية عراقية – سورية بدأت عمليات الاعادة الطوعية تم نقل عدد كبير منهم الى مخيم الجدعة في نينوى ضمن خطة حكومية لأعادته تأهيلهم تمهيداً لأعادتهم الى مناطقهم الاصلية.



صورة توضح عن رحلات الطوعية من مخيم الهول الى مخيم الجدة في نينوى

منذ 2021 بدأت الحكومة العراقية بالتعاون مع المنظمات الدولية برنامج (الاعادة الطوعية) للعوائل العراقية من الهول الى الجدة، بالرغم من وجود من جهود لأعاده دمج العائدين رفضا اجتماعيا واسعا خصوصا في المناطق التي تضررت من التنظيم.

اذ تشكل قضية إعادة الاندماج للعائدين من هذه المخيمات وخصوصاً في مناطق مثل قضاء القائم بمحافظة الأنبار تحدياً معقداً تتشابك فيه الأبعاد الأمنية والاجتماعية والنفسية فمنذ بدء عمليات الإعادة الطوعية بدأت الحكومة العراقية بالتعاون مع منظمات دولية مثل برنامج الأمم المتحدة الإنمائي (UNDP) والمنظمة الدولية للهجرة (IOM).

وفقاً لتقرير نشرته Human Rights Watch في مارس 2023 فإن العائدين من مخيم الهول يواجهون صعوبات كبيرة في إعادة الاندماج منها الرفض المجتمعي والقيود الأمنية وصعوبة الحصول على أوراق ثبوتية مما يعيق وصولهم إلى التعليم والرعاية الصحية وحتى فرص العمل⁽³⁾، وأكد تقرير صادر عن UNHCR في ديسمبر 2022 أن بعض العائدين يُصنفون أمنياً ما يضعهم تحت مراقبة مستمرة أو يمنعهم من العودة إلى مناطقهم الأصلية وهو ما حدث مع عدد من العائلات التي أعيد توطينها في قضاء القائم⁽⁴⁾. حيث هناك تحديات تواجه العائلات العائدة من مخيم الهول والجدة في القائم من هذه تحديات أمنية واجتماعية وقبلية تتطلب حلولاً متكاملة لضمان عودة آمنة ومستدامة. المفوضية السامية لشؤون اللاجئين (UNHCR) – تقارير العودة الطوعية 2021-2023 (ذكرت أن بعض العائلات أعيد توطينها مؤقتاً أو نهائياً في مناطقها الأصلية أو مناطق قبلية تستوعبهم ضمن اتفاقات عشائرية محلية لتقليل التوترات المجتمعية)⁽⁵⁾.

تحديات التي تواجه العائدين

من أكبر الازمات داخل الهول والجدة مسألة الاطفال مجهولي الهوية والنسب او غير المسجلين في السجلات المدنية وفقاً لبيانات اليونيسف UNICEF هناك أكثر 5000 طفل عراقي لا يحملون وثائق هوية رسمية هؤلاء الاطفال يحرمون من التسجيل في المدارس ولا يمكنهم السفر او تلقي العلاج في بعض المستشفيات الحكومية عند العودة⁽⁶⁾.

كتب تقرير لبعثة الامم المتحدة لمساعدة العراق UNAM في اوائل 2023 (غياب الوثائق الرسمية لهؤلاء الاطفال يهدد مستقبلهم بالكامل ويزيد من خطر تجنيدهم من قبل جماعات متطرفة او استغلالهم اقتصاديا واجتماعيا)⁽⁷⁾

وفي الوقت الذي تبذل فيه جهود حكومية ومحلية لمحاولة إدماج هؤلاء لا تزال هناك فجوة بين السياسات الرسمية والواقع المجتمعي اذ يحمل الكثير من سكان القائم ذاكرة موجعة من سيطرة تنظيم داعش على المدينة بين 2014 و2017، مما يجعل قبول العائدين خاصة أولئك الذين يشبه بانتماء أفراد عائلاتهم إلى التنظيم أمراً بالغ الحساسية.



وفق تقرير لجنة السلم المجتمعي حيث هناك رفض المجتمعي قوي من سكان بعض المناطق في قضاء القائم الذين يعتبرون العائدين "موالين سابقين" لداعش، مما يعيق عودتهم الآمنة (8).

في سياق جهود لجنة السلم المجتمعي في قضاء القائم، تشير الإحصائيات إلى أن عدد العائدين من مخيمي الهول والجدعة قد بلغ 2674 فرداً، وتمثل هذه العودة تحدياً كبيراً على المستوى الاجتماعي والاقتصادي، لا سيما في ظل الحاجة إلى تعزيز جهود إعادة الاندماج، وتقليل التوترات المجتمعية، ومواجهة الوصمة المرتبطة بهؤلاء العائدين. وتتابع اللجنة هذا الملف بالتنسيق مع الجهات الحكومية والمنظمات المحلية والدولية لضمان تحقيق عودة آمنة وكريمة، والمساهمة في ترسيخ السلم المجتمعي في المنطقة.

في سياق جهود لجنة السلم المجتمعي غياب البنية التحتية لبرامج دمج فعالة مثل التعليم و التأهيل النفسي والتدريب المهني، مما يزيد من احتمالات إعادة التطرف أو التهميش وغياب الية القانون واضحة لتنظيم العودة وضمان المساءلة والعدالة الانتقالية مع وجود خلط بين النساء والأطفال غير المرتبطين بجرائم التنظيم والوصمة اجتماعية دائمة للأطفال والنساء العائدين تمنعهم من الالتحاق بالمدارس أو الحصول على أوراق ثبوتية مما يهدد الاستقرار المحلي في بعض المناطق نتيجة عدم دمج الاجتماعي والسياسي المرتبط بعودة هذه العائلات الى مناطق سكنهم مما يهدد على العائلات العائدة الى قضاء القائم يتم رفضهم من المدارس او العودة الى منازلهم ولدى بعض العوائل العائدة وخاصة الاطفال المولودين في المخيمات و حجب المواد الغذائية من اجل ضمان الحق العودة للامنة للعائدين مع الحماية من الثأر المجتمعي او العنف العشائري ولتعزيز برامج المصالحة المجتمعية من خلال دور العشائر والمجتمع المدني .

صوت من الميدان:

"كنت طفلاً حين دخلوا، واليوم يقولون إنني متطرف لأنني كنت هناك.... هل يعقل أن أعاقب على طفولتي؟"

– شاب عائد من مخيم الهول

وبعد التحرير وعودة بلا اندماج رغم تحرير القضاء في نهاية 2017 لم تعد الأمور كما كانت اذ عاد كثيرون إلى بيوت مهدمة ومجتمع ممزق بعض العوائل تواجه رفضاً من جيرانها وأخرى تعيش بقلق دائم بسبب ماضي أحد أفرادها، اذ غياب البرامج الفاعلة للمصالحة وضعف الدعم النفسي والقانوني واستمرار الخطاب المزدوج من بعض الجهات كلها ساهمت في بقاء حالة عدم الاندماج.

قصة واقعية * تعرض أفراد العوائل للتمييز أو المضايقات منذ العودة إلى مناطقكم الأصلية؟

تقول "رؤى" إن عودتها إلى منطقتها الأصلية لم تكن خالية من التحديات، إذ واجهت منذ البداية تمييزاً واضحاً من قبل المختار وبعض كبار وجهاء المنطقة. في الوقت الذي كانت فيه تسعى للحصول على المساعدة، تم تجاهلها هي وأمثالها من العائدين، بينما كانت تمنح المساعدات والزكاة لأشخاص مقربين من المختار أو غير متضررين. اذ تشير رؤى إلى أن دورها، في بداية العودة، اقتصر على أمام الجهات الأمنية ومركز الشرطة لتسجيل أقوالها، دون أن تحظى بأي نوع من الدعم الإنساني أو المجتمعي.

ذكرت رؤى مثلاً على هذا التمييز، بقولها إن المختار منح أشقاءه وأقاربه مبالغ تصل إلى 100 ألف دينار، بينما حصلت هي – رغم كونها أرملة وتعمل أربعة أيتام – على مبلغ لا يتجاوز 25 ألف دينار. ووصفت سلوك المختار بـ "النفاق"، حيث يمنح الأفضلية لمن تخضع له، بينما يتم استبعاد من ترفض السلوك السيء، كما أكدت رؤى أن هذه "الوصمة" الاجتماعية المفروضة عليهم لا تعبر عنهم، بل هي نتيجة ظروف خارجة عن إرادتهم، وأنه لا ينبغي أن تُستخدم ذريعة لحرمانهم من حقوقهم في الحياة الكريمة والحرية والمساواة. وأشارت إلى أن التمييز لم يقتصر على المختار فقط، بل كان بعض وجهاء المنطقة يمنحون المساعدات لأقاربهم أو لأشخاص يمتلكون سيارات وأموال، بينما كان يتم تجاهل الفقراء والمحتاجين الحقيقيين.



ومع ذلك روت رؤى موقفاً إيجابياً، عندما علمت إحدى المنظمات الإنسانية بالممارسات غير العادلة في توزيع المساعدات، فتدخلت لضمان العدالة والمساواة، وقامت بتوزيع المساعدات بشكل منصف، بل ووفرت مشاريع صغيرة للفئات المهمشة، مما أشاع شعوراً بالعدل بين الجميع.

صوت من الميدان:

"رجعنا لكن رجوعنا ما كان للبيت فقط كنا نحتاج نرجع للناس.. للثقة.. وهالشي ما صار بعد."

رجل خمسيني، عائد من النزوح

قصة واقعية * تشعر أن الآخرين يستهدفون النساء بشكل سلبي جراء تصورهم أن لكم ارتباطاً بداعش؟

أفادت "فاطمة"، وهي إحدى العائدات إلى ناحية العبيدي في قضاء القائم، بأنها هي وعائلتها تتعرضان لاستهداف وتمييز سلبي نتيجة تصورات اجتماعية تربطهم بتنظيم داعش، على الرغم من عدم تورطها المباشر أو مسؤوليتها عن ذلك الارتباط.

تسكن عائلة فاطمة في إحدى القرى التابعة الناحية العبيدي، وقد أوضحت أن الظروف الاقتصادية والإنسانية الصعبة كانت الدافع وراء انضمام بعض الأسر، بما فيها عائلتها، إلى داعش. وأكدت أن العديد من العائلات في المنطقة لم تنضم للتنظيم عن قناعة، بل بفعل الضغط أو بدافع الحاجة لتوفير الحد الأدنى من متطلبات العيش الكريم. وذكرت أن عائلتها عانت من الفقر، إلى درجة أن ابنتها الرضيعة كانت تنام جائعة بسبب انعدام الحليب، مما دفعهم إلى الانخراط في التنظيم لتأمين الاحتياجات الأساسية.

روت فاطمة أن ابنتها حرمت من حقها في التعليم بسبب عدم امتلاكها أوراق ثبوتية، وقد حاولت إقناع إحدى المعلمات بقبول ابنتها في الصفوف الدراسية لتعلم القراءة والكتابة فقط، لكنها قوبلت برد مهين، إذ طلبت منها المعلمة أن تخلع زوجها أولاً قبل السماح لها بتعليم ابنتها، مما يعكس الوصمة الاجتماعية والتعامل غير الإنساني الذي تواجهه.

وقد قدمت فاطمة منذ أكثر من عام طلباً رسمياً للخلع (الطلاق) من زوجها الذي كان منتسباً للتنظيم، لكنها لا تزال تعاني من تأخير الإجراءات الحكومية. وذكرت أن هذا التأخير يمنعها من استكمال معاملات أوراق ثبوتية الخاصة بها وبناتها، مما يعرقل حصولهن على أبسط الحقوق كالتعليم والرعاية الصحية. حتى المنظمات، وفق قولها، تطلب منها تقديم إثبات الخلع (الطلاق) قبل إدراجها ضمن برامج استخراج أوراق ثبوتية، باستثناء منظمة واحدة فقط – الصليب الأحمر – التي حاولت مساعدتها بشرط موافقة الحكومة.

روت فاطمة، أنها تعمل حالياً بأجور يومية في الزراعة، تصر على أن بناتها يجب أن يحصلن على فرصة للتعليم وبناء مستقبل مختلف، وأكدت أنها لن تعود إلى زوجها حتى وإن عاد سوف يتحمل مسؤولية أفعاله، بينما لا يجب أن تدفع بناتها ثمن أخطاء لم يرتكبنه.

تحدثت فاطمة عن تعرضها لسوء المعاملة من قبل المجتمع، خاصة بسبب ارتدائها "النقاب" (غطاء الوجه الأسود)، حيث يتم الربط بين مظهرها الخارجي والانتماء إلى الفكر الداعش. كما قالت إنها تتجنب الخروج من المنزل إلا للضرورة، بسبب الخوف من نظرات الناس والتعليقات السلبية.

سردت فاطمة موقفاً حصل عند عودتها "تهريباً" من مخيم الهول، حيث خضعت لتحقيقات مطولة من الشرطة، خصوصاً بعد أن أبلغ أهلها السلطات بوصولها إلى منزلهم. وفرض عليها قرار بالإقامة الجبرية في المنزل لمدة عام لحين استكمال التحقيقات بشأن ارتباطها بتنظيم داعش. كما أشارت إلى أن بعض أفراد المجتمع يتعاملون معها باحترام، في حين يهاجمها آخرون بعبارات جارحة تتعلق بزوها وماضيها، رغم أنها تسعى للانفصال عنه قانونياً.

ذكرت أنه في إحدى المرات، وعند محاولتها استكمال معاملة قانونية للحصول على أوراق الثبوتية، تم تمزيق أوراق المعاملة من قبل جهة مسؤولة في قضاء القائم، والسبب كان رفضها إعطاء بأسماء نساء يشتهن بارتباطهن بالتنظيم في المنطقة. وأكدت فاطمة أن هذا الطلب لا يتوافق مع القانون أو الدين أو الأخلاق، وأنها لا تملك معلومات أو صلات بهؤلاء النساء، واعتبرت أن تحميلها مسؤولية "الإبلاغ" عنهن هو استغلال لوضعها الضعيف.



أخيراً، أوضحت فاطمة أنها بصدد إعادة تقديم معاملة الخلع مجدداً وتحويلها إلى الرمادي، في محاولة أخيرة لاستعادة حقوقها القانونية والإنسانية، ولمنح بناتها فرصة لحياة أفضل خالية من الوصمة والتمييز.

الحجج المضادة

1. مخاوف أمنية: يعتقد أن بعض العائدين قد يشكلون تهديداً أمنياً أو قد يكونوا على صلة بالتنظيم.

الرد: يمكن معالجة هذه المخاوف عبر برامج تحقق أمني مدروسة، وخطط متابعة وإعادة تأهيل فعالة، بدلاً من العزل الدائم الذي قد يولد التطرف.

2. الرفض المجتمعي وعدم تقبل المجتمع: الخوف من عودة الأفكار المتطرفة أو الانتقام من الضحايا.

الرد: برامج المصالحة المجتمعية، ودور العشائر، والتوعية، إلى جانب التعويضات للضحايا، يمكن أن تبني الثقة وتخفف التوترات والمصلحة

المجتمعية طويلة المدى ودعم إعادة الاندماج بتوفير فرص التعليم والعمل، وتقليل من البطالة والفقر وتعزيز التنمية المحلية.

حيث اذ كانت هناك مبادرة ناجحة لمصالحة المجتمعية بين عوائل الضحايا والعائدين 2022 (نفذها شيوخ العشائر بالتعاون مع منظمة الهجرة الدولية (IOM) واللجان المجتمعية جلسات حوارية مغلقة جمعت ممثلين عن عوائل الضحايا والعائدين، تحت إشراف أمني وقانوني، النتيجة: تم توقيع "ميثاق

تعايش سلمي" يسمح بعودة 17 عائلة إلى بيوتها، مع التزام الطرفين بعدم الثأر أو الانتقام، وتقديم دعم نفسي واجتماعي مستمر للعائدين. مشروع

التمكين الاقتصادي للنساء العائدات (2023) الكثير من النساء العائدات فقدن المعيل الأساسي وتعرضن للوصم المجتمعي، ما صعب عليهن الاندماج،

اذ أطلقت منظمة UNDP برنامجاً لتعليم الخياطة والحرف اليدوية، مع توفير قروض صغيرة لفتح مشاريع منزلية والنتيجة: خلال 6 أشهر، تمكنت 25

امراً من إعالة أسرهن، ما ساهم في تغيير نظرة المجتمع لهن من "عائلات مرتبطة بداعش" إلى "نساء منتجات وناجحات"

3. الضغط على الخدمات الاساسية (مدارس، مستشفيات، مساعدات):

الرد: الاستثمار في البنية التحتية بالتوازي مع إعادة الاندماج، وتوجيه دعم دولي ومحلي مخصص للعائدين والمجتمع المضيف معاً. إعادة تأهيل مدرسة

وتسجيل أطفال العائدين (2022-2023) الأطفال العائدون كانوا يعانون من الأمية والتأخر الدراسي، وبعض أولياء الأمور رفضوا اختلاط أبنائهم بهم في

المدارس، بدعم اليونيسف، أعيد تأهيل مدرسة في القائم، مع حملات توعية لأولياء الأمور حول "حق التعليم" وأهمية دمج الأطفال والنتيجة: تسجيل

أكثر من 120 طفلاً من العائدين في المدرسة، واندماجهم التدريجي في الصفوف، مما قلل من حدة الوصم وخلق صداقات بين الأطفال.

4. الاعتقاد بأن النساء والأطفال حاملون لفكر داعش:

الرد: الأطفال ضحايا وليسوا جناة، وبرامج الدعم النفسي والتعليمي هي السبيل لتفكيك أي آثار فكرية للتطرف، هذا التصور يعكس خلطاً بين الضحايا

والجناة، إذ أن الغالبية العظمى من النساء والأطفال في المخيمات ضحايا نزاع مسلح وعنف قسري وظروف إنسانية قاسية، ولم يشاركوا في أي أعمال

عنف أو جرائم، والأطفال خاصة عاشوا تجربة صادمة حرمتهم من التعليم، والرعاية، والبيئة الآمنة مما جعلهم فريسة سهلة للاضطرابات النفسية أو

الصور النمطية السلبية التي يوصمون بها. تصنيفهم كخطر أمني يزيد من معاناتهم ويعمق شعورهم بالعزلة والرفض المجتمعي، مما قد يعطل اندماجهم

ويزيد من هشاشتهم مستقبلاً.

5. اختلاف وجهة نظر اتجاه إعادة ادماج العائدين من مخيم الهول وجدعة في قضاء القائم.

الرد: نهج إنساني قائم على الحقوق الانسان هؤلاء العائدون خصوصاً النساء والأطفال لم يشاركوا في الجرائم بل هم ضحايا لظروف قسرية ونزاعات

مسلحة وحرمانهم من حقوق التعليم والصحة والسكن بسبب الوصمة يعاقب الأبرياء مرتين.



6. الاستقرار والأمن المجتمعي: إعادة الدمج المدروسة تقلل من مخاطر إعادة التطرف أو تشكل بيئات حاضنة للعنف

وتعزيز المصالحة المجتمعية يساهم في بناء السلام المستدام

الخاتمة

إن الحديث عن ملف العائدين من مخيمي الهول والجدعة ليس مجرد أرقام أو تقارير دولية، بل هو حكايات إنسانية مؤلمة عاشها آلاف النساء والأطفال، وما زالوا اليوم عالقين بين ماضي لم يختاروه وحاضر يرفضهم ومستقبل غامض ينتظرهم. لقد لمست بنفسني معاناة هذه العائلات، ورأيت في أعين أطفالهم الخوف والحرمان من أبسط حقوق الحياة، من التعليم إلى الهوية وحتى الشعور بالأمان.

ومن هنا، أوجه ندائي إلى الحكومة العراقية، وإلى جميع صناعات القرار، وإلى المنظمات المحلية والدولية إن هذه القضية لا تحتل المزيد من التأجيل أو الحلول الجزئية نحن بحاجة إلى نهج وطني شامل قائم على العدالة الانتقالية، يضمن حماية العائدين، وإنصاف الضحايا، ومعالجة الأسباب الجذرية للرفض المجتمعي، عبر برامج مصالحة حقيقية ودعم نفسي واقتصادي وقانوني يفتح أبواب الأمل أمام الجميع.

إن مستقبل السلم المجتمعي في العراق يتوقف على قراراتكم اليوم، فإما أن نصنع بيئة آمنة قادرة على لَم شتات هذه العائلات، أو نتركهم في دائرة التهميش لتتكرر المآسي بأشكال أخرى. وبوصفي شاهدًا على هذه المعاناة، أحمل هذه الرسالة لأكون صوتاً لهم

التوصيات

- وضع البنية القانونية واضحة تفصل بين الجناة والمتأثرين قسراً، وتضمن محاكمة عادلة للمذنبين (موجة إلى وزارة العدل بالتنسيق مع مجلس القضاء الأعلى ووزارة الداخلية)
- توفير برامج شاملة للتأهيل النفسي والاجتماعي والاقتصادي، تشمل الدعم التعليمي والمهني (موجة إلى وزارة الشؤون الاجتماعية بالتنسيق مع وزارة التربية ووزارة الصحة ووزارة التخطيط)
- إشراك المجتمع المحلي والعشائر في جهود المصالحة ومنع الثأر المجتمعي (وزارة الداخلية والهجرة والمهجرين بالتنسيق مع الجهات الدينية والعشائرية ومنظمات المجتمع المدني)
- معالجة ملف الأطفال المجهولية النسب وضمان حصولهم على الوثائق الرسمية (وزارة الداخلية (الأحوال المدنية) بالتنسيق مع وزارة العدل ووزارة العمل والشؤون الاجتماعية)
- تعزيز دور المنظمات الدولية والمجتمع المدني في نشر الوعي وتوفير الدعم الإنساني والتمويل المستدام (موجه إلى وزارة التخطيط ووزارة الخارجية بالتنسيق مع الامانة العامة لمجلس الوزراء (دائرة المنظمات غير الحكومية)
- إعادة دمج العائدين من مخيمي الهول والجدعة مسؤولية جماعية تتطلب برامج فرص التعليم والعمل وضمان الحماية القانونية للعائدين , والتمييز الواضح يجب على السلطات وضع آليات قانونية واضحة لفصل من ارتكب جرائم إرهابية عن النساء والأطفال غير المتورطين وتعزيز البرامج النفسية والاجتماعية دعم برامج التأهيل النفسي والتربوي والتدريب المهني في المخيمات ضمان العودة الآمنة والطوعية لا بد من ضمان أن تتم العودة بناء على رغبة الأسر مع توفير الحماية من أي انتهاكات أو تهديدات محلية وإشراك المجتمعات المحلية يجب تنفيذ برامج مصالحة محلية ومجتمعية تهنيئ السكان المجتمع المضيف لتقبل العائدين مع ضمان العدالة للضحايا وان دور أكبر للمنظمات الدولية والمجتمع المدني يجب دعم المنظمات التي تعمل على التوعية المجتمعية وإعادة الإدماج وضمان التمويل الدولي المستدام (وزارة الهجرة والمهجرين كجهة رئيسية بالتنسيق مع وزارات (التربية و العمل والداخلية و التخطيط و الخارجية) و بمشاركة فاعلة من المنظمات الدولية والمجتمع المدني .



- ضرورة تطبيق العدالة الانتقالية (وزارة العدل كجهة رئيسية بالتنسيق مع المفوضية العليا لحقوق الانسان والامانة العامة لمجلس الوزراء ووزارة الداخلية)

المصادر

1. مكتب الامم المتحدة لتنسيق الشؤون الانسانية – OCHA
2. اللجنة الدولية للصليب الاحمر (ICRC)
3. Human Rights Watch
4. UNHCR
5. المفوضية السامية لشؤون اللاجئين (UNHCR)
6. UNICEF
7. بعثة الامم المتحدة لمساعدة العراق UNAM
8. لجنة السلم المجتمعي

تأثير تلوث مياه نهر الفرات على صحة الانسان في النجف الاشرف

اعداد الباحثة: سجي ياسر عبدزید - محافظة النجف

المقدمة

تخيل أن الكأس الذي تشرب منه يومياً قد يحمل في داخله سمّاً بطيئاً يتسلل إلى جسدك من دون أن تشعر، وأن النهر الذي كان رمز الحياة والخصب صار مصدراً للأمراض والموت الصامت. هذه ليست صورة خيالية، بل واقع يعيشه اليوم آلاف من أبناء النجف الأشرف وهم يعتمدون على مياه نهر الفرات التي تلوّثت بفعل الإهمال والأنشطة البشرية المدمرة. لم يعد الفرات كما عرفه الأجداد، نهراً صافياً يسقي الأرض ويهب الصحة، بل صار مجرى يحمل في طياته مياه ثقيلة ومخلفات صناعية وزراعية وصحية تُفرغ فيه يومياً من دون معالجة. ومع تفاقم هذا التلوث، يواجه العراق أزمة أشد خطورة تتمثل في شحة المياه.

فالتغيرات المناخية خلال العقود الأخيرة أدت إلى تراجع معدلات الأمطار وازدياد موجات الجفاف، الأمر الذي ضاعف الضغط على الموارد المائية. وزاد الوضع تعقيداً تقلص دول المنبع حصّة العراق من مياه الفرات عبر بناء السدود وتحويل مجاري الأنهار، ما جعل الكمية المتدفقة إلى الأراضي العراقية أقل بكثير من احتياجاتها.

وفي ظل انخفاض الكميات الواردة وغياب المعالجة الكافية، تزداد تركيزات الملوثات في مياه الفرات، فتتحول من مورد حياة إلى مصدر تهديد للصحة العامة والزراعة والبيئة. وهكذا أصبح النهر ضحية مزدوجة (تغيّر المناخ من جهة، والسياسات المائية الإقليمية من جهة أخرى).

تأثير هذا التلوث لا يقتصر على تغير لون المياه أو طعمها، بل يتعداه ليصبح تهديداً حقيقياً لحياة الإنسان وصحته. فارتفاع نسب النترات والمعادن الثقيلة مثل الرصاص والكروم يعني أمراضاً مزمنة تصيب الجهاز الهضمي والكبد والكلى، وتسرع من تساقط الشعر وتدمير الجلد، بل وتؤثر في نمو الأطفال وسلامة الأجنة. أما بيئياً، فإن الكارثة تتجسد في نفوق الأسماك وانهيار النظم البيئية المائية، وتملّح التربة الزراعية، وانخفاض جودة المحاصيل التي تشكّل مصدر غذاء رئيسي للسكان.

الخطر في الأمر أن هذه المؤشرات لا تتراجع بل تتفاقم، والتقارير الميدانية الحديثة تشير إلى أن أكثر من 60% من مياه الصرف الصحي للمناطق القريبة من الفرات تُلقى في النهر دون أي معالجة، بينما تواصل المبيدات والأسمدة الكيميائية تسريب سمومها إلى قلب المياه. إن هذه الحقائق تجعل من قضية تلوث مياه نهر الفرات في النجف الأشرف أزمة بيئية وصحية لا يمكن تجاهلها، وتستحق أن تكون محور بحثٍ جاد، لأنّها تمسّ حياة الإنسان ومستقبل الأجيال القادمة بشكل مباشر.

تعد مياه شط الكوفة، وهو أحد فروع نهر الفرات في محافظة النجف الأشرف، من المصادر المائية الحيوية التي يعتمد عليها السكان في الشرب والزراعة والاستخدامات المنزلية. غير أنّ هذه المياه تتعرض لتلوث متزايد نتيجة تصريف كميات كبيرة من مياه الصرف الصحي غير المعالجة إليها بشكل مباشر. هذا التلوث يشكل تهديداً خطيراً للصحة العامة والبيئة المحلية.

وفقاً لتقرير وزارة الموارد المائية العراقية لعام 2023، فإن ما يقارب 60% من مياه الصرف الصحي المنتجة في المدن الواقعة على ضفاف الفرات، ومن ضمنها الكوفة، تُصرّف مباشرة إلى النهر من دون معالجة. وتشير البيانات إلى أن معدل مياه الصرف الصحي المنتجة يومياً في النجف يبلغ نحو 250 ألف



متر مكعب، بينما لا تتمكن محطات المعالجة إلا من معالجة 85 ألف متر مكعب فقط، أي إنّ 165 ألف متر مكعب من المياه الثقيلة تُضخ يوميًا إلى شط الكوفة دون أي معالجة (وزارة الموارد المائية العراقية، تقرير نوعية المياه السنوي 2023).

تحاليل مختبرية أجريت في مقاطع من شط الكوفة أظهرت أن تركيز النترات وصل إلى 50 ملغ/لتر في بعض النقاط، في حين أن الحد الأقصى المسموح به عالميًا لمياه الشرب لا يتجاوز 10 ملغ/لتر منظمة الصحة العالمية WHO، إرشادات جودة مياه الشرب، 2022. كما تم تسجيل نسب عالية من المعادن الثقيلة مثل الرصاص تجاوزت 0.05 ملغ/لتر في حين أن الحد المسموح به وفق المعايير الدولية هو 0.01 ملغ/لتر فقط.

هذه الأرقام تؤكد أن شط الكوفة يعاني من مستويات تلوث تفوق الحدود البيئية والصحية الموصى بها، ما يعني مخاطر حقيقية على صحة الإنسان تشمل أمراض الجهاز الهضمي والتسمم المزمن وتضرر الكبد والكلية، إضافة إلى تهديد التنوع الحيائي في النهر. وتشدد التقارير على أن استمرار هذه الظاهرة دون حلول جذرية سيؤدي إلى أضرار بيئية طويلة الأمد تهدد الأمن المائي والغذائي في المنطقة.

الآثار الصحية على سكان النجف الأشرف

يعد التلوث المتزايد في مياه نهر الفرات من أخطر التحديات البيئية والصحية في النجف الأشرف، إذ يعتمد كثير من سكان المدن والقرى على مياهه للشرب والري والاستخدامات اليومية. هذا الاعتماد أسهم في ارتفاع الأمراض المنقولة بالمياه مثل الإسهال الحاد والكوليرا وحمى التيفوئيد، حيث سجلت دائرة صحة النجف عام 2022 زيادة بنسبة 28% في حالات الإسهال الحاد خلال الصيف بسبب استهلاك مياه ملوثة. كما رصدت القرى الزراعية غرب الكوفة موجات متكررة من التهابات الجهاز الهضمي بين الأطفال. إضافةً إلى ذلك، يؤدي تراكم النترات والمعادن الثقيلة مثل الرصاص والكاديوم إلى أمراض مزمنة؛ فقد أظهرت دراسة لجامعة الكوفة عام 2021 ارتفاع إنزيمات الكبد بنسبة 15% لدى سكان القرى القريبة من النهر مقارنة بسكان المدينة. وتؤكد منظمة الصحة العالمية عام 2020 أن التعرض المزمن لمياه مرتفعة النترات يسبب متلازمة الطفل الأزرق وفقر دم شديد لدى الرضع، كما سجل الأطباء المحليون ارتفاع حالات سوء التغذية وفقر الدم بين أطفال القرى بنسبة 20%. أما تقارير مراكز الرعاية الصحية الأولية لعام 2023 فأشارت إلى زيادة الطفح الجلدي والحساسية بنسبة 18% في المناطق التي تعتمد على مياه الفرات يوميًا.

حين يتحول النهر إلى خطر: حكايات من بيوت النجف مع مياه ملوثة

حيث يتحدث المواطن النجفي حيدر جاسم، وهو عامل بسيط في أحد الأسواق الشعبية في النجف، عاش تجربة مشابهة لمعاناة الكثيرين مع تلوث مياه الفرات. فقد أصيب هو وزوجته وطفلاه الصغيران بحالات متكررة من الإسهال والقيء بعد اعتمادهم على مياه الحنفية القادمة من قنوات تغذيها مياه نهر الفرات.

يقول حيدر بأسى ذهب إلى المستشفى أكثر من مرة بسبب آلام البطن المتكررة، ونصحني الطبيب بأن أستعمل المياه المعبأة فقط، لكن دخلي الشهري لا يتجاوز 180 ألف دينار عراقي، وأنا أعيل أسرة مكونة من خمسة أفراد. كيف لي أن أشتري قناني مياه يوميًا؟

ويضيف حيدر:

حين أملاً وعاءً بلاستيكيًا من ماء الحنفية وأتركه لساعات، أرى بوضوح طبقة من الترسبات الطينية تتجمع في القاع، وأحيانًا تظهر رائحة غريبة، أشبه برائحة الطين المختلط بالطحالب.



تتحدث سيدة أخرى من النجف لكن تسكن بمنطقة في حي النداء في النجف الأشرف، تسكن أم فاطمة، وهي أم خمسة أطفال وزوجة لعامل بسيط يعمل بأجر يومي. على الرغم من أن حيها لا يقع على مقربة من شط الكوفة، إلا أن معاناتها مع المياه الملوثة لا تقل عن معاناة سكان المناطق الملاصقة للنهر.

تقول أم فاطمة بحزن: عندما أفتح ماء الحنفية، أرى الماء بلون مائل إلى الأصفر، ومع الوقت تترسب طبقة طينية في القدر. نحن نستخدم هذه المياه للطهي وغسل الخضروات والاحتياجات اليومية، ولا نملك بديلاً.

لم تتوقف المعاناة عند المذاق والرائحة، بل امتدت إلى صحتها وصحة أسرتها. فقد بدأت أم فاطمة تشكو من تساقط شعرها، حتى أن بشرتها أصبحت أكثر جفافاً مع مرور الوقت. تقول: سمعت كثيراً من الجيران أن الحل هو تركيب فلتر مياه منزلية، لكن إمكانياتي المادية لا تسمح... راتب زوجي بالكاد يكفيني للطعام والإيجار، فكيف لنا أن نشترى فلترًا سعره يتجاوز 200 ألف دينار؟ تروي أم فاطمة كيف اضطرت في بعض الأحيان إلى ترك قدر الطهي ليوم كامل قبل استعمال الماء، على أمل أن تترسب الشوائب في القاع، لكنها تعلم أن هذه الطريقة لا تزيل الميكروبات ولا المواد الكيميائية. ومع ذلك، لا تجد أمامها خياراً سوى الاستمرار باستخدام هذه المياه الملوثة: قصة حيدر وأم فاطمة تعكس مأساة حقيقية يواجهها الكثير من سكان الأحياء القريبة البعيدة عن مصادر المياه الرئيسية في النجف، إذ يتضررون من شبكات مياه قديمة ومياه غير معالجة بشكل كافٍ، بينما تقف الإمكانيات المادية عائقاً أمام إيجاد حلول مثل شراء المياه المعبأة أو تركيب الفلاتر المنزلية.

وجهات نظر حول التعامل مع المشكلات البيئية وتأجيل مواجهتها

رغم خطورة تلوث مياه نهر الفرات في النجف ومناطق أخرى، برزت مواقف حكومية ومجتمعية تتبنى خطاباً مهدداً يقلل من حجم الأزمة أو يؤجل معالجتها. فقد صرح مسؤول في دائرة الموارد المائية في شباط 2024 أن التلوث لا يشكل خطراً كبيراً، وأن المبالغة في الحديث عنه قد تخلق ذعراً غير مبرر، معتبراً أن الأولويات الحالية تتركز على قضايا مثل الكهرباء والأمن الغذائي. كما أكد محافظ النجف السابق أن مشروع محطة المعالجة في الكوفة بتقنية البايو البيولوجية يمثل خطوة استراتيجية لحل التلوث مستقبلاً، رغم أن المشروع محدود جغرافياً. وفي السياق نفسه، بررت مديرية البيئة موقفها من ملف أنبوب الصرف الصحي إلى شط الكوفة بأنها أحالت القضية إلى اللجنة القانونية، فيما عده البعض إجراءً كافياً بحكم الروتين الإداري. أما بعض أعضاء مجلس المحافظة فأكدوا أن الظروف المالية لا تسمح بإنشاء محطات جديدة، وأن الأولويات يجب أن تذهب لمحاربة الفقر والبطالة، معتبرين أن التلوث البيئي يمكن تأجيله لأنه لا يسبب كوارث فورية. وحتى بعض المواطنين أظهروا نوعاً من الاعتقاد السلبي بالقول: نشرب من هذه المياه منذ سنوات ولم يحدث شيء.

إلا أن هذه المبررات سرعان ما تتهاوى أمام الأدلة والبيانات العلمية:

- ❖ القول إن التلوث ضمن الحدود المقبولة يتجاهل الطبيعة التراكمية للملوثات وتأثيرها البطيء، إذ أكدت منظمة الصحة العالمية (2021) أن التعرض المزمن لمياه تحوي معادن ثقيلة حتى بتركيزات منخفضة يؤدي إلى أمراض خطيرة كأمراض الكبد ومتلازمة الطفل الأزرق. وهو ما ينسجم مع دراسة جامعة الكوفة (2021) التي سجلت ارتفاع إنزيمات الكبد بنسبة 15% بين سكان القرى القريبة من النهر.
- ❖ إرجاع الأمراض إلى سوء التغذية أو النظافة الشخصية يتعارض مع الأدلة الوبائية؛ فقد بينت وحدة الرصد الوبائي في النجف (2022) زيادة حالات الإسهال والالتهابات الجلدية تحديداً في فترات انخفاض منسوب النهر وارتفاع الملوثات، حيث ارتفعت حالات الإسهال الحاد بنسبة 28% في صيف 2022.



- ❖ الحديث عن تطوير محطات معالجة المياه لا يراعي ضعف كفاءة تلك المحطات وفق تقارير النزاهة والرقابة البيئية (2023)، فضلاً عن أن القرى والأرياف — حيث سُجلت أعلى نسب أمراض مثل فقر الدم بنسبة 20% والطفح الجلدي بنسبة — 18% تصلها المياه المعالجة وتعتمد مباشرة على مياه النهر.
- ❖ تحميل المسؤولية للمحافظات الأخرى لا يعفي النجف من اتخاذ إجراءات محلية للحد من التلوث الناجم عن تسرب مياه الصرف الصناعي والزراعي والصحي. فالمعالجة تبدأ بتفعيل الرقابة البيئية على الأنشطة المحلية، حتى مع بقاء أسباب خارجية.

إن استمرار تبرير التلوث أو تأجيل الحلول لا يعني سوى تعميق الأزمة. فالأرقام الصادرة عن دائرة الصحة، والدراسات الجامعية، وتقارير منظمة الصحة العالمية تؤكد أن التلوث الحالي في مياه الفرات تحوّل من قضية بيئية ثانوية إلى أزمة صحية مزمنة تهدد حياة سكان النجف وريفها بشكل مباشر.

التوصيات:

1. إنشاء محطات معالجة إضافية لمياه الصرف الصحي في النجف والكوفة تعمل بتقنيات بيولوجية وكيميائية وفيزيائية متقدمة، على أن يتم تنفيذها من قبل بلدية النجف ودائرة الموارد المائية في المحافظة، وبالتعاون مع وزارة الموارد المائية وتحت إشراف وزارة التخطيط لضمان التمويل والرقابة الفنية.
2. تفعيل الرقابة البيئية على المصانع والمعامل في النجف وفرض غرامات رادعة أو إيقاف النشاط الصناعي المخالف، وذلك عبر مديرية البيئة في المحافظة بالتنسيق مع مجلس محافظة النجف، وتحت إشراف مباشر من وزارة البيئة لضمان الالتزام بالمعايير الوطنية.
3. تطوير وصيانة شبكات المياه المنزلية القديمة في النجف بصورة دورية، مع توفير فلاتر أو بدائل مائية آمنة للأسر ذات الدخل المحدود، من خلال دائرة الماء والبلدية في النجف بالتعاون مع وزارة الموارد المائية ووزارة البلديات والأشغال العامة التي تتولى رصد الموازنات والإشراف على التنفيذ.
4. إطلاق حملات توعية شاملة للمواطنين حول خطورة استخدام المياه الملوثة وأهمية التنقية المنزلية، على أن تنفذها دائرة صحة النجف والمدارس المحلية ومنظمات المجتمع المدني، بالتنسيق مع وزارة الصحة ووزارة التربية، مع توفير الدعم الحكومي اللازم لتأمين وسائل التنقية بأسعار مدعومة.
5. إشراك الجامعات والمؤسسات البحثية في تقييم مستويات التلوث وتقديم حلول علمية وعملية لمعالجة مياه الفرات، وذلك من خلال جامعة الكوفة والكليات المتخصصة بالتعاون مع وزارة التعليم العالي والبحث العلمي، وبالتنسيق مع وزارة الموارد المائية لضمان تطبيق النتائج على أرض الواقع.
6. إيجاد مواقع بديلة لتصريف مياه المجاري بعيداً عن مجرى نهر الفرات أو معالجتها قبل التصريف، من خلال بلدية النجف ودائرة الموارد المائية في المحافظة، بالتنسيق مع وزارة الموارد المائية ووزارة البلديات والأشغال العامة التي تشرف على تحديد المعايير الفنية وإقرار المواقع المناسبة.

الخاتمة:

إن تلوث مياه نهر الفرات في النجف الأشرف لم يعد قضية بيئية فحسب، بل أصبح أزمة صحية وإنسانية تمس حياة آلاف العائلات يومياً. من قصص حيدر وأم فاطمة يتجلى حجم المعاناة التي يسببها الإهمال، وتبرز الحاجة الماسّة إلى تدخل جاد وسريع من الجهات المختصة. إن أي تأخير في إيجاد حلول عملية يضاعف الأضرار على صحة الإنسان ويهدد مستقبل الأجيال القادمة. لذلك، فإنّ تنفيذ التوصيات المقترحة والعمل بروح المسؤولية والتكامل بين الحكومة والمجتمع يعد الطريق الوحيد نحو استعادة نقاء مياه الفرات وضمان حق أهالي النجف في حياة كريمة وآمنة بيئياً وصحياً.

المصادر:



1. وكالة الأنباء العراقية. (2024). اتهام الإدارة المدنية بالتقصير في النجف الأشرف بسبب صب المياه الثقيلة في شط الكوفة. تم الاسترجاع من <https://www.ina.iq>
2. كفاح صالح بجاي الموسى. (2012). تلوث مياه نهر الفرات في محافظة النجف (العراق). المؤتمر العلمي الخامس لكلية التربية للعلوم الإنسانية – أبحاث جغرافية، جامعة الكوفة، كلية الآداب.
3. عراقيون يكابدون للحصول على مياه صالحة للشرب "على موقع العربي الجديد":
4. <https://www.alaraby.co.uk/society>عراقيون-يكابدون-للحصول-على-مياه-صالحة-للشرب
5. <https://ina.iq/ar/local/148652--.html>
6. <https://najaf.iq/archives/46157>
7. رصد منطقة في النجف تطرح المياه الثقيلة في نهر الفرات (فيديو) | محليات

تراكم النفايات الذي يرافق الشعائر الدينية وأثره على التلوث البيئي

اعداد الباحثة:

طيبة حسين فوزي – محافظة النجف

المقدمة:

- يعد التلوث البيئي من أخطر المشكلات التي تواجه البيئة المعاصرة والتي تعد من أبرز التحديات التي تواجه المجتمعات الحديثة والمعاصرة نظراً لتأثيراته السلبية وما يحدثه من اختلالات تؤثر بشكل مباشر على صحة الانسان وسلامة الكائنات الحية والموارد الطبيعية. ويعتبر تراكم النفايات سواء كانت صلبة او سائلة او خطرة أحد أبرز اشكال هذا التلوث، اذ ينتج عن أنماط الاستهلاك المتزايدة وسوء إدارة المخلفات في المدن والمناطق الصناعية والزراعية، وتتسبب هذه النفايات في تلوث التربة والمياه والهواء، مما يؤدي الى ظهور امراض بيئية ومشكلات صحية مزمنة، الى جانب تشويه المشهد الحضري وفقدان التوازن البيئي. وتشير الدراسات الى ان التعامل غير المنظم مع النفايات أصبح يشكل تهديداً حقيقياً على المدى البعيد، ويتطلب اعتماد استراتيجيات شاملة تقوم على التوعية المجتمعية، وتطوير التشريعات البيئية، وتفعيل برامج إعادة التدوير والاستدامة²⁶.

- كما شهد العراق في القرن الواحد والعشرين العديد من التحديات منها التلوث البيئي وتراكم النفايات، اذ تفاقمت حدته نتيجة الصراعات المسلحة والتمدد الحضري غير المنظم، وغياب السياسات البيئية الفاعلة وهذا يؤدي الى اثار على الصحة العامة والاستدامة البيئية واهداف التنمية المستدامة التي تروج لها الأمم المتحدة.

- منذ عام 2003 دخل العراق مرحلة انتقالية مختلفة تماماً اثرت بشكل كبير على البنية التحتية البيئية حيث تدهورت أنظمة النفايات بسبب تراجع أداء المؤسسات الخدمية وازدياد النزوح الداخلي وارتفاع معدلات الاستهلاك. وتشير تقديرات وتقارير الأمم المتحدة الى ان ما بين عامي 2010 و2023 ارتفعت كميات النفايات البلدية في العراق الى أكثر من 31 ألف طن يومياً، معظمها يلقي في مواقع غير نظامية²⁷.

- ومن الظواهر الاجتماعية والثقافية في العراق هي الشعائر الدينية وبالأخص الزيارات الجماعية الى العتبات المقدسة وظواهر اجتماعية وروحية بارزة تجسد عمق الانتماء الديني والثقافي لدى المجتمع. وتأتي الزيارة الاربعينية في مقدمة هذه الشعائر حيث تشهد المدن المقدسة توافد ملايين الزائرين من داخل وخارج العراق وهو ما أكدته الإحصاءات الرسمية للحكومة العراقية والعتبات المقدسة "أفادت هيئة العتبة الحسينية المقدسة في كربلاء ان أكثر من 22 مليون زائر شاركوا في زيارة الأربعين عام 2025 (من 7 الى 15 أغسطس)، وذلك بحسب إحصاءات أنظمة إلكترونية دقيقة عند مدخل مدينة كربلاء، ومن ضمن هذه التصريحات، ذكر محافظ النجف يوسف كناوي ان محافظة النجف وحدها شهدت دخول 17 مليون زائر، وكانت الجهات المختصة قد أزال ما يقارب 120 ألف طن من النفايات خلال فترة الزيارة الاربعينية.

- ان هذا التدفق البشري الهائل يتزامن مع تحديات بيئية جسيمة، أبرزها تراكم عشرات ومئات الاطنان من النفايات سنوياً نتيجة الرمي العشوائي في الطرقات ومحيط المدن المستقبلية للزوار، مما يترك آثاراً سلبية على الصحة العامة والبيئة، ويضاعف من أعباء البلديات والجهات الخدمية.

خلف مصطفى. "التلوث البيئي: مفهومه وأشكاله وكيفية التقليل من خطورته" مجلة دراسات البيئة²⁶

²⁷ UN-Habitat Iraq Waste Management Profile

<https://umabitat.org/Iraq>

تأثير رمي النفايات وتراكمها العشوائي الذي يتزامن مع الشعائر الدينية على التلوث البيئي

-مواقف مجتمعية وإدارية تقلل من إدراك خطورة مخاطر التلوث البيئي نتيجة رمي النفايات وعدم معالجتها مباشرة

أولاً: ان هناك مبالغة على هذا الموقف ولا توجد نفايات لدرجة انها تلوث البيئة في العراق!!

-يعد التلوث البيئي في العراق أزمة متراكمة تعود جذورها الى ضعف البنية التحتية ومحدودية وضعف التخطيط الذي يحافظ على البيئة. كما ان هذه

الازمة امتدت بل تمتد وتتفاقم بصورة موسمية خلال المناسبات الدينية الكبرى وعلى رأسها الزيارة الاربعينية، التي يصل او تستقطب سنوياً ما يقارب 20 الى 25 مليون زائر بحسب تقديرات العتبات الدينية وتقارير الأمم المتحدة²⁸.

-خلال هذه المناسبات تزداد معدلات النفايات بشكل كبير وملحوظ في الواقع الذي نعيشه حيث تشير تقارير إعلامية ومنظمات محلية الى:

- أكثر من 10 الاف طن من النفايات تنتج يوميا في محافظات كربلاء والنجف وبابل خلال مواسم الزيارات.
- غالبا ما ترمى النفايات الناتجة عن ممارسة الأنشطة الخاصة بالشعائر عشوائياً على الطرق والارصفة او في مناطق لا تحتوي على أنظمة تجميع فعالة، وغالبا ما نشاهد غالب الأنظمة الاستيعابية لا تستوعب حجم هذه المواد الضارة المتراكمة.
- يتم استخدام كميات هائلة من المواد البلاستيكية ذات الاستخدام المفرد والواحد (مثل الاكياس، القناني، الاواني البلاستيكية)²⁹.

ثانياً: ان الجهات المسؤولة تبذل ما بوسعها لكن الاعداد الضخمة خارجة عن السيطرة وليس هنالك ميزانيات كافية وان الضغط خلال هذه المناسبات أكبر من طاقتهم.

-رغم الجهود التي تبذلها بلديات الحكومات المحلية ودوائر العتبات، الا ان عدم وجود خطط طوارئ مستدامة يفقد هذه الجهود فاعليتها. فبحسب مسؤول في بلدية كربلاء عام 2023 تم جمع أكثر من 80 ألف طن من النفايات خلال عشرة أيام فقط من الزيارة، لكن دون وجود منظومة فرز او إعادة تدوير وهو ما يجعل التلوث الناتج دائماً الأثر³⁰.

-ان الجهات المعنية لا تبذل الجهد الكافي للتعامل مع التلوث خلال الشعائر الدينية، وهذا واضح من سوء إدارة النفايات، وقلة الحاويات ومستوعبات النفايات، وضعف حملات التنظيف والتوعية، وندرة الفرق التطوعية التي يجب ان تقوم بها الجهات المعنية من حيث الإدارة والتنظيم والتخطيط والتنسيق رغم انهم يعرفون ان اعداد الزائرين بالملايين سنوياً.... وهذا صحيح ان الاعداد هائلة، لكن هذه الاحداث تتكرر سنوياً، ومن المفترض ان يكون هنالك تخطيط واستراتيجيات طويلة الأمد وميزانيات خاصة وتعاون واضح بين العتبات والبلديات والمنظمات والمجتمع بصورة عامة افراداً او جماعات.

ثالثاً: الحكومة المحلية عملت على وضع إرشادات بيئية لكن الناس لا تلتزم بها وكذلك ان الحكومة وضعت حاويات على جميع الطرق المؤدية للمناطق المقدسة!!

²⁸ IOM Iraq-Displacement Tracking Matrix& RELIGIOUS MOBILITY REPORT

²⁹ حول تأثير الزيارات الدينية على المدن UN-Habitat تقرير من

³⁰ <https://Ina>qi> تصريح رسمي منشور من وكالة الانباء العراقية:

-تظهر الملاحظات الميدانية ان أحد الأسباب الجوهرية لهذا التلوث والتراكم هو ضعف الوعي البيئي لدى عدد كبير من الزائرين او غالبية الزائرين، وان مسؤولية توعية الناس هي مسؤولية تشاركية تبدأ من الحكومة وتنتهي بمؤسسات المجتمع المحلي. ان قلة هذا الوعي يؤدي الى سلوكيات واضحة غير مسؤولة لدى بعض الزائرين مثل رمي الاوساخ في الطرقات والمناطق المقدسة وهذا يشير الى ضعف في ثقافة " النظافة مسؤولية جماعية" وغياب الإحساس بان الحفاظ على البيئة هو جزء من روح الزيارة بل يجب عليهم ان يكون على قناعة داخلية بان البيئة مسؤولية شخصية ودينية خصوصاً في مناسبات الشعائر الدينية التي يجب ان تمثل قيم الطهارة والانضباط وحيث يعتبر الإسلام ان البيئة هبة من الله تعالى ويجب على المسلمين المحافظة عليها واستغلالها بما يعود عليهم بالنفع،

قال تعالى: "وَلَا تُفْسِدُوا فِي الْأَرْضِ بَغْدًا إِصْلَاحُهَا" هذا يدل على أن الإسلام ينهى عن كل أنواع الفساد البيئي واجب على كل مسلم.

رابعاً: ان هذه الأنشطة ذات دوافع خيرية وبأن الشعائر تمثل قيم معنوية لا تتأثر في المظاهر المادية!!

- تسبب هذه النفايات بتلوث بصري وبيئي.
 - هذا التراكم يعد بؤراً لتكاثر الحشرات والجرذان.
 - يؤدي هذا التلوث لانبعاث الروائح الكريهة وتلوث التربة والمياه والطرق في حال حرقها او تركها دون معالجة.
- وقد حذرت منظمة الصحة العالمية من ان التراكم العشوائي للنفايات قد يساهم في انتشار امراض في الجهاز التنفسي تهيج رئوي او امراض جلدية في المناطق المكتظة او حتى حالات تسمم واسهال معوي.³¹ أي انه يسبب اضراراً مباشراً على صحة الانسان والبيئة ورغم ان هذا التلوث وقتي لكن اثاره تمتد لأيام او حتى أسابيع وقد تترك اثرا دائماً على التربة والمياه ومن الممكن ان تكون هذه عاد بيئية ضارة، والوقاية والتخطيط أفضل من التنظيف بعد خراب البيئة.

-وان هذا التلوث وتراكم النفايات خلال المناسبات الدينية يشوه صورة الشعيرة حتى وان كانت أنشطة ذات دوافع خيرية او من دون قصد لان الشعائر تمثل قيم عظيمة مثل الطهارة والانضباط والإخلاص وان التلوث يناقض قدسية المكان والمناسبة ويقلل من روحانيتها ومن الممكن ان تنقل صورة سلبية على الزائرين وخاصة الأجانب تكون لديهم انطباعات سلبية بسبب الفوضى البيئية ورغم ان الذي يقول حجة مضادة بان الشعائر تمثل قيم معنوية لا تتأثر في المظاهر المادية فالأصح ان الشعائر تشمل القيم والسلوك، وان النظافة من صميم الدين، فلا يصح الفصل بين الجوهر والمظهر.

خامساً: توصيات والمعالجات الممكنة:

1) العتبات الدينية:-

- وضع خطط مسبقة لإداره النفايات خلال المواسم الكبيرة.
 - تحديد أماكن مخصصة لفرز النفايات (عضوية، بلاستيكية، معدنية).
 - انتاج مواد صديقة للبيئة.
 - إطلاق حملات توعية بيئية للزائرين داخل الصحن او المواكب.
 - التعاون مع الحكومة المحلية (البلديات) لتأمين نقل النفايات بشكل دوري.
- 2) البلديات/ مديريات البيئة:-
- خطط استراتيجية طويلة الأمد لمواجهة واستيعاب التلوث المرافق لنشاطات الشعائر.

³¹ WHO Iraq Environmental Health Alert



- زيادة كوادرنظافة والاليات خلال أيام الشعائر.
- توفير حاويات كافية موزعة بشكل استراتيجي.
- وضع خطط استراتيجية طويلة الأمد لمواجهة واستيعاب التلوث المرافق لنشاطات الشعائر.
- مراقبة ورصد التلوث الناتج عن النفايات (مياه، هواء، تربة)
- وضع غرامات او تعليمات واضحة للجهات التي تسبب بتلوث بشكل مفرط.

(3) أصحاب المواقب:-

- إدارة النفايات داخل الموكب (وضح حاويات كافية وموزعة بوضح داخل الموكب، اعتماد أكياس صديقة للبيئة او قابلة للتحلل)
- تقليل الاستعمالات البلاستيكية أحادية الاستعمال (استبدال الاواني البلاستيكية بأواني ورقية او معدنية يعاد استخدامها).
- تقليل الاعتماد على المياه المعبأة بالقناني او الكاسات الصغيرة البلاستيك واستخدام خزانات مع اكواب قابلة لإعادة الغسل.
- التوعية المباشرة للزائرين (تعليق إرشادات تحت على رمي النفايات في اماكنها، تكليف بعض المتطوعين لتوجيه الناس اثناء الذروة).
- التعاون مع البلديات والعتبات (التنسيق المسبق لتأمين رفع النفايات بشكل دوري، الإبلاغ عن أي نقص بالخدمات او تراكم النفايات بسرعة).
- بعد انتهاء كل يوم اثناء نشاط الشعيرة، المساهمة بتنظيف المكان بالتعاون مع الأهالي والبلدية جعل " النظافة" جزء من ثقافة الموكب كقيمة دينية واخلاقية.

(4) منظمات المجتمع المدني:-

- تنظيم حملات توعية تطوعية قبل وخلال وبعد الشعائر.
- اشراك الشباب والطلبة رجال ونساء في حملات تنظيف جماعية.
- انتاج مواد إعلامية (ملصقات، مقاطع صغيرة) للثثقيف البيئي.

(5) الباحثون والأكاديميون:-

- اجراء دراسات ميدانية لقياس حجم النفايات والتلوث في مواسم الشعائر الدينية.
- تقديم أوراق سياسات للجهات الرسمية تتضمن حلول عملية.
- مشاركة نتائج البحوث مع الاعلام والناس لتعزيز الوعي.

(6) الإعلاميين:-

- تسليط الضوء على الجوانب البيئية للشعائر، وليس فقط الدينية.
- تشجيع الناس على الممارسات السلمية (مثل جمع النفايات).
- انتاج تقارير وقصص إنسانية تربط بين النظافة و قدسية الشعيرة.

الخاتمة:

ان التلوث البيئي في العراق لا يعد فقط مجرد مسألة فنية او مشكلة بنية تحتية بل أصبحت معضلة وطنية شاملة تتداخل فيها الابعاد الصحية والاجتماعية والاقتصادية والسياسية وصولاً الى تأثيرها على القيم الروحية والدينية للمجتمع. فالبيئة التي طالما احتضنت الانسان وامتدته بأسباب الحياة تستنزف اليوم بفعل الإهمال والتراكمات المتراكبة من الحروب والصراعات والفساد الإداري وسوء التخطيط، ما جعل العراق من بين الدول الأكثر عرضة للمخاطر البيئية في الشرق الأوسط.



وفي ظل هذا الواقع، تبرز الشعائر الدينية لا يسما الزيارات المليونيه كزيارة الأربعين كأمراً حساسة تعكس التفاعل بين المواطن والبيئة. فبينما تظهر هذه المناسبات الروح الجماعية والتلاحم الإنساني، إلا أنها تسلط الضوء أيضاً على هشاشة البنية البيئية من خلال النفايات المتراكمة والتجاوزات الصحية والتلوث البصري والهوائي.

ومن هنا يبدئ منطلق مفارقة دقيقة: كيف يمكن لمجتمع يقدس الطهارة والطاعة أن يتغافل عن نظافة الأرض الذي يسير عليها؟

من هذا المنطلق فإن التعامل مع التلوث لا ينبغي أن يحصر في أروقة الوزارات والمؤتمرات الأممية فقط، بل يجب أن يدمج في الخطاب ديني توعوي وتربوي، يستنهض الضمير الجمعي ويحول الشعائر إلى منصات لبث الوعي البيئي، وليصبح احترام البيئة جزءاً من العبادة اليومية وهذا ما بدأت تدركه مؤسسات الدولة والمرجعيات الدينية مؤخراً بدعم من الأمم المتحدة التي أكدت مراراً على أن الاستدامة البيئية لا تتحقق إلا إذا اندمجت مع الثقافة والمجتمع والسلوك اليومي.

أن مستقبل العراق البيئي مرهون لقدرة أبنائه على التوفيق بين الإيمان بالطقوس واحترام الطبيعة، وبين قدسية المكان والطهارة الحسية والمجتمعية. فالأرض التي نحيا عليها الشعائر هي أمانة، وحمايتها واجب ديني وأخلاقي ووطني لا يقل قداسة عن أداء الصلاة والصوم والزيارة، وأن كل خطوة ترمى فيها نفاية عشوائية هي نكوص عن مشروع وطني يستحق أن يبني وكل مبادرة تبذل في التوعية والتشريع والتعاون هي بذرة أمل في استعادة بيئة العراق التي كانت يوماً مهد الحضارات والخير والعطاء.

تأهيل الشباب العاطلين عن العمل من خريجين الثانويات لسوق العمل في محافظة النجف

اعداد الباحث: احمد علي محمد – محافظة النجف

المقدمة:

بطالة الشباب تعد من القضايا التي تمثل تحديات عديدة من للجوانب منها الاقتصادية والاجتماعية الأكثر تأثيراً وتواجه العديد من البلدان حول العالم، وفي العراق تعد من أبرز تحديات البلد حيث تشهد هذه الحالة عدد من المحافظات ولكن محافظة النجف الأشرف بشكل خاص تعاني زيادة في نسب البطالة، حيث تزايد في السنوات الماضية أعداد خريجي الثانويات الذين يتركون الدراسة الجامعية لعدد من الأسباب مثلاً (الارتباطات العائلية، تكاليف الدراسة الجامعية، السكن البعيد والى اخره ...) ولكن يبقون بدون فرصة عمل ثابتة، هذه الفئة العمرية من الشباب لا يمكن تجاهل اعدادها بل تمثل جزء كبير من المجتمع وعماد المستقبل وطاقته الحيوية حسب الاحصائيات السكانية الأخيرة لعام 2024 بينت ان المجتمع العراقي هو مجتمع فتي (1)، ولكن هذه الفئة تفتقر إلى المهارات العملية والتخصصات المهنية التي يتطلبها مجال سوق العمل المتغير، مما يؤدي الى خلق مشكلة واضحة بين مخرجات التعليم واحتياج القطاع الخاص من الموارد البشرية، وبالتالي يجد هؤلاء الشباب أنفسهم أمام خيارات محدودة خارج اهتمامات سوق العمل المحلي او يجبرون على الدخول للعمل بدون امتلاك المهارات العلمية والعملية، ولكن هذا يزيد من المشكلة حيث يسرحون من العمل بدون الرجوع للقوانين العمل العراقي، (2) او يتعرضون لإصابات العمل لعدة أسباب مما يؤدي الى تفاقم التداعيات السلبية لهذه الظاهرة، لتشمل الإحباط النفسي، ضعف النمو الاقتصادي، والتحديات الاجتماعية.

من جانب اخر، يتميز سوق العمل في النجف عن محافظات أخرى بفرص متنوعة في عدد من القطاعات مثلاً الميكانيك والصناعة والسياحة الدينية والتجارة والكهرباء والحرف اليدوية وتكنولوجيا المعلومات وغيرها من الفرص، وهذا يقود الى احتياج قوى لعمالة مدربة قادرة على تلبية متطلبات السوق النجفي والمساهمة في تطوير وتنمية الاقتصاد. لذلك تبرز أهمية الاهتمام بهذا الموضوع ويعزى ذلك لأسباب عديدة منها تعزيز جاهزية الشباب للدخول في سوق العمل من خلال اعطائهم المهارات التقنية والمهنية اللازمة ليكونوا جزء من المجتمع، ولتخفيف الزخم عن الجامعات ولتوفر فرص عمل بديله، ويدعم تطور الاقتصاد المحلي، ويسهم في الحد من الهجرة الداخلية والخارجية بحثاً عن فرص عمل. ولكن قلة الدورات التدريبية او انعدامها أحياناً او عدم القدرة على استيعاب اعداد الخريجين العاطلين ينعكس سلباً، بسبب ضعف التمويل والبنية التحتية لمراكز التدريب المهني الحالية التي تحتاج إلى موارد مالية كبيرة قد لا تتوفر في ميزانية المحافظة او عدم وجود مدربين أكفاء بأعداد مناسبة يؤدي الى بقاء اغلب الشباب خارج الدورة الإنتاجية في المحافظة.

ولكن إذا تعمقنا أكثر في هذا الموضوع سنجد امثلة ومعالجات ناجحة في عدد من المحافظات وهذه بعض الأمثلة السابقة:

أ) مشاريع الأمم المتحدة الإنمائي في العراق: نفذ برنامج الأمم المتحدة الإنمائي تدريباً مهنيًا لمدة ثلاثة أشهر لمئات الشباب في كركوك والموصل، بالتعاون مع القطاع الخاص، وأسفر عن توظيف جميع المشاركين بعقود بدوام كامل لمدة ستة أشهر. عبر تدريب قصير (5 أيام) لعدد من العائدين والنازحين، تم تأسيس مشاريع صغيرة ناجحة في الحلوى والتصوير (7).

ب) تجربة إقليم كردستان: وزارة العمل في كردستان أنشأت أكثر من مركز تدريب في المحافظة وخصصت دعمًا سنويًا لتحديث برامج التدريب وربطها بسوق العمل وشرعت قوانين لحماية العاملين. أحد تقاريرهم يشير إلى أن 30% من المتدربين أصبحوا يعملون في تخصصاتهم أو يملكون أعمالهم الخاصة بعد التدريب (8)، هذه التجارب توفر أدلة قوية على أن التدريب المهني المرتبط بالواقع المحلي وتعاون بين القطاعين العام والخاص يمكن أن يكون حلاً فعالاً لمشكلة البطالة.

تؤكد وتهدف هذه الورقة على أن تطوير وتفعيل منظومة التدريب المهني لخريجي الثانويات هو الحل الأمثل لمواجهة البطالة في محافظة النجف، وذلك من خلال شراكة حقيقية بين القطاع العام والخاص. إن هذا التوجه لا يمثل فقط حلاً لمشكلة البطالة، بل هو استثمار في رأس المال البشري ودعمه أساسية للتنمية الاقتصادية المحلية.

تحديات واقعية وحقائق داعمة

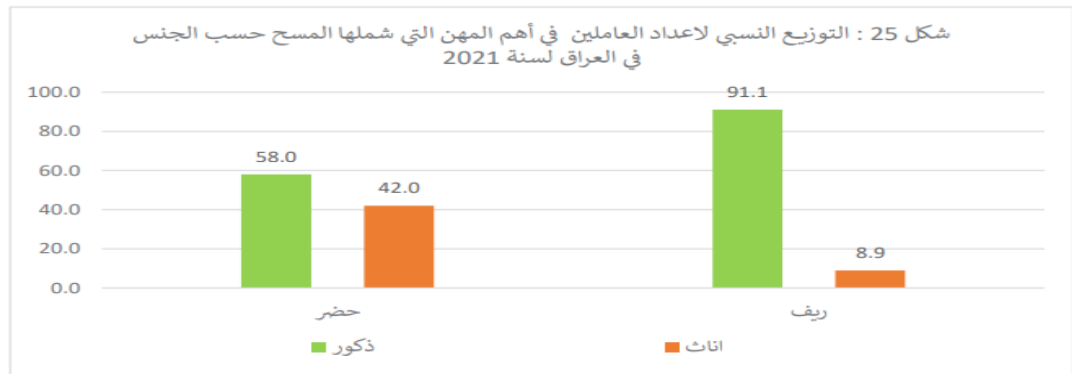
تظهر البيانات والإحصائيات حجم المشكلة وأسبابها الجذرية:

-ارتفاع معدل البطالة: في حين يبلغ معدل البطالة العام في العراق حوالي 16.8%، يرتفع هذا المعدل في النجف ليقدّر بنحو 24% لفئة الشباب الأكبر من 15 سنة، مما يؤثر إلى خطورة الوضع بشكل خاص في المحافظة. (1)

-عدم توافق المهارات: يشير رئيس غرفة تجارة النجف إلى وجود فجوة كبيرة بين مهارات خريجي الثانويات ومتطلبات سوق العمل. فالتخصصات المطلوبة مثل البرمجة، والتصميم، والمحاسبة، والحرف اليدوية، لا يمتلكها أغلب الخريجين. (5)

النظام التعليمي: يفقر النظام التعليمي الثانوي الحالي إلى التوجيه المهني والعملي، مما يؤدي إلى تخريج شباب غير مؤهلين لمتطلبات سوق العمل. الفساد والبطالة: تُظهر نتائج دراسات أن ارتفاع الفساد يرتبط بشكل مباشر بزيادة معدلات البطالة (6)، مما يفاقم من المشكلة ويقلل من فرص العمل الشريفة.

الآثار الاجتماعية: تتسبب البطالة في تداعيات اجتماعية سلبية مثل الإحباط النفسي، وزيادة الجريمة وتعاطي المخدرات، وارتفاع معدلات العنف، وهجرة الشباب بحثاً عن فرص في الخارج.



شكل رقم (1)، مسح سوق العمل للقطاع الخاص في العراق لعام 2021 (مديرية إحصاءات السكان والقوى العاملة).

الآراء المضادة:

توجد بعض الآراء أو الحجج المضادة التي قد تقلل من خطورة المشكلة أو تعتقد بوجود حلول قائمة.

أولاً: البطالة في النجف ليست بالخطورة التي تستدعي اهتماماً خاصاً، ولا تختلف عن بقية المحافظات، لكن هذا الرأي يتجاهل الحقائق. فمعدل البطالة في النجف يقدر بـ 24%، وهو أعلى بكثير من المتوسط الوطني البالغ 16.8% (1). هذه النسبة المرتفعة بين فئة الشباب تنذر بأزمة حقيقية تتطلب تدخلاً عاجلاً ومخصصاً.

ثانيا: هناك بالفعل مركز للتدريب المهني، فلا حاجة لإنشاء مراكز جديدة أو تطويرها، لكن وعلى الرغم من وجود مركز تدريب مهني، فإنه يعاني من ضعف في بنيته التحتية، ونقص في المعدات، وبرامج تدريبية لا تتواءم مع احتياجات السوق المتغيرة. كما أن طاقته الاستيعابية محدودة جداً ولا تكفي لاستقبال الأعداد المتزايدة من الشباب العاطلين عن العمل. الحل ليس في مجرد وجود مركز، بل في وجود منظومة متكاملة وفعالة.

ثالثا: لا يتوفر التمويل اللازم لإنشاء وتطوير مراكز تدريب مهني جديدة، لكن تبين التجارب الناجحة في العراق، مثل مشروع الأمم المتحدة الإنمائي في كركوك والموصل، أن التمويل يمكن أن يأتي من الشراكات الفعالة بين القطاعين العام والخاص، والذي يستفيد بدوره من توفير عمالة مدربة. كما أن تجربة إقليم كردستان التي تشير إلى أن 30% من المتدربين يعملون بعد التدريب، تقدم دليلاً قوياً على أن الاستثمار في هذا المجال مجد اقتصادياً. (8)

رابعا: يواجه بعض الشباب تحديات مادية تمنعهم حتى من دفع أجور النقل للوصول إلى مراكز التدريب وبالتالي حتى لو توفرت الدورات، فإن تكاليف المواصلات تعيق مشاركة الفئات الأكثر حاجة لكن هذا يعزز أهمية دعم تكاليف النقل أو إنشاء مراكز تدريب صغيرة موزعة على المناطق البعيدة.

خامسا: بعض الشباب لا يمتلك الرغبة أو الدافعية للالتحاق بورش التدريب وهذا يعكس مشكلة في الثقة بجودة التدريب، ويمكن معالجتها من خلال ربط التدريب بعقود عمل حقيقية أو حوافز مالية أو قروض ميسرة.

سادسا: ضعف الثقافة المجتمعية تجاه العمل المهني حيث بعض الأسر والشباب يرون أن الأعمال المهنية (مثل النجارة، الحدادة، الكهرباء) أقل مكانة من الوظائف الحكومية أو الجامعية لمعالجة هذه النظرة يتطلب حملات توعية مجتمعية وإعلامية تُظهر قيمة هذه الأعمال ومردودها الاقتصادي.

التوصيات:

- ❖ إنشاء مراكز تدريب مهنية نموذجية متعددة في النجف، تركز على تخصصات مطلوبة (الميكانيك، الكهرباء، تكنولوجيا المعلومات، السياحة الدينية).
- ❖ تشجيع الاستثمار في جميع القطاعات مع إلزام الشركات الأجنبية بتوظيف نسبة من العمالة المحلية المدربة.
- ❖ دعم تكاليف النقل أو تقديم منح صغيرة لتمكين الفئات الأفقر من الالتحاق بالتدريب.
- ❖ إطلاق حملات توعية مجتمعية لتغيير النظرة السلبية تجاه العمل المهني.
- ❖ تأسيس شراكات مؤسسية دائمة بين القطاع العام والخاص لتخطيط وتنفيذ برامج التدريب.

الخاتمة:

إن التعامل مع مشكلة بطالة خريجي الثانويات في النجف يتطلب رؤية استراتيجية تجمع بين التدريب المهني الفعال والشراكة مع القطاع الخاص، معززة بإطار قانوني داعم. إن تجاهل هذه القضية له تداعيات اقتصادية واجتماعية خطيرة. لذا، يجب أن يكون الاستثمار في هذه الفئة الشابة أولوية قصوى، لأنه ليس مجرد ضرورة اجتماعية، بل هو استثمار اقتصادي يضمن مستقبلاً أكثر استقراراً وازدهاراً لمحافظة النجف.

المصادر:

1. هيئة الإحصاء ونظم المعلومات الجغرافية، 2020-12-28-07-22-189، <https://cosit.gov.iq/ar/2020-12-28-07-22-189>
2. قانون العمل رقم (37) لسنة 2015 نُشر في جريدة الوقائع العراقية بالعدد (4386) بتاريخ 9 تشرين الثاني 1925-2015، <https://moj.gov.iq/view.1925-2015>
3. مسح سوق العمل للقطاع الخاص في العراق لعام 2012 (مديرية إحصاءات السكان والقوى العاملة).
4. خطة التنمية الوطنية 2028-2024، <https://cosit.gov.iq/documents/population/demographic/reports>
5. جريدة الصباح. غرفة تجارة النجف (البطالة في ازدياد) <https://alsabaah.iq/63189-.html>
6. م. اسراء سعد فهد، م.م. عبدالله حيدر جواد، & م. د. عمار نعيم زغير. (2021). تأثير الفساد على البطالة في العراق للفترة (2003-2020). مجلة اقتصاديات الاعمال للبحوث التطبيقية، (خاص ج2) - <https://doi.org/10.37940/10.37940\BEJAR.2025.1.1>
7. وزارة العمل والشؤون الاجتماعية في إقليم كردستان، التقرير السنوي للتدريب المهني، 2023، ص 12

تعرض النساء المقبلات على الولادة الى التعنيف والارسات الطبية الضارة في صالات الولادة في محافظة النجف الاشرف

اعداد الباحث: امير علي فليح – محافظة النجف

مقدمة لا تشبه الولادة . . . بل تشبه وجعها:

الولادة ليست مجرد لحظة طبية بل هي واحدة من أعقد وأعمق التجارب الإنسانية التي تمر بها المرأة في حياتها. فهي لحظة تتشابك فيها التحديات الجسدية مع المشاعر النفسية، وتحتاج فيها المرأة إلى أعلى درجات الدعم، والطمأنينة، والرعاية المحترمة. ولكن، وللأسف، ما يُفترض أن يكون لحظة إنسانية مفعمة بالأمان والأمل، يتحوّل في بعض المؤسسات الصحية إلى مشهد قاسٍ لا يخلو من الإهمال، الفوضى، بل وأحياناً التعنيف الصريح.

تتكرر الشهادات، يوماً بعد آخر، من نساء خضن تجربة الولادة وسط ظروف قاسية؛ شهادات تتناقل، وتفصح واقعا صعبا لا يمكن تجاهله. الغرف في كثير من الأحيان تكون مكتظة، لا تتوفر فيها خصوصية حقيقية للنساء، حيث تجد أكثر من سيدة في مرحلة المخاض في ذات الغرفة، وأحياناً يفصل بينهن ستار رقيق – إن وُجد أصلاً. كثير من هذه الصالات تفتقر إلى التهوية الجيدة، وتكون درجات الحرارة داخلها خانقة.

أما الكادر الطبي، فغالباً ما يتهم من قبل كثير من النساء ومرافقيهن بالخشونة في التعامل بل وتصل بعض الحالات إلى حد الإهانة أو الصراخ أو الإهمال. إضافة إلى ذلك هناك قلق واسع من بعض الممارسات الطبية التي تنفذ دون موافقة المرأة أو شرح كافٍ، مثل تحفيز الطلق الصناعي أو إجراء شق العجان دون أي إشعار مسبق، ما يترك أثراً جسدياً ونفسياً طويلاً الأمد.

رغم وجود بعض المستشفيات التي تحاول تحسين بيئتها وخدماتها، إلا أن الصورة العامة التي ترسمها الشهادات المنتشرة على وسائل التواصل الاجتماعي هي لصالات مكتظة، تفتقر إلى الاحترام الكامل لكرامة المريضة، وتدار في كثير من الأحيان بعقلية روتينية غير مراعية للإنسانية. تشير تقارير ميدانية وشهادات حية إلى تزايد مقلق في حجم التجاوزات التي تتعرض لها النساء الحوامل في صالات الولادة لا سيما في المؤسسات الصحية الحكومية التي تعاني من ضغط الموارد ونقص في الكوادر الطبية.

إن المهم في هذا السياق تسليط الضوء على ما يعرف بالعنف داخل صالات الولادة، وهو أحد أشكال العنف القائم على النوع الاجتماعي الذي تتعرض له النساء خلال واحدة من أكثر اللحظات حساسية في حياتهن. تشير شهادات ومشاهدات متكررة من نساء خضن تجربة الولادة إلى أن بعض صالات الولادة، في مؤسسات صحية مختلفة، تشهد ممارسات تتسم بالقسوة، الإهمال، أو التعدي على الكرامة الجسدية والنفسية للنساء.

تتعدد أشكال هذا العنف، فقد يشمل التأخر في الاستجابة لعلامات الخطر، أو إجراء تدخلات طبية دون أخذ الموافقة من المرأة الحامل، أو استخدام ألفاظ مهينة، أو حتى الصراخ والترهيب أثناء المخاض. كما أفادت بعض النساء بتعرضهن للإهمال المتعمد أو لرفض توفير مسكنات الألم، مما يزيد من معاناتهن دون ضرورة طبية واضحة. هذا النمط من العنف قد يترك أثراً نفسياً طويلاً الأمد على النساء، تصل في بعض الحالات إلى اضطرابات القلق أو الاكتئاب بعد الولادة. لذلك، من واجب الجهات الصحية والمجتمعية أن تضع هذا الملف تحت المجهر، وتتعامل معه كأولوية في إصلاح أنظمة الرعاية الصحية، عبر تدريب الكوادر الطبية على احترام أخلاقيات المهنة وحقوق المريضات، وتفعيل آليات الشكاوى والمحاسبة داخل المؤسسات الصحية.

إن تسليط الضوء على هذه الظواهر لا يهدف فقط إلى التوصيف أو التوثيق، بل يحمل نداءً موجهاً إلى أصحاب القرار، وصناع السياسات الصحية، ومؤسسات الرعاية، بضرورة التدخل العاجل لوضع ضوابط تحمي النساء وتضمن كرامتهن خلال الولادة، وتمنع تكرار تلك الانتهاكات. كما أن توعية الجمهور والقراء بهذه القضايا تساهم في كسر الصمت، وتعزيز ثقافة المحاسبة، والضغط نحو إصلاحات تشريعية ومؤسسية تضمن بيئة ولادة آمنة وعادلة لجميع النساء.

وثقت بعض الحالات تعرض النساء³² إلى:

- التأخر في الاستجابة الطبية رغم وضوح علامات الخطر مما أدى في بعض الأحيان إلى مضاعفات صحية للأم أو الجنين كان من الممكن تفاديها بتدخل مبكر.
- العنف اللفظي والجسدي من قبل بعض القابلات أو الطبيبات أثناء الولادة، بأسلوب قاس يفترق للتعاطف. وكان الألم الذي تعاني منه المرأة لا يكفي حسب شهادات بعض القابلات والنساء والمخالفات المرصودة.
- إجبار المرأة على الخضوع لإجراءات دون شرح كاف، أو دون أخذ موافقتها الصريحة وهو انتهاك صريح لحقها في اتخاذ القرار بشأن جسدها.
- إجبار النساء على إجراء العمليات القيصرية في صالات العمليات بدون داعي طبي وإن المرأة تستطيع الولادة بصورة طبيعية في صالة الولادة.
- استخدام الممارسات الطبية الضارة والمحظورة في عملية الولادة مثل (الافراط باستخدام معجلات الولادة خارج التوصيات والضوابط / الدفع على بطن المرأة الحامل أثناء الولادة، استخدام إجراء فتح الغشاء الأمنيوسي بدون دواعي طبية مما يشكل خطر يهدد حياة الأم والطفل وحدثت حالات وفاة ومقاربة للوفاة).

هذه الممارسات حتى وإن بدت للبعض عابرة أو ناتجة عن ضغط العمل فإنها تترك أثرا نفسيا بالغا على النساء. العديد منهن يخرجن من الولادة وهن مصابات بصدمة نفسية أو بعاهة مستديمة أو ولادة ميتة، أو بشعور من الازلال والخوف، بدلاً من أن يحملن ذكرى لحظة جميلة جمعت بين الألم والفرح.

من الضروري أن نعتزف بأن هذه الانتهاكات ليست فردية في معظم الأحيان، بل هي نتاج بيئة مؤسسية تعاني من خلل واضح في التدريب، والمسؤولية الأخلاقية، وآليات المتابعة والمحاسبة. وحين يُنظر إلى الولادة كإجراء روتيني لا يحدث إنساني بالغ الحساسية، فإن المرأة الحامل تصبح مجرد "رقم"، لا إنسان تستحق الحماية والرعاية.

من هنا تأتي أهمية هذه ورقة التي كتبت لتضيء على هذه الزاوية المهمشة، تطرح تساؤلات جادة حول جودة الرعاية المقدمة في صالات الولادة، ويدعو إلى إعادة النظر في البنية المهنية، والتدريبية، والإنسانية التي تحكم العلاقة بين الكادر الطبي والنساء في لحظة ولادتهن.

حين يفترض ان تبدأ الحياة... تبدأ المعاناة:

شهدت صالات الولادة في النجف خلال السنوات الخمس الأخيرة ارتفاعاً واضحاً في معدلات الشكاوى والمخالفات حيث ظهرت العديد من النساء اللواتي تقدمن بشكاوى خطية إلى الجهات الرسمية يروين فيها تجاربهن المؤلمة داخل بعض المؤسسات الصحية من بين هذه الشكاوى ما قدمته المراجعة (ح. ر) التي تحدثت عن تجربتها في مستشفى الفرات بتاريخ 21 حزيران 2024 إذ ظهرت عليها أعراض الولادة في الساعة السابعة صباحاً فتوجهت إلى صالة الولادة وتم فحصها وإدخالها إلى غرفة ما قبل الولادة لكنها تُركت فيها لخمس ساعات دون أي دعم نفسي أو تثقيف صحي ورغم مطالباتها الملحة للدخول إلى غرفة الولادة طُلب منها تحويل العملية إلى الجناح الخاص مقابل مبلغ مادي لكنها رفضت وبعد تفاقم حالتها تم إدخالها إلى غرفة الولادة ليُولد طفلها ميتاً دون وجود أي مؤشرات خطر مسبقاً وقد سُجلت شهادة وفاته (ب. و. م.) والسبب حسب التوثيق هو الاختناق الولادي

³² كل الانتهاكات المذكورة في هذه الورقة هي انتهاكات مسجلة وموثقة بكتب رسمية من جهات حكومية لكن لم يتم ذكر تفاصيل عن هذه الوثائق حفاظاً على سرية المعلومات



كذلك وردت شكاوى من المراجعة (ز . ع . س) التي وصفت تجربتها في مستشفى الزهراء التعليمي حيث تعرضت للتعنيف الجسدي واللفظي والدفع على البطن بالإضافة إلى إجراء شق العجان دون أخذ موافقتها كما اشتكت من غياب الدعم النفسي ورفض إدخال مرافقة معها أثناء الولادة وتركت وحيدة داخل الصالة وتعرضت للعديد من الالفاظ الفظة والمعاملة السيئة .

ذكرت المراجعة (ف . خ . ح) في شكواها المقدمة إلى قسم الصحة العامة بتاريخ 17 آذار 2024 تجربتها المؤلمة عند الولادة في مستشفى الزهراء حيث وصفت الفحص الداخلي بأنه تم بطريقة وحشية كما أجبرت على الانتظار في الممر خارج صالة الولادة واشتكت أيضا من إجراء شق في منطقة العجان دون أي تخدير وهو تدخل جراحي يستخدم لتوسيع فتحة المهبل أثناء خروج الجنين وأدى إلى مضاعفات استدعت نقلها إلى صالة العمليات الكبرى وقد وصفت تجربتها بالكابوس وأكدت أنها لن تزور هذه المستشفى مرة أخرى.

الشكاوى لم تقتصر على المريضات بل صدرت أيضا من بعض القابلات حيث ذكرت القابلة

(ح . م . ع) في شكواها أنها لم تجد الطبيبة المقيمة ولا طبيبة الاختصاص عند إحالة مريضة إلى المستشفى وبعد محاولات اتصال عدة توجهت إلى دار الأطباء ليُقال لها إن الطبيبة تصلي وعلى المريضة الانتظار وبعد أكثر من عشرين دقيقة حضرت الطبيبة وأطلقت كلمات مهينة على القابلة لا تليق بمهنة الطب حسب ما ورد في الشكاوى

وقد وصلت العديد من الشكاوى أيضا إلى المفوضية العليا لحقوق الإنسان في النجف ولجنة حماية الطفل المشكلة بموجب الأمر الإداري رقم 3817 في محافظة النجف الاشراف حيث ورد في كتاب ممثل اللجنة ونائب رئيس المفوضية العليا لحقوق الانسان في النجف الاشراف فراس عبد رضا علي الدهان بتاريخ 23 كانون الثاني 2025 أن عددا من النساء قُدمن إفادات تضمنت تفاصيل صادمة عن تعرضهن لانتهاكات داخل صالات الولادة شملت العنف وسوء المعاملة وطلب الإكراميات من المراجعات أو مرافقيهن

قسم الصحة العامة بدوره وثق العديد من المخالفات والانتهاكات ورفعها إلى الجهات الرقابية التي من المفترض أن تحقق وتحاسب لكن الاستجابة كانت ضعيفة بل وتم اتخاذ إجراءات تعسفية بحق بعض العاملين في الرصد ومنهم مديرة شعبة صحة الأم والطفل التي أُحيلت إلى مجلس تحقيقي وتم إعفاؤها من منصبها رغم أنها كانت تؤدي واجبها الرقابي والتنظيمي.

ان الشكاوى لم تقتصر على الجهات التنفيذية والمفوضيات فقط بل الامر امتد الى السلطة التشريعية كما ورد في طلب من مكتب النائب (احمد مجيد الشرماني) والذي طالب به وزارة الصحة بأجراء تحقيق عاجل بخصوص تكرار المخالفات في صالات الولادة في المستشفيات (الفرات الاوسط، الزهراء التعليمي، السجاد) حسب الكتاب ذي العدد 1018 لسنة 2024.

أما النساء اللواتي قُدمن الشكاوى فلم يتم التواصل معهن ولم تُؤخذ إفاداتهن بشكل رسمي وانتهت القضايا بلا محاسبة.

إن هذه الوقائع المؤلمة تكشف أن الكثير من النساء لم يعدن يبحثن عن الراحة بقدر ما يبحثن عن كرامتهن وأمانهن فيختاران الولادة في المنزل أو في المؤسسات الأهلية ليس لأن ذلك أفضل بل لأنهن فقدن الثقة بمؤسسات كان يفترض أن تحميهن وتمنحهن الطمأنينة إنهن لا يهربن من ألم الولادة بل من الإهانة ومن الموت.

بين التبرير والتقصير

1. تؤكد الجهات الصحية ان للطبيبة الاختصاصية الصلاحية الكاملة في تقدير الحالة واتخاذ القرار المناسب بشأن استخدام أي إجراء طبي او بروتوكول خلال الولادة، دون تدخل خارجي.

- الأوامر الوزارية والتعليمات الرسمية تشدد بشكل صريح على حظر أي ممارسة طبية ضارة أثناء الولادة، مهما كانت تقديرات الطبيبة، وذلك لما تشكله من خطر جسيم ومباشر على حياة الأم والجنين، بما فيها شق العجان غير الضروري أو الولادة القسرية دون موافقة او الدفع على البطن اثناء الولادة.

2. اشارت دائرة الصحة وقسم التفتيش الى انه لا يمكن فتح تحقيق او محاسبة أي طرف الا بعد تقديم شكاوى رسمية ومباشرة من النساء المتضررات.



- هناك شكاوى رسمية عديدة قُدمت بالفعل من نساء تعرّضن لممارسات مهينة أو ضارة، وقد وثقتها جهات رقابية متعددة مثل: قسم الصحة العامة، المفوضية العليا لحقوق الإنسان، لجنة حماية الطفل، دون أن تُقابل هذه الشكاوى بأي إجراء حقيقي حتى الآن
- بعض النساء اللاتي قدمن شكاوى رسمية لم يتم استدعاؤهن للإدلاء بأقوالهن أو أخذ إفاداتهن رغم مرور أكثر من سنة كاملة على تقديم الشكاوى، وهو ما يثير تساؤلات حول جدية التحقيقات ونزاهتها.
- 3. ترى بعض الجهات الحكومية ان المواطن نفسه هو المسؤول عن ظاهرة تقديم الأموال داخل صالات الولادة، لأنه يبادر بتقديمها بشكل "اكرامية او بشارة" كنوع من الامتنان والفرح.
- القول بأن المواطن هو من "يبدأ بدفع المال" يتجاهل الواقع النفسي والاجتماعي الضاغط، إذ تعيش كثير من النساء وأسرهن في حالة من القلق والخوف نتيجة التجارب المؤلمة المتداولة عن صالات الولادة، مما يدفعهم اضطراراً لتقديم المال، بحثاً عن معاملة كريمة أو اهتمام طبي أكبر
- ضعف رواتب الموظفين داخل المؤسسات الصحية، خاصة الفئة الخدمية، يجعل البعض منهم عرضة للابتزاز المالي أو قبول الرشى او طلبها لتوفير خدمات أساسية كان يجب أن تقدم مجاناً..
- 4. تؤكد الجهات الصحية ان سبب تراجع مستوى الخدمات الصحية في اقسام النسائية والتوليد يعود الى قلة عدد الطبيبات الاختصاص في المؤسسات الصحية.
- المشكلة لا تكمن فقط في عدد الطبيبات، بل في سوء توزيع الكوادر الطبية، حيث تتركز الطبيبات في مستشفيات مركز المدينة للحصول على فرص أفضل في الأجنحة الخاصة ومردود مادي أعلى، بينما تعاني المستشفيات في الأقضية والنواحي من نقص حاد في الكادر النسوي المتخصص
- نقطة النهاية وبداية التغيير:
- في نهاية المطاف، تبقى لحظة الولادة من أصعب وأدق المراحل التي تمر بها المرأة في حياتها، حيث تكون في أمس الحاجة إلى الأمان والدعم النفسي والإنساني قبل أي شيء آخر. ما يجري في بعض صالات الولادة من إهمال، وتعنيف لفظي أو جسدي، أو سوء في التعامل، لا يمكن اعتباره مجرد تقصير عابر، بل هو انعكاس لمشكلة أعمق تحتاج إلى وقفة حقيقية من جميع الأطراف.
- نحن ندرك تمامًا حجم التحديات التي تواجهها مؤسسات الدولة، ونعلم أن هناك ضغطاً كبيراً على الكوادر الصحية، ونقصاً في الموارد أحياناً، وصعوبات في إدارة الأعداد المتزايدة من المراجعين. هذا التقدير لا يعني أن نقبل بأن تُهان النساء أو أن تمر لحظتهن الأهم في الحياة وسط الألم النفسي والخوف والتجاهل.
- الموضوع يتطلب جهداً جماعياً حقيقياً، لا يقتصر على وزارة الصحة فقط، بل يمتد إلى المجتمع المدني، والرقابة الإعلامية، والتشريعات القانونية، والأهم: إلى ضمير كل من يعمل في هذه المؤسسات. التغيير ممكن، والاحترام واجب، والكرامة حق لا يُساوم عليه. ولن يكون هناك إصلاح حقيقي ما لم تبدأ هذه المؤسسات من داخلها، بمراجعة نفسها، والاستماع إلى أصوات النساء اللواتي ما زلن يدفعن ثمن الصمت والإهمال.
- من الالم الى الامل: شراكة اصلاحية بين وزارة الصحة والقضاء
- تعزيز الرقابة الصحية.
- تشكيل لجان رقابية مستقلة لمتابعة أداء الطواقم الطبية داخل صالات الولادة، وإجراء زيارات تفتيش مفاجئة. وإجراء معايير ميدانية داخل المؤسسات
- تفعيل شكاوى المرضى بسرية تامة.



فتح قنوات آمنة وسرية لاستلام شكاوى النساء دون الخوف من الانتقام أو الإهمال، مع توفير رقم مجاني وخدمة إلكترونية.

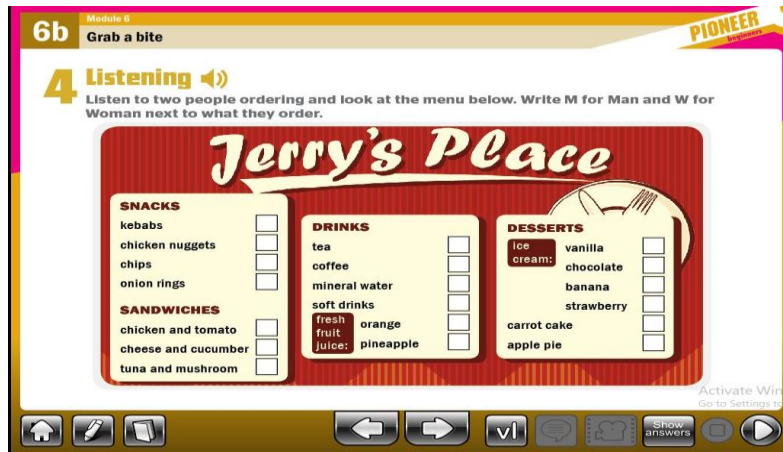
- تدريب الكوادر الصحية على التواصل الإنساني.
- إدراج برامج تأهيل نفسي وتربوي ضمن تدريب الأطباء والقابلات تركّز على حسن المعاملة، وإدارة الضغوط أثناء الولادة.
- إشراك منظمات المجتمع المدني.
- التعاون مع المنظمات النسوية والحقوقية لرصد الانتهاكات، وتقديم الدعم القانوني والنفسي للمتضررات.
- تحسين بيئة صالات الولادة.
- تطوير البنية التحتية وتوفير خصوصية وراحة للنساء أثناء الولادة، والحد من الاكتظاظ والإهمال في النظافة والخدمات.
- إعطاء حق الوصول إلى المعلومات.
- من حق الجهات البعثة في هذه القضايا الحصول على الوثائق الخاصة بالقضية بعد مرور سنة من رفع الشكاوى في حال لم ترد أي إجابة عن الشكاوى.
- توفير خط دعم واستشارة نفسية.
- طلاق خدمة هاتفية مجانية تقدم الدعم النفسي للحوامل قبل وأثناء وبعد الولادة، وتشمل الاستشارات الطارئة. والشكاوى والتقييم

أهمية استخدام الكتب الدراسية الرقمية التفاعلية في أقسام اللغة الإنجليزية في الجامعات في العراق

اعداد الباحث: محمود عادل المصلي - محافظة بغداد

1. المقدمة

تشهد العملية التعليمية في أغلب دول العالم تطوراً مستمراً مع التقدم التكنولوجي، حيث أصبحت الكتب الدراسية الرقمية التفاعلية إحدى الأدوات التعليمية الحديثة المهمة التي تقدم مزايا متعددة للطلاب والمعلمين. تتميز هذه الكتب بدمج الوسائط المتعددة، مثل الصور والفيديوهات والصوتيات والاختبارات التفاعلية، مما يعزز تحفيز الطلاب ويساعد على تطوير مهاراتهم في اللغة الإنجليزية. إلا أن الواقع التعليمي في المدارس العراقية يشهد تحديات كبيرة، أبرزها ضعف مستوى الطلاب في اللغة الإنجليزية وقلة استخدام الكتب الرقمية التفاعلية، وهو ما ينعكس على ضعف الحافز لديهم لتعلم اللغة الإنجليزية بفاعلية. ويستند هذا الضعف إلى مؤشرات عدة يمكن لأصحاب القرار الاطلاع عليها، مثل نتائج اختبارات الكفاءة الوطنية، والتقارير السنوية لتقييم التحصيل الدراسي للطلبة في اللغة الإنجليزية. أدناه صورة لصفحة من كتاب رقمي تفاعلي صادر عن مؤسسة MM (Publication) توضح نوعية المحتوى التعليمي المدمج.



2. السياق العام

على الرغم من التوجهات العالمية المتسارعة نحو التحول الرقمي في التعليم اللغة الانجليزية، إلا أن الواقع في المدارس العراقية يكشف أن الاعتماد على الكتب الرقمية لا يزال محدوداً. يعود ذلك إلى مجموعة من التحديات البنيوية والتربوية التي تقف عائقاً أمام هذا التحول. فالبنية التحتية الرقمية في العديد من الجامعات ما زالت تعاني من ضعف واضح، ما أدى إلى تعثر مشاريع التعليم الإلكتروني المدعومة من جهات دولية مثل اليونسكو، ومنها مشروع "Campus Virtual" الذي لم يحقق تقدماً يذكر نتيجة غياب الدعم التقني ونقص المهارات الرقمية لدى أعضاء الهيئة التدريسية. كما أظهرت دراسة ميدانية أجريت في مؤسسات تعليمية أن التعليم الإلكتروني يُنظر إليه أحياناً كعامل قد يساهم في تراجع جودة التعليم، وهو ما يعكس وجود تصورات تقليدية تجاه المنهج الرقمي، إلى جانب غياب التدريب الفني والدعم المؤسسي المناسب. ويضاف إلى ذلك ضعف البنية التقنية الأساسية، مثل الإنترنت غير المستقر والمعدات غير الكافية، مما يُعوق الاستخدام الفعال



للكتب الرقمية. كما أن ضعف الثقافة الرقمية لدى بعض الأكاديميين يجعل من تبني التكنولوجيا التعليمية تحديًا حقيقيًا، في ظل استمرار توجيه أولويات التمويل نحو المشاريع التقليدية بدلاً من تحديث أساليب التعليم التفاعلي والذي يسهم في رفع كفاءة تعليم اللغة الإنجليزية في المدارس العراقية.

3. الآراء المضادة

في المقابل، يبدي الراضون لاستخدام الكتب الرقمية تحفظاتهم بناء اعتبارات عدة منها بسبب ضعف البنية التحتية التقنية في المدارس في العراق، فإن ذلك لا يمنع إطلاق تجارب تجريبية محدودة يمكن توسيعها تدريجيًا، لا سيما وأن الاستثمار في البنية التحتية الرقمية يُعدّ ركيزة أساسية لتطوير التعليم الجامعي (UNICEF & MoE Iraq, 2022 ؛ World Bank, 2024) وبالنسبة لمحدودية الإنترنت ونقص الأجهزة الحديثة، فقد أظهرت دراسات أنّ هذه العقبات يمكن التغلب عليها من خلال توفير مواد تعليمية رقمية تعمل دون الحاجة للاتصال المستمر بالإنترنت أو عبر شبكات جامعية محلية، مع الانخفاض التدريجي في تكلفة الأجهزة يجعل توفيرها أكثر واقعية (Al-Azawei et al., 2016) أما مقاومة بعض أعضاء الهيئة التدريسية نتيجة غياب التدريب على التكنولوجيا التربوية، فتؤكد الحاجة الماسة إلى برامج تدريبية متخصصة – وهو ما دعمته اليونسكو من خلال مبادرات تدريب معلمين لإرساء نموذج التعليم عن بُعد خلال جائحة كورونا (UNESCO, 2021) وفيما يخص التكلفة المالية المرتفعة والتحديات التمويلية، فإن التجارب الدولية أظهرت أن الكتب الرقمية يمكن أن تقلل التكاليف على المدى الطويل مقارنة بالكتب المطبوعة، بالإضافة إلى إمكانية دعم التمويل من خلال شراكات مع الجهات المانحة والمنظمات الدولية (World Bank, 2024).

4. الآراء الداعمة

على الرغم من التحديات التقنية، فإن العديد من المبادرات الدولية والمحلية تسعى لتطوير البنية التحتية الرقمية في المؤسسات التعليمية، مثل مبادرة "شبكة الجامعات العراقية" بالتعاون مع وزارة التعليم العالي. كما أن الكتب الرقمية التفاعلية يمكن تحميلها مسبقًا على الأجهزة لتستخدم دون اتصال دائم بالإنترنت، مما يقلل من الحاجة للبنية التحتية المتقدمة يمكن معالجة الحاجة للتدريب عبر برامج تدريبية دورية تقدمها الوزارة بالتعاون مع مؤسسات مثل اليونسكو. بالفعل، تشير تقارير اليونسكو (2023) إلى نجاح مشاريع مشابهة في بلدان نامية، مما يؤكد إمكانية رفع كفاءة الكوادر العراقية تدريجيًا عند وجود الإرادة المؤسسية والدعم الفني (Rockinson-Szapkiw et al., 2013). حيث أن هذه الكتب الرقمية لا تحتاج إلى الوصول إلى الإنترنت ويمكن إنشاء هذه الكتب الرقمية باستخدام الواقع المجانية. كما ستقلل هذه الكتب من الاعتماد على الورق وبالتالي المحافظة على البيئة. في الواقع، هناك حلول مجانية أو منخفضة التكلفة لإنشاء الكتب الرقمية مثل أدوات Book Creator و Canva Education بالإضافة إلى أن التحول إلى المحتوى الرقمي يقلل من تكاليف الطباعة والنقل والتخزين على المدى الطويل، ما يجعل الاستثمار الرقمي مجديًا اقتصاديًا على المدى البعيد (Feldstein et al., 2012) من الكتب الرقمية التفاعلية توفر خاصية "offline mode"، مما يمكن الطلبة من تحميل المحتوى والوصول إليه دون الحاجة إلى الاتصال المستمر بالإنترنت. هذا يعزز من إمكانية استخدامها حتى في البيئات ذات الاتصال المحدود (Larson, 2010) كما أن التقدم في تقنيات التخزين والتطبيقات المحمولة يزيد من قابلية الوصول للكتب الرقمية بشكل مرّن.

أصبحت الكتب الدراسية الرقمية التفاعلية أداة تعليمية مهمة وفعالة في التعليم في العالم، حيث تتميز بدمج الوسائط المتعددة، كالصور، الفيديو، الصوتيات والاختبارات الذاتية. ذلك يسهم في تحفيز الطلاب وتحسين مهاراتهم في اللغة الإنجليزية.

5. الخاتمة



إن قلة استخدام الكتب الدراسية الرقمية التفاعلية في أقسام اللغة الإنجليزية في المدارس في العراق لا تعود إلى طبيعة هذه الكتب، بل ترتبط أساسًا بـ البيئة التقنية والتنظيمية المحيطة. ومع أن تلك التحديات جدية، فإن الأدوات المتوفرة إذا ما تم تركيزها ضمن برامج تدريبية ومنهجية مدعومة بالتدريب والسياسات الصحيحة يمكنها أن تمثل بداية حقيقية نحو تحول رقمي يعزز تفاعل الطلبة مما يساهم، بدعم اكتساب المهارات اللغوية بفعالية، ويؤسس لمحو الأمية الرقمية في التعليم في العراق.

6. التوصيات

استنادًا إلى ما تم عرضه من تحليل للوضع الحالي لتدريس اللغة الإنجليزية في المدارس العراقية، ونتيجة للتحديات التي تواجه استخدام الكتب الرقمية التفاعلية، تقترح هذه الورقة مجموعة من التوصيات العملية لمعاهد الإعداد والتدريب التابعة لوزارة التربية. تهدف هذه التوصيات إلى تعزيز كفاءة المعلمين، وتحسين تجربة التعلم للطلاب، وضمان دمج التكنولوجيا التعليمية بشكل فعال ومستدام ضمن برامج الوزارة:

1. تدريب المعلمين على إنشاء واستخدام الكتب الرقمية التفاعلية.
2. إدراج المحتوى الرقمي في برامج التدريب مع التركيز على تنمية فهم الطلاب ومهاراتهم اللغوية.
3. تطوير محتوى رقمي محلي يعكس اللغة والثقافة العراقية، واستخدام التعليم المدمج كمرحلة انتقالية.

7. المصادر

1. Rockinson-Szapkiw, A. J., Wendt, J., & Lunde, R. (2013).

روكينسون-زأبكيو، أ. ج.، ويندت، ج.، ولنديه، ر. (2013). الكتب الدراسية الإلكترونية مقابل المطبوعة: تأثير صيغة الكتاب الدراسي على استراتيجيات التعلم الذاتي، والتحفيز، وقلق النص لدى طلاب الجامعات. المجلة الأمريكية للتعليم عن بُعد، 27(3)، 179-188. <https://doi.org/10.1080/08923647.2013.796230>

2. O'Bannon, B. W., Skolits, G. J., & Lubke, J. K. (2017).

أوبانون، ب. و.، سكوليتس، ج. ج.، ولبيكه، ج. ك. (2017). تأثير التعليم باستخدام الكتاب الدراسي التفاعلي الرقمي على تفضيلات التعلم، والنتائج، والتحفيز لدى الطلاب. مجلة البحث في تكنولوجيا التعليم، 49(3-4)، 103-116. <https://doi.org/10.1080/15391523.2017.1303798>

3. Al-Azawei, A., Parslow, P., & Lundqvist, K. (2016).

ال-عزاوي، أ.، بارسلو، ب.، ولوندكفيست، ك. (2016). الحواجز والفرص في تنفيذ التعلم الإلكتروني في العراق: حالة الجامعات الحكومية. المراجعة الدولية للبحوث في التعلم المفتوح والموزع، 17(5)، 126-146. <https://doi.org/10.19173/irrodl.v17i5.2501>

4. UNESCO. (2023).

منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة (اليونسكو). 2023. (تقرير رصد التعليم العالمي 2023: التكنولوجيا في التعليم - أداة وفقًا لأي شروط؟ منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة. <https://gem-report-2023.unesco.org>